منظمة العمل الدولية

يونيسف

Save the Children
جمعيّة إنقاذ الطفل

الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

الأطفال المتواجدون والعاملون في الشوارع في لبنان:
خصائص وحجم

مكتب السكان واللاجئين والهجرة
وزارة الخارجية الأمريكية

سفارة
جمهورية المانيا الاتحادية
بيروت

FNB
فرست ناشونال بنك

تنويه

تُعبِّر الآراء الواردة في هذا التقرير عن وجهات نظر الباحثين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظّمة العمل الدوليّة، أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أو جمعية إنقاذ الطفل الدولية، ويتحمل واضعو التقرير مسؤولية تلك الآراء. وهي لا تعبر عن أي رأي أياً كان لمنظمة العمل الدولية أو اليونيسف أو منظمة إنقاذ الطفل فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم أو لسلطاته، أو فيما يتعلق بتعيين حدوده. وذِكر أو إغفال أي جهة محدَّدة أو عمل أو شركة أو منتَج تجاري أو عملية لا يعني المصادقة عليها أو تقييمها من جانب منظمة العمل الدولية أو اليونيسف أو جمعية إنقاذ الطفل الدولية.

تقرير من إعداد مؤسسة البحوث والإستشارات

شباط 2015

CONSULTATION & RESEARCH institute
مؤسسة البحوث و الإستشارات

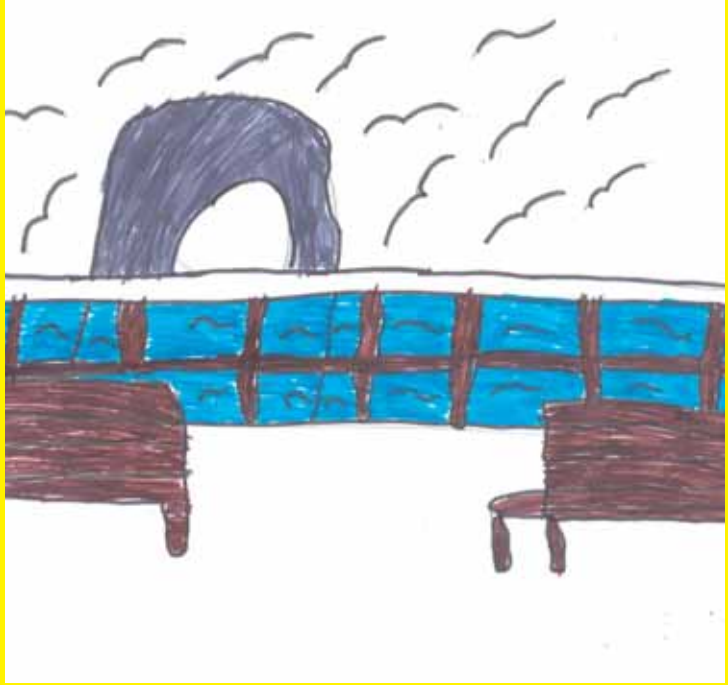

"أريد أن أعيش بمفردي
بجزيرة منعزلة"

فريق الدراسة

الفريق التقني

مستشارة عمل الأطفال (منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية)	حياة عسيران
مسؤولة برنامج حماية الأطفال (اليونيسف – مكتب لبنان)	عبير أبي خليل
اختصاصي في حماية الأطفال (اليونيسف - مكتب لبنان)	كارلوس بوهوركيز
مستشارة برامج حماية الطفل (جمعية إنقاذ الطفل الدولية في لبنان)	مارتا باسيريني

فريق الدراسة

إدارة المشروع	كمال حمدان رضا حمدان
منسق المشروع	الكسندر عمّار
الإشراف الميداني ومحرّر البيانات	سهام مصطفى
الفريق المكلّف بدراسة الحالات	رامي علاوه محمد شكر مريم محمّد
فريق المقابلات المعمّقة	الكسندر عمّار سهام مصطفى
فريق المقابلات الشخصية المباشرة وإجراء التعداد	محمّد شكر مريم محمّد زهرة بو خدود ميسم خاتون أمين بدر الدين وفاء السايس غيّاث صبحي أيمان عقل حسام الداعوق ديمتري حداد رغيد ضاهر هند يعقوب دنيا خاتون فرح بو خدود منى يعقوب
برمجة البيانات	ريما عليق
إدخال البيانات	زينب حرقوص
المراجعة الخارجية وزارة العمل	السيدة نزهة شليطا

"أريد أن أكبر حتى
يمكنني الدفاع عن نفسي"

جدول المحتويات

جدول المحتويات

فريق الدراسة 4
شكر وتقدير 12
I- الملخص التنفيذي 14
-2 ما هي العوامل المسببة لهذه الظاهرة؟ 14
-3 مَن ذاك الذي يعيش في الشارع؟ 14
-4 ما هي الأعمال التي يزاولها الأطفال في الشوارع؟ 14
-5 ما هو نوع العلاقات الأسرية التي يُقيمها الأطفال في الشوارع؟ 14
-6 ما هي الخصائص الاجتماعية-الديمغرافية للأطفال في الشوارع؟ 15
-7 ما هي ظروف عمل الأطفال في الشوارع؟ 15
-8 كم يبلغ عدد الأطفال العاملون في الشارع؟ 16
II- المقدّمة 18
-1 الدراسة 18
-2 الأهداف 18
-3 أساليب البحث 18
-4 المفاهيم والتعريفات 19
أ) الأطفال في الشوارع 19
ب) الفئات العمرية 21
-5 شرائح الأطفال المستهدفة 21
-6 المناطق المختارة 23
-7 محدات الدراسة 23
III- الإطار المفاهيمي 26
-1 المقاربة المرتكزة إلى الوضع القائم 26
-2 المصطلحات 27
IV- نتائج عملية تعداد وإعادة التعداد 30
-1 نتائج التعداد وإعادة التعداد 30
-2 نتائج التعداد 33
-3 الخصائص المستخلصة من التعداد-إعادة التعداد 33
أ- منطقة النشاط/ العمل 33
ب- النوع الاجتماعي 35
ج- العمر 37
د- نوع النشاط 37
V- نتائج المسح الميداني: خصائص الأطفال في الشوارع 41
-1 النظريات السائدة 41
أ) الأطفال في الشوارع هم بشكلٍ أساسي أطفال يعملون في الشارع 42
ب) منظور أوسع للبنى والروابط العائلية 42
-2 المعطيات الديمغرافية والاجتماعية 42
أ) الجنسية/الإنتماء الإثني أو العرقي وتاريخ الوجود في لبنان 42

ب) نوع العمل 45
ج) النوع الاجتماعي/ الجندر 48
د) فئات الأعمار 50
ه) مكان الإقامة 52
و) نوع المسكن 54
-3 أفراد الأسرة والظروف العائلية 58
أ) المعطيات الحيوية المتعلّقة بالأهل (وضعية الوالدين من حيث وجودهم على قيد الحياة أم لا) 58
ب) الوضع العائلي للأهل 61
ج) أفراد الأسرة 63
د) أفراد الأسرة العاملين 69
ه) ربّ الأسرة 71
و) التواصل مع الأسرة 71
-4 التعليم 73
أ) مستوى الأمية 73
ب) الالتحاق بالمدرسة 74
ج) مستوى التحصيل العلمي 75
-5 ظروف العمل 77
أ) الدخول الأوّل الى عمل الشوارع 77
ب) مدّة العمل 79
ج) العمل الليلي 81
د) فترات الراحة 82
ه) وسائل التنقل 85
و) مخاطر العمل في الشارع وتلك ذات الصلة بظروف العمل 86
ز) الدخل 89
ح) مرافقو الأطفال العاملين في الشارع 92
-6 الأوضاع الصحية والسلوكيات الخطرة 94
أ) الحالات الحساسة داخل الأسرة 94
ب) ممارسة السلوكيات الخطرة 95
ج) الأوضاع الصحية 96
د) الحصول على الخدمات الطبية 97
-7 المواجهة مع القانون 98
أ) توقيفات الشرطة (الدرك) 98
ب) الإجراءات القضائية 99
-8 التقييم الذاتي والطموحات 101
أ) حرية الاختيار 101
ب) استمرارية العمل في الشارع 103
ج) المخاوف 104
د) التطلعات على مستوى المهنة 105
ه) الأماني والتمنيات 105

VI- الأسباب والخصائص 109
أ) العامل الخارجي: تدفّق النازحين 109
ب) العوامل الداخلية: الإقصاء المجتمعي والأنماط الثقافية 110
ج) عوامل اجتماعية أخرى: التفكك الأسري والتخلّي عن الأطفال 111
د) أعمال جرمية منظّمة أو أعمال عائلية 112

لائحة الجداول:

الجدول رقم 1: تقدير حجم الأطفال في الشوارع بحسب المحاور الساخنة 32
الجدول رقم 2: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب نوع النشاط 38
الجدول رقم 3: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المعطيات الحيوية المتعلقة بالأهل 59
الجدول رقم 4: وضعية الأهل الحيوية لدى الأطفال اللبنانيين والسوريين 61

لائحة الرسوم البيانية:

الرسم البياني رقم 1: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب منطقة النشاط/ العمل 34
الرسم البياني رقم 2: التوزّع الجندري بحسب الفئات العمرية 36
الرسم البياني رقم 3: توزّع الأعمار بحسب النوع الاجتماعي 36
الرسم البياني رقم 4: توزّع الأنشطة الرئيسية بحسب المناطق 39
الرسم البياني رقم 5: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الجنسية 43
الرسم البياني رقم 6: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الجنسية وتاريخ وجودهم في لبنان 44
الرسم البياني رقم 7: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب تاريخ وجودهم في لبنان 44
الرسم البياني رقم 8: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب نوع العمل 46
الرسم البياني رقم 9: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب أنواع العمل/النشاط 46
الرسم البياني رقم 10: توزّع أنواع العمل بحسب المناطق 47
الرسم البياني رقم 11: نسبة الأطفال في الشوارع الذين سبق وأن مارسوا نوعاً مختلفاً من العمل مقارنة بنوع عملهم الحالي 48
الرسم البياني رقم 12: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب النوع الاجتماعي 48
الرسم البياني رقم 13: التوزّع الجندري بحسب جنسيات الأطفال 49
الرسم البياني رقم 14: التوزّع الجندري للأطفال في الشوارع بحسب نوع العمل 50
الرسم البياني رقم 15: توزّع العينة بحسب فئات الأعمار 51
الرسم البياني رقم 16: توزّع الفئات العمرية للعينة بحسب النوع الاجتماعي 51
الرسم البياني رقم 17: توزّع الفئات العمرية بحسب نوع النشاط/العمل 52
الرسم البياني رقم 18: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب مكان الإقامة (القضاء) 53
الرسم البياني رقم 19: مكان إقامة الأطفال في الشوارع بحسب جنسياتهم 54
الرسم البياني رقم 20: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب نوع المسكن 55
الرسم البياني رقم 21: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب فئات المساكن الأربعة 55
الرسم البياني رقم 22: توزّع أنواع المساكن بحسب مكان الإقامة (المنطقة) 56
الرسم البياني رقم 23: توزّع الجنسيات بحسب نوع المسكن 57
الرسم البياني رقم 24: فئات الأطفال في الشوارع بحسب نوع المسكن 58
الرسم البياني رقم 25: حالة الوالدين الحيوية بحسب فئات النشاط 60

الرسم البياني رقم 26: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الأوجه المختلفة للوضعية الاجتماعية للأهل (الوالدين) 62
الرسم البياني رقم 27: توزّع فئات الأسر بحسب فئات المساكن 63
الرسم البياني رقم 28: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب أفراد الأسرة (الذين يقيمون معهم) 64
الرسم البياني رقم 29: توزّع العينة بحسب الفئات الثلاث للأسرة 65
الرسم البياني رقم 30: توزّع فئات أفراد الأسرة ن بحسب فئات المساكن 66
الرسم البياني رقم 31: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عدد أفراد الأسرة 66
الرسم البياني رقم 32: متوسط عدد أفراد الأسرة بحسب نوع المسكن 68
الرسم البياني رقم 33: متوسط عدد أفراد الأسرة بحسب الجنسية / الإنتماء الإثني أو العرقي 69
الرسم البياني رقم 34: متوسط عدد أفراد الأسرة بحسب العمل والجنسية 70
الرسم البياني رقم 35: نسب أفراد الأسرة العاملين من إجمالي عدد أفراد الأسرة، ونسب أفراد الأسرة العاملين في الشوارع من إجمالي عدد العاملين في الأسرة، بحسب الجنسية 70
الرسم البياني رقم 36: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب ربّ الأسرة 71
الرسم البياني رقم 37: وتيرة الاتصال بالأسرة، بالنسبة للأطفال الذين لا يقيمون مع أسرهم 72
الرسم البياني رقم 38: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب مستوى جودة القراءة والكتابة والحساب 73
الرسم البياني رقم 39: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب التحاقهم بالمدرسة 74
الرسم البياني رقم 40: :توزّع معدلات الالتحاق بحسب نوع النشاط 75
الرسم البياني رقم 41: فترة التسرّب من المدرسة 75
الرسم البياني رقم 42: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب مستوى التحصيل العلمي 76
الرسم البياني رقم 43: توزّع مراحل التعليم بحسب الفئات العمرية (للأطفال الذين التحقوا بالمدرسة) 77
الرسم البياني رقم 44: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عمر الدخول الأوّل إلى عمل الشوارع 78
الرسم البياني رقم 45: متوسط أعمار أوّل دخول إلى عمل الشوارع بحسب نوع العمل/النشاط 78
الرسم البياني رقم 46: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عدد ساعات العمل اليومي 79
الرسم البياني رقم 47: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عدد أيام العمل في الأسبوع 80
الرسم البياني رقم 48: معدلات عدد ساعات العمل اليومية وعدد أيام العمل الأسبوعية بحسب نوع العمل/النشاط 81
الرسم البياني رقم 49: انتظام العمل الليلي في الشوارع 81
الرسم البياني رقم 50: انتظام العمل الليلي بحسب نوع العمل/النشاط 82
الرسم البياني رقم 51: نسبة الأطفال في الشوارع الذين لديهم استراحة غداء بحسب أنواع العمل/ النشاط 83
الرسم البياني رقم 52: مصادر الطعام لاستراحة الغداء، بحسب نوع العمل/النشاط 84
الرسم البياني رقم 53: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب وسائل الانتقال إلى مكان العمل 85
الرسم البياني رقم 54: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الحراك بين مختلف مواقع العمل 86
الرسم البياني رقم 55: نسبة الأطفال في الشوارع الذين واجهوا أشكالا من مخاطر العمل 88
الرسم البياني رقم 56: نسب الأطفال في الشوارع بحسب الأطراف التي يلجأون إليها لدى مواجهتهم للمخاطر 89
الرسم البياني رقم 57: متوسط الدخل اليومي (بآلاف الليرات اللبنانية)، بحسب نوع العمل 90
الرسم البياني رقم 58: متوسط الدخل اليومي (بآلاف الليرات اللبنانية)، بحسب المناطق 91
الرسم البياني رقم 59: متوسط الدخل اليومي (بآلاف الليرات اللبنانية)، بحسب فئات الأعمار والنوع الاجتماعي 91
الرسم البياني رقم 60: توزيع الدخل اليومي للأطفال في الشوارع 92
الرسم البياني رقم 61: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المرافقين والنوع الاجتماعي 93
الرسم البياني رقم 62: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المرافقين والفئات العمرية 93
الرسم البياني رقم 63: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المرافقين ونوع النشاط 94

الرسم البياني رقم 64: نسبة الأفراد في الأسرة الذين يعانون من حالات صعبة 95
الرسم البياني رقم 65: مدى انتظام ممارسة الأطفال في الشوارع للسلوكيات الخطرة 96
الرسم البياني رقم 66: نسبة الأطفال في الشوارع الذين يعانون من مشاكل صحية 97
الرسم البياني رقم 67: نسب الأطفال في الشوارع بحسب المشاكل الصحية التي يعانون منها 97
الرسم البياني رقم 68: درجة انتظام زيارة الطبيب من قبل الأطفال في الشوارع 98
الرسم البياني رقم 69: توزّع الأطفال في الشوارع الذين تمّ توقيفهم من قبل رجال الشرطة، بحسب مدة التوقيف 99
الرسم البياني رقم 70: نسبة الأطفال في الشوارع الذين أحيلوا إلى القضاء 100
الرسم البياني رقم 71: نسبة الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن من مجموع الذين أحيلوا إلى القضاء 100
الرسم البياني رقم 72: توزّع الأطفال الذين سجنوا بحسب المدة التي أمضوها في السجن 101
الرسم البياني رقم 73: خيارات الأطفال في الشوارع بحسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية ونوع العمل/النشاط 102
الرسم البياني رقم 74: الإطار الزمني المتوقّع للتوقف عن العمل في الشارع 104
الرسم البياني رقم 75: أكثر الأمور التي يخاف منها الأطفال في الشوارع 105
الرسم البياني رقم 76: تطلعات الأطفال في الشوارع على المستوى المهني 106

المربع رقم 1: دراسة حالة مع أهل الأطفال في الشوارع العراقيين 110
المربع رقم 2: دراسة حالة مع أهل الأطفال في الشوارع فلسطينيين 110
المربع رقم 3: دراسة حالة مه أحد الأطفال في الشوارع اللبنانيين 111
المربع رقم 4: دراسة حالة لعائلة تمارس العمل في الشارع ضمن إطار "الأعمال العائلية المنظمة" 112

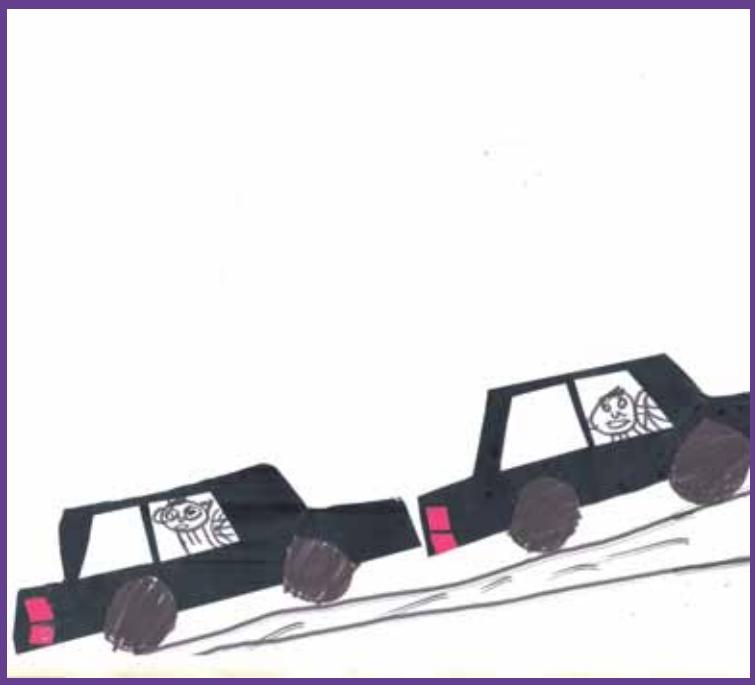

شکر وتقدیر

شكر وتقدير

ضمن إطار المشروعِ التقني "دعم العمل الوطني لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان" المنفذ من قبل منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بتمويل من الحكومة الالمانية، طلبت وزارة العمل في لبنان من المنظمة المساعدة في إعداد دراسة حول ظاهرة الأطفال في الشوارع المتفاقمة، لاسيما في ضوء تدفق مئات آلاف اللاجئين من سوريا إلى لبنان، وذلك بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال برئاسة وزارة العمل.

وتزود هذه الدراسة الحكومةَ اللبنانية والمنظمات غير الحكومية ببحوثٍ قائمة على الأدلة حول حجم وخصائص الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في شوارع لبنان، وحول وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى وضع وتنفيذ برنامجٍ خاص لمكافحة هذه الظاهرة ضمن الإطار الشامل لخطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان التي أطلقها الرئيس اللبناني السابق في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وذلك بغية سحب أكبر عدد ممكن من الأطفال من الشارع، إذ يُعد عمل الأطفال في الشوارع، والذي يَعتبره المرسوم اللبناني رقم 8987 [1] واحداً من أخطر أشكال عمل الأطفال، أحد أولويات التدخل في خطة العمل الوطنية.

شملت المنهجية المعتمدة دراسة أكثر من 700 حالة لأطفال لبنانيين وغير لبنانيين. وهي الأولى من نوعها التي تنفذ في مواقع ومناطق مختلفة في لبنان يتواجد فيها عدد مرتفع نسبياً من الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع.

وقد قام المكتب الإقليمي للدول العربية في منظّمة العمل الدوليّة بمبادرة إجراء هذه الدراسة بالمشاركة والتنسيق الوثيقين مع وزارة العمل ووحدة مكافحة عمل الأطفال فيها، فضلاً عن الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وجمعية إنقاذ الطفل الدولية اللتين اضطلعتا بدور رئيسي في ربط فريق الدراسة بالمنظمات العاملة على الأرض مع الأطفال المعرضين للخطر. وقد جرى ذلك عبر مجموعات "حماية الطفل في حالة الطوارئ" في مناطق مختارة من الدراسة التي أجرتها مؤسسة البحوث والاستشارات بتنسيق وثيق مع الشركاء. كل الشكر والتقدير لفريق مؤسسة البحوث والاستشارات الذي عمل بدقة وصبر على المشروع في سبيل جمع معلومات تفصيلية عن الأطفال في الشوارع.

كما يود الشركاء التعبير عن عميق امتنانهم للمساهمات المالية للحكومة الألمانية، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة/ وزارة الخارجية الأمريكية، وبنك فيرست ناشيونال في لبنان، والتي دُونها ما كانت لتتم هذه الدراسة.

وأخيراً وليس آخراً، نتقدم بالشكر إلى مركز "بيت الرجاء" لإيوائه أطفال من الشوارع وسماحه لهم بالتعبير عن تجاربهم عبر سلسلة من أفلام الرسوم المتحركة التي أنتجتها وجمعية إنقاذ الطفل الدولية كجزء من هذه الدراسة.

منظمة العمل الدولية اليونيسف جمعية إنقاذ الطفل الدولية وزارة العمل

[1] يحدد المرسوم 8987 أخطر أشكال عمل الأطفال المحظورة في لبنان.

"أتطلع لأن أكون أباً، وليس
لتعدد الزوجات مثل أبي"

الملخّص التنفيذي

الملخّص التنفيذي

في تشرين الثاني 2013، تعهّد لبنان بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2016 من خلال إعداد خطة عمل وطنية. وكجزء من الجهود المبذولة لدعم هذه الخطة، وبناء على طلب وزارة العمل، تمّ التكليف بإجراء هذه الدراسة من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) واليونيسف (UNICEF) وجمعية إنقاذ الطفل الدولية (Save the Children International). وبناء عليه، فإنّ الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم حجم وخصائص الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع - والذين تطلق عليهم أيضاً تسمية الأطفال في الشوارع - وصياغة توصيات مبنية على دلائل ومؤشرات وتتمتع بقابلية للتنفيذ.

الأسباب الرئيسية

شكّلت مسألة الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع في لبنان ، منذ فترة طويلة، مشكلة يتفاعل فيها العديد من المسائل السياسية والاقتصادية- الاجتماعية المزمنة. وقد ساهم تدفّق النازحين السوريين مؤخراً، والذين يشكّل الأطفال جزءاً هاماً وكبيراً منهم، في تفاقم هذه المشكلة؛ ولكن لم يكن هذا التدفّق، بأيّ شكلٍ من الأشكال، المسبب الرئيسي لظاهرة الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع.

ويتبيّن في الواقع، أنّ الأسباب الجوهرية التي تدفع بالأطفال للعيش أو العمل في الشوارع تنطوي على مجموعة معقّدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والمؤسسية الراهنة والمزمنة في آن معاً. ومع ذلك، حدّدت نتائج هذه الدراسة أربعة عوامل أساسية تدفع بالأطفال للعيش والعمل في الشوارع: التهميش أو الإقصاء المجتمعي، وهشاشة الأوضاع الأسرية، وتدفق النازحين السوريين، فضلاً عن الجريمة المنظمة واستغلال الأطفال.

وبناء عليه، إنّ القيام بأي إصلاحات مستقبلية لمعالجة مسألة الأطفال في الشوارع، ينبغي أن يأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، إضافة الى ضمان حماية حقوق الأطفال، بغض النظر عن الجنسية أو العقيدة أو الوضعية الاجتماعية أو الموقع الجغرافي.

حجم ظاهرة الأطفال في الشوارع وتموضعهم الجغرافي

قدّر العدد الإجمالي للأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع بنحو 1,510 طفلاً في 18 منطقة لبنانية شملتها عيّنة البحث، وذلك عبر إستخدام منهجيات إحصائية تقنية مثبتة دولياً (فضلاً عن الممارسات الأخلاقية الفضلى)، هدفها تحديد حجم الأطفال في الشوارع وخصائصهم.
يتركّز عمل الأطفال في الشوارع في المناطق المدينية، مع تركز غالبية الأطفال في منطقتي بيروت الكبرى وطرابلس. وقد سجّل في الأولى أعلى نسبة من الأطفال في الشوارع، وهي تتوزّع على ثلاثة مناطق: الحمرا، طريق الجديدة، المتحف، في حين سجّلت أدنى هذه النسب على محور الطريق البحري لمدينة صيدا.

سمات وخصائص الأطفال في الشوارع في لبنان

الأنشطة الاقتصادية: شكّل الأطفال المنخرطون في التسوّل غالبية بين الأطفال العاملين في الشوارع (43%)، يليهم الأطفال الذين يعملون كباعة متجولين (37%). أما النسبة المتبقية، فتتوزّع على سبعة أنواع أخرى من الأنشطة. كما أظهرت النتائج أيضاً، تركّز التسوّل خارج المراكز المدينية الرئيسية، في البقاع (53% من إجمالي عدد الأطفال العاملين في البقاع) وعكّار (37%) بشكلٍ خاص.

النوع الاجتماعي: ما يزيد عن ثلثي الأطفال في الشوارع في لبنان هم من الذكور. وبشكلٍ عام، يتوزّع الأطفال في الشوارع، في معظم المناطق، بالتساوي تقريباً بين الجنسين، باستثناء منطقة طرابلس حيث بلغت نسبة الذكور نحو 75%. وفي حين أنّ معظم أشكال العمل لا تعتمد على النوع الاجتماعي، فإنّ غالبية الإناث من الأطفال في الشوارع (69%) يمتهنون التسوّل وغالبية الذكور من الأطفال في الشوارع يعملون كبائعين متجوّلين.

العمر: أكثر من نصف عدد الأطفال في الشوارع هم بين 10 و14 سنة من عمرهم (52%)، الأمر الذي ينطبق على الجنسين معا، إذ تبين أم 53% من الذكور و49% من الإناث ينتمون الى هذه الفئة العمرية. وتظهر النتائج أنّ الأطفال في الشارع المنتمين إلى الفئات العمرية الفتية هم أكثر ميلاً من الأطفال الأكبر سناً لممارسة أعمال التسوّل.

الجنسية: إذا ما ضمّ عدد الأطفال القادمين من سوريا من غير الحاملين للجنسية السورية لأولئك الذين يحملون الجنسية السورية، فإن عدد الأطفال في الشوارع القادمين من سوريا يصبح موازيا لثلاثة أرباع العدد الإجمالي للأطفال في الشوارع في لبنان (73%) مقارنة بنحو الثلثين وفقاً للتقديرات النسبية التي أجريت خلال العقد المنصرم. ويشكّل الأطفال في الشوارع من حاملي الجنسية اللبنانية نحو 10% من العدد الإجمالي للأطفال في الشوارع، مقارنة بنحو 15% في العام 2004، كما انخفضت نسبة الفلسطينيين من 10% في العام 2004 إلى نحو 8%. أمّا الجزء المتبقي من الأطفال في الشوارع، فهم من عديمي الجنسية أو من الأقليات الإثنية أو العرقية المقيمة في لبنان، بمن فيهم النّوَر والتركمان والبدو العرب.

الإقامة: يقيم ما يزيد عن نصف الأطفال في الشوارع في العاصمة وضواحيها وفي المناطق المجاورة (51%)، من ضمنهم بشكلٍ رئيسي المقيمون في الضواحي الجنوبية ومنطقة بعبدا (31%). أمّا الجزء المتبقي، فيتوزّع بمعظمه بين طرابلس (17%)، وعكّار (14%)، وزحلة (9%)، وصيدا (6%). وتظهر النتائج أيضاً، أنّ 27% من الأطفال في الشوارع يقيمون في العشوائيات والأحياء الفقيرة، في حين يقيم ما يقارب ربع العدد في شقق سكنية. وثمّة ما يوازي 18% يسكنون في غرفة واحدة حيث يتشارك جميع أفراد الأسرة غرفة نوم واحدة.

وضعية الأسرة: بلغ متوسط حجم الأسرة لدى الأطفال في الشوارع 7 أفراد، بما يوازي تقريباً ضعف متوسط حجم الأسرة في لبنان. وتشير النتائج أيضاً إلى أنّ الأب هو ربّ الأسرة في نحو 54% من أسر الأطفال في الشوارع، مقابل 10 % من الأسر حيث الأمّ هي ربة الأسرة، هذا بالإضافة إلى أنّ 7% من الأطفال في الشوارع هم أنفسهم أرباب أسرهم.

وتشير النتائج إلى أنّ نحو 70% من الأطفال في الشوارع يعتقدون أنّ كلا الأبوين هما على قيد الحياة، في حين أكّد نحو 4% أنهم فقدوا كلا الأبوين. كما تشير إلى أنّ نحو ثلاثة أرباع الأطفال في الشوارع القادمين من سوريا يعتقدون بأنّ كلا الأبوين هما على قيد الحياة، مقارنة بنحو 58 % من الأطفال اللبنانيين. وبالإجمال، يقيم نحو 91% من الأطفال في الشوارع مع أحد أفراد العائلة، ومعظمهم مع أحد أفراد العائلة المباشرين.

التعليم: إنّ غالبية الأطفال في الشوارع هم إمّا لا يجيدون القراءة والكتابة و/أو أنهم لم يسبق لهم أن التحقوا بالمدرسة. فقد بلغت نسبة الأطفال الذين لا يجيدون القراءة والكتابة على الإطلاق 42%، وهي نسبة توازي تقريباً نسبة الأطفال الذين لم يسبق لهم أن التحقوا بالمدرسة (40%). وقد أفاد نحو ثلث الأطفال فقط أنهم اكتسبوا مهارة القراءة والكتابة بمستويات جيدة أو مقبولة (32%)، وكذلك أفاد نحو 29% أنهم يجيدون الكتابة بنفس المستويات. وفي حين أنّ 40% من الأطفال في الشوارع لم يسبق أن التحقوا بالمدرسة على الإطلاق، فإن 57% من الأطفال قد تسرّبوا من المدرسة و3% فقط هم ملتحقون بالمدرسة ويعملون في الشوارع في آنٍ واحد. وقد سجّل لدى الأطفال الذين نشأوا في سوريا أدنى نسبة من الأطفال في الشوارع الذين لم يسبق أن التحقوا بالمدرسة (32%)، كما سجّل أعلى معدّل لعدم الالتحاق لدى الأطفال الذين يمارسون التسوّل (72%).

ظروف العمل: يسجّل أول دخول إلى سوق العمل لدى معظم الأطفال في الشوارع بين سن السابعة وسن الرابعة عشرة. وقد سجّلت أعلى النسب لدى الأطفال بين سن الثانية عشرة والرابعة عشرة من عمرهم (39%)، يليهم، وبنسبة متقاربة جداً، الأطفال بين سن السابعة والحادية عشرة من عمرهم (36%). أمّا بالنسبة لعدد ساعات العمل اليومية، فقد تراوح بين 4 ساعات و16 ساعة، بمتوسط عدد ساعات بلغ نحو 8.46 ساعة يومياً.

ويتعرّض الأطفال إلى العديد من المخاطر أثناء عملهم في الشوارع، بما في ذلك رفع الأحمال الثقيلة (39%)، ولأشكال مختلفة من حوادث السير والمرور (30%). وقد أفاد نحو 29% من الأطفال في الشوارع أنّهم قد طوردوا أو اعتقلوا من قبل رجال الأمن والشرطة، في حين أفاد نحو 3% من الأطفال أنهم لا يقبضون، في بعض الأحيان، كامل الأجر اليومي المتفق عليه. كما أفاد نحو 6% من الأطفال في الشوارع أنهم كانوا ضحية اعتداء جنسي أو اغتصاب في مكان عملهم. وقد صرّح ما يقارب من نصف الأطفال في الشوارع بأنّ ليس لديهم من يلجأون إليه للشكوى أو طلباً للحماية، في حين يلجأ ما يقارب الثلث إلى أحد أفراد العائلة (35%) في مثل هذه الحالات.

الحراك والتنقّل: تشير النتائج إلى أنّ معظم الأطفال في الشوارع لا ينتقلون للعمل في المدن من مناطق بعيدة، وذلك لكون أغلبية هؤلاء الأطفال يقيمون في المناطق ذات الدخل المنخفض، سواء داخل المدن والبلدات أو في ضواحيها. كما أفاد ما يقارب الثلثين (61%) من الأطفال في الشوارع أنّهم يمارسون حرية التنقل بين مواقع العمل المختلفة، في حين أفاد ما يزيد عن الثلث (39%) أنهم يعملون في مواقع

ثابتة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأطفال المنخرطين في أنشطة غير مشروعة هم الأكثر حراكاً، حيث بلغت نسبة الذين هم في حراك دائم بين المناطق المختلفة من هؤلاء الأطفال نحو 83%.

الدخل: لا يتعدّى متوسط الدخل اليومي للأطفال في الشوارع 12 دولاراً أميركياً (16،500 ليرة لبنانية أي ما يوازي 11،13 دولاراً أميركياً). وفي حين أنّ التسوّل هو، من بين كلّ أشكال عمل الأطفال في الشوارع، الأقلّ توريداً للدخل، حيث لا يتجاوز متوسط الدخل اليومي 13،700 ليرة لبنانية (9،05 دولارات أميركية)، يرتفع هذا المتوسط إلى أعلى مستوياته ليسجّل نحو 32،300 ليرة لبنانية (21،35 دولاراً أميركياً) لدى الأطفال في الشوارع المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة، وبخاصة الدعارة حيث بلغ متوسط الدخل اليومي لدى هذه الفئة 55،000 ليرة لبنانية (36،35 دولاراً أميركياً). هذا بالإضافة إلى أنّ ما يزيد عن نصف عدد الأطفال في الشوارع (56%) يسلّمون كامل إيراداتهم اليومية الى آخرين، في حين يتشاطر نحو 31% من الأطفال هذه الإيرادات مع آخرين، ويحتفظ نحو 13% منهم بكامل الإيرادات لأنفسهم.

البيئة والسلوكيات الخطرة: ثمّة جزء ضئيل من الأطفال في الشوارع الذين يعانون من العنف الأسري والجنسي في المنزل. فقد أقرّ نحو 15% من الأطفال بتعرّضهم إلى العنف الأسري في المنزل، في حين أفاد نحو 4% فقط عن تعرّضهم للتحرّش أو الاعتداءات ذات الطابع الجنسي. وثمّة عدد مهم من الأطفال في الشوارع يدخنون السجائر (44%)، أو يشربون الكحول (14%)، أو يشمون الغراء (9%). وقد أقرّ نحو 3% من الأطفال بأنهم يدخنون الحشيشة، وهي من مشتقات القنّب، في حين أفاد 2% أنهم يتعاطون أنواع أخرى من المخدرات.

الأوضاع الصحية: يعاني عدد كبير من الأطفال في الشوارع من عوارض صحية مختلفة لا تتطلّب في معظمها سوى تدخلات طبية أوّلية. وبشكلٍ عام، يعاني نحو 41% من الأطفال في الشوارع من بعض المشاكل الصحية. وتشكّل أوجاع الرأس والمعدة العوارض الصحية الأكثر شيوعاً بين الأطفال في الشوارع (14% لكلّ من هذين النوعين من الأوجاع)، يليهما أوجاع الظهر (12%)، والجروح (10%)، والسعال (8%)، فضلاً عن مشاكل العيون والتدرّن الرئوي (5% لكلّ من هذين النوعين من المشاكل). وبالإجمال، فإن 72% من الأطفال في الشوارع لم يسبق لهم أن قاموا بزيارة الطبيب.

المسائل القانونية: يتمّ في بعض الأحيان توقيف الأطفال في الشوارع، ولكن بشكل عام لا يمضون وقتاً طويلاً رهن التوقيف. وقد أفاد نحو 14% من الأطفال أنه سبق أن تمّ توقيفهم من قبل رجال الشرطة، ولكنّ الغالبية العظمى منهم لم يبقوا رهن الاعتقال سوى لبضع ساعات فقط (86%)، في حين بلغت نسبة الأطفال الذين اعتقلوا لأكثر من يوم واحد (ولكن لأقلّ من أسبوع) نحو 10%، وفقط 4% سجنوا لمدة تتراوح بين 7 أيام و16 يوماً. ويلاحظ أنّ الأطفال في الشوارع من جنسيات أخرى غير لبنانية هم أكثر عرضة للاعتقال من قبل رجال الشرطة من نظرائهم من الجنسية اللبنانية. فقد سجّل لدى كلّ من السوريين وفلسطينيي لبنان أعلى نسب من الأطفال الذين سبق أن تمّ توقيفهم (17% لكلّ من الفئتين)، يليهما عديمو الجنسية (14%)، ثمّ اللاجئون الفلسطينيين القادمون من سوريا (13%)، ويأتي في المرتبة الأخيرة الأطفال في الشوارع اللبنانيو الجنسية (7%).

المخاوف والتطلعات: إنّ غالبية الأطفال في الشوارع لديهم الرغبة إمّا في الالتحاق بالمدرسة أو تغيير نوع عملهم. ولدى سؤال الأطفال عمّا كانوا يودّون القيام به حالياً بدلاً عن العمل في الشوارع، كان خيارهم الأوّل هو الذهاب إلى المدرسة (40%)، في حين اختار جزء كبير منهم أيضاً (30%) الاستمرار في العمل، ولكن في مجالات أخرى غير العمل في الشارع. ومن الملفت أيضاً، أنّ نحو 11% من الأطفال في الشوارع اختاروا اللعب واللهو أو عدم القيام بأيّ شيء. أمّا على صعيد المخاوف، فان ما يوازي ثلث الأطفال في الشوارع ادّعى بعدم خوفهم من أيّ شيء على الإطلاق (34%)، في حين عبّر آخرون عن خوفهم من رجال الشرطة (12%) الذين قد يقومون بتوقيفهم وسجنهم، أو من الأهل أو أقارب آخرين (12%).

وأخيراً، يسجّل وجود طموحات مهنية عالية المستوى لدى بعض الأطفال في الشوارع. فقد أفاد نحو 29% من الأطفال عن طموحهم للوصول إلى المهن التي تتطلّب درجات عالية من التحصيل العلمي، كالهندسة، والطب، والتعليم، والمحاسبة. أمّا التطلعات الأكثر واقعية، فتراوحت بين امتلاك متجر صغير، والتدرّب على مهنة، والعمل في الزراعة (16% و14% و3%، بالتتابع). ويطمح فقط 5% من الأطفال إلى أن يصبحوا أرباب أسر. ومن الملفت أنّ بعض الأطفال في الشوارع يريدون الاستمرار في العمل في الشوارع (5%)، في حين يريد بعضهم الآخر الانتقال إلى أيّ عمل آخر مهما كان نوعه (3%).

”أتمنى لو كان لدي الكثير من
الملابس حيث يمكن
أن ارتدي قطعة مختلفة من
الملابس كل يوم”.

المقدّمة

II- المقدّمة

1- الدراسة

تبنى المؤتمر العالمي لعمل الأطفال الذي انعقد في لاهاي عام 2010 خارطة طريق للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام 2016. وترتبط هذه المهمة بالأهداف الإنمائية للألفية (MDG's)، وبخاصة الحدّ من الفقر وتوفير التعليم للجميع بحلول العام 2015.

وفي لبنان، وعلى الرغم من تزايد جهود الحكومة منذ العام 2000 للحدّ من عمل الأطفال - وعلى الأخص أسوأ أشكالها - تبدو هذه الظاهرة أبعد ما يكون عن الإحتواء نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. هذا بالإضافة إلى أنّ هذه الظاهرة قد بلغت في الآونة الأخيرة حدوداً تنذر بالخطر بسبب تدفق اللاجئين السوريين. وبالتالي، إنّ هذه الأهداف الطموحة لا يمكن أن تتحقق من دون معالجة الأوضاع الراهنة التي يواجهها الأطفال الذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع ضمن الإطار اللبناني.

2- الأهداف

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

√ تحديد الخصائص المختلفة للأطفال في الشوارع في لبنان. وسوف تتناول هذه العملية المواضيع الرئيسية التالية:

- المعطيات الحيوية والديمغرافية (الجنس، العمر، الجنسية، الوضع القانوني، الإقامة ...)
- نوع الأعمال وظروف العمل
- الأوضاع الأسرية والروابط العائلية
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية
- الخلفية التعليمية
- الأوضاع الصحية

√ تقدير حجم الظاهرة في المناطق المختارة عن طريق التعداد وإعادة التعداد

- تقييم السياسات الوطنية، والأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة بقضايا الأطفال

3- أساليب البحث

من أجل بلوغ الأهداف المرسومة، سوف تستند الدراسة إلى المنهجيات الرئيسية التالية:

مراجعة الأدبيات: تجميع مصادر المعلومات والمعطيات الإحصائية المتاحة ومراجعتها وتقييمها:

- المواثيق والاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية
- القوانين والأنظمة اللبنانية
- الدراسات والتقارير والاستراتيجيات الحديثة

المقابلات المعمّقة: مقابلات مع الفعاليات المعنية بشكلٍ مباشر بالقضايا المتعلقة بالأطفال في الشوارع (20 مقابلة)

البحث الكمّي: مسح ميداني يتناول عينة من نحو 700 طفل من الأطفال في الشوارع (في الفئة العمرية من 5 إلى 17 سنة)، من خلال استمارة معدّة خصيصاً لذلك

دراسة حالة: انجاز نوعين من هذه الدراسات تتناول موضوعات وأهداف مختلفة:

1) 20 دراسة حالة تستهدف أهل/ أولياء أمر الأطفال في الشوارع،
2) و10 دراسات حالة تستهدف الأطفال المنخرطين في نشاطات وأعمال غير مشروعة كالدعارة والتهريب والمخدرات وتجارة الأسلحة.

تقدير حجم الظاهرة (العدد): وذلك عبر تقنية التعداد وإعادة التعداد (capture-recapture technique) على اعتبار أنها التقنية الإحصائية الملائمة.

4- المفاهيم والتعريفات

إنّ مفهوم الأطفال في الشوارع هو مفهوم متعدّد الأبعاد تشترك به مجموعات مختلفة من القوى المجتمعية الفاعلة. وبناء عليه، بذلت جهود كبيرة على مراجعة الأدبيات، من أجل توضيح المفاهيم وتحديد نطاق عمل الدراسة.

أ) الأطفال في الشوارع

في البداية، تمّ استنباط مفهوم عام وواسع حول "الأطفال في الشوارع"، ولكن سريعاً ما تبيّن، إثر مراجعة الأدبيات ذات الصلة، أنّ هذا المصطلح هو ذو طابع خلافي وأنّه يغطي مجالاً واسعاً ومتنوعاً من الأطفال. ولذا، ولأغراض هذه الدراسة، تبنّت مؤسسة البحوث والاستشارات التصنيف الذي بموجبه جرى تقسيم " الأطفال في الشوارع" إلى فئتين فرعيتين تعرّفان بأطفال **"في"** الشارع أو **"على"** الشارع[1] :

الفئة 1: "أطفال في الشوارع" وتعني عموماً الأطفال الذين يعيشون بشكلٍ دائم في الشوارع بغضّ النظر عما يفعلونه لتأمين معيشتهم، ويعرفون أيضاً "بالأطفال الذين يعيشون في الشوارع".
الفئة 2: "أطفال على الشوارع" وتعني الأطفال الذين يعملون في الشوارع لفترات طويلة خلال النهار، وقد يعودون للمبيت لدى أسرهم ليلاً، وهم يعرفون أيضاً بالأطفال الذين يعملون في الشوارع".

وضمن هذا الإطار، أشار مجلس حقوق الإنسان في قراره رقم 16/12 إلى **"الأطفال الذين يعملون و/ أو يعيشون في الشوارع"**[2] ، حيث تتداخل هاتين الفئتين.

[1] استناداً إلى تصنيف اليونيسيف لأطفال الشوارع
[2] مجلس حقوق الإنسان : القرار رقم 16/12 المتعلّق بحقوق الطفل: مقاربة شاملة وكليّة لحماية وتعزيز حقوق **"الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع " - 18 آذار 2011.**

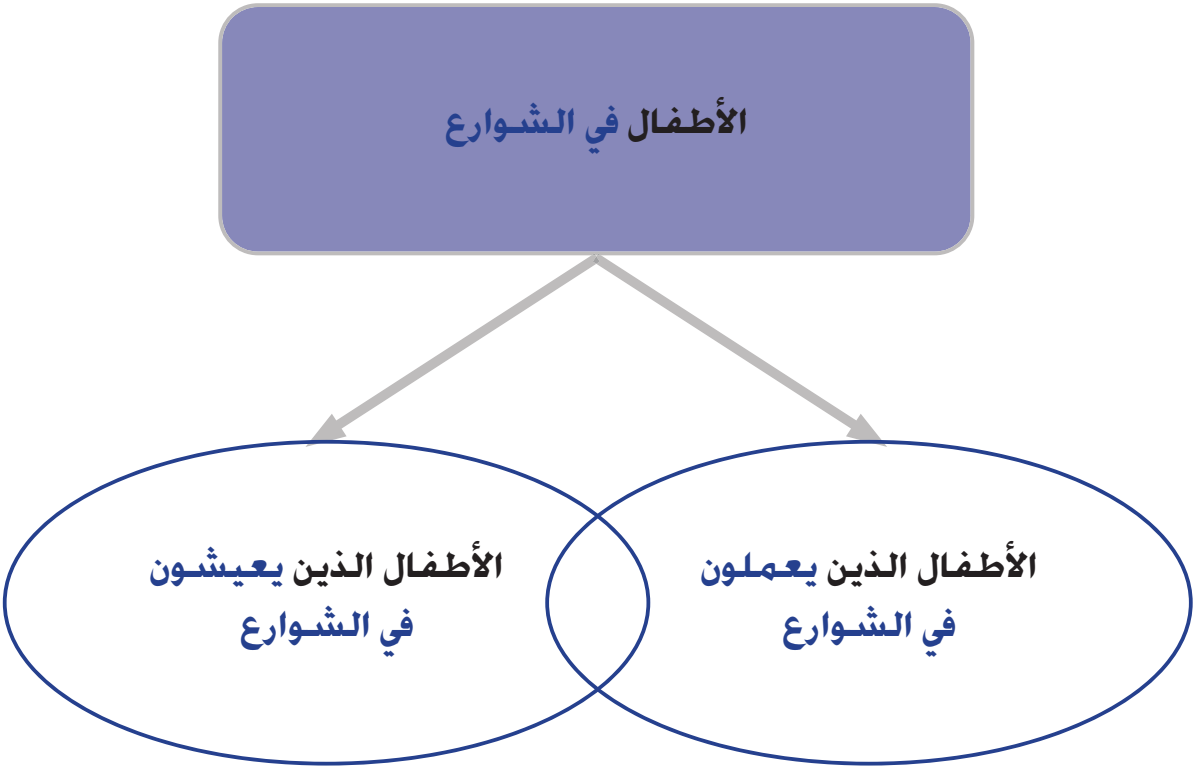

ومع ذلك، وبغية تجنّب أيّ سوء فهم أو دلالات سلبية، وافقت الأطراف المعنية على استخدام التعريف العملي" الأطفال في الشوارع" الذي حدّده المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية (في بيروت)، والمستند إلى المرجعيات الدولية والمحلية، وذلك وفقاً لما يلي:

1. جميع الأطفال الذين يتخذون من الشارع[3] مأوى لهم، من دون أن يكون لهم مكان إقامة محدّد.
2. جميع الأطفال الذين يعملون في الشارع، ولكنهم يقيمون مع أسرهم/ أولياء أمرهم في مكان إقامة محدّد.

2-1 يشمل العمل في الشارع الأنشطة التجارية والخدماتية التي ترتكز إلى الشارع، والتسوّل، فضلاً عن أشكال من الأنشطة/الأعمال التي تجذب الأطفال إلى الشوارع. ومن بين هذه الأشكال الاستغلال الجنسي، وتجارة المخدرات، والأنشطة الميليشيوية، واستخدام الأطفال في الاحتجاجات وفي إشعال الإطارات.

2-2 ويتضمّن العمل بالنسبة للفئتين المذكورتين أعلاه – بالإضافة إلى التسوّل – إنتاج السلع والخدمات، سواء كانت

- تستهدف السوق أم لا
- مدفوعة الأجر أم لا
- بدوام جزئي أو كامل
- تقوم على أساس منتظم أم متقطّع
- في القطاع النظامي أو غير النظامي
- أنشطة مشروعة أو غير مشروعة

"غالباً ما ينخرط الأطفال في الشوارع أو يكونوا عرضة إلى حدّ كبير للإنخراط في عمل الأطفال، وبخاصة أسوأ أشكالها: فهم قد يكونون ضحايا لتجارة الأطفال، أو أنهم يستخدمون قسراً في أعمال التسوّل، والدعارة، وتجارة المخدرات، وغيرها من الأعمال غير المشروعة ، وكذلك في أنشطة الشارع المحفوفة بالمخاطر "

[3] يعرّف الشارع هنا بالمعنى الواسع للكلمة (بما يضمه من مبان مهجورة، وحدائق عامة، وساحات وقفار وخلافه)، وفقاً لتصنيف تبنّته منظمة اليونيسيف.

ب) الفئات العمرية

تمّ تحديد الفئة العمرية المستهدفة في البحث الكمي بكلّ الأطفال في الشوارع الذين هم بين سن 5 و17 من عمرهم، بحسب ما تعتمده منظمة العمل الدولية[4]:

تتألّف الفئة السكانية المستهدفة في قياس عمل الأطفال من جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من *5* إلى *17* سنة، بحيث يتمّ قياس العمر وفقاً لعدد السنوات المتممة في آخرتاريخ ميلاد للطفل المعني"

أمّا بالنسبة لمنهجية التعداد وإعادة التعداد المستخدمة لتقدير حجم الظاهرة، فإنّها تستهدف جميع الأطفال في الشوارع (في المناطق المختارة) دون الثامنة عشرة من عمرهم.

5- شرائح الأطفال المستهدفة

بعد نقاشات مطوّلة مع الأطراف المعنية بالدراسة، تمّ الاتفاق على استهداف شرائح مختلفة من الأطفال في الشوارع، وذلك وفقاً لنوع البحث. فمن جهة، قد تكون معظم الأنشطة غير المشروعة (الإتجار بالبشر، تهريب السلع، الدعارة، تجارة المخدرات، انخراط الطفل في العمل الميليشوي، وغير ذلك) غير مرئية في الشوارع؛ وبالتالي، تمّ تطوير المقاربة المتعلقة بدراسة الحالات بشكلٍ يسمح بكشف الأطفال المنخرطين في مثل هذه الأنشطة.
ومن جهة أخرى، استهدف البحث الكمي وتقنية التعداد وإعادة التعداد شريحتين أساسيتين من الأطفال في الشوارع، وهما:

1 الأطفال الذين يعيشون في الشوارع (بالمعنى الواسع للكلمة)، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون أو لا يعملون، وعما هي عليه طبيعة نشاطهم؛ وذلك يشمل الأطفال الذين يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع التالية:

- المبيت في الشارع، على الأرصفة، تحت الكباري والجسور،
- العيش في المنتزهات والحدائق والساحات العامة والأراضي المقفرة،
- الإقامة في المركبات
- الإقامة في مساكن مهجورة وأبنية قيد الإنجاز (ورش البناء)
- الإقامة في مساكن مرتجلة بعيداً عن أنظار الوالدين وأولياء الأمر والأسرة الممتدة

2 الأطفال الذين يعملون في الشوارع، باستثناء المنتظمين في مؤسسة أو شركة أو الذين يمارسون أعمالاً خفيفة، وذلك بغض النظر عن مكان إقامتهم (حتى لو كانوا يقيمون في منزل الأسرة)؛ كالأطفال المنخرطون في الأنشطة التالية:

- البيع على الطرقات
- التسوّل
- قراءة الطالع
- تلميع الأحذية
- العتالة
- تنظيف الزجاج الأمامي للسيارات
- جمع النفايات
- إيّ عمل يعرض على الطفل في الشارع، حتى في حال تمّ إنجاز هذا العمل بعيداً عن الشارع (في المنازل، المؤسسات، مواقع البناء، الزراعة،

[4] المؤتمر الدولي الـ18 لخبراء إحصاءات العمالة: القرار II المتعلّق بالإحصاءات حول عمل الأطفال- جنيف، بتاريخ 5 كانون الأوّل - 2008.

وغير ذلك..)

ويظهر الجدول أدناه المزيد من التفاصيل حول الشرائح الاجتماعية للأطفال في الشوارع التي تندرج ضمن نطاق الدراسة، وذلك بحسب نوع البحث:

الشريحة الاجتماعية		تندرج ضمن نطاق عمل الدراسة				مستثناة بالكامل
الفئة	الفئة الفرعية	المقابلات المعمقة	البحث الكمي	التعداد وإعادة التعداد	دراسة حالة	
الأطفال الذين يعيشون في الشوارع (ولا يعملون في الشوارع)	ينامون في الشوارع، على الأرصفة، تحت الجسور	√	√	√	×	
	يعيشون في المنتزهات والحدائق العامة والأراضي المقفرة	√	√	√	×	
	يقيمون في المركبات (من أي نوع كانت)	√	√	√	×	
	يقيمون في مبانٍ مهجورة أو قيد الإنشاء، وفي وحدات غير معدة للسكن (محلات، مكاتب، مستودعات، ...)	√	√	√	×	
	يقيمون في المساكن المرتجلة والأكواخ بعيدا عن أهلهم / أولياء أمرهم / أسرهم الممتدة	√	√	√	×	
	يقيمون مع أسرهم في مساكن مرتجلة وأكواخ (تعود الى أوضاعهم الثقافية والاقتصادية-الاجتماعية (البدو، النحالين، الفور، ...)	×	×	×	×	فئة مستثناة بالكامل
الأطفال الذين يعملون في الشوارع (ولا يعيشون في الشوارع)	أسراً تتكفل عمل الأطفال	√	√	√	√	
	العمل دون الحد الأدنى للسن القانونية	√	√	√	×	
	الأعمال الخفيفة / الأنشطة المسموح بها	×	×	×	×	فئة مستثناة بالكامل
	انخراط الطفل في أعمال محظورة في القانون اللبناني	√	√	√	√	
	البيع على الطرقات / بائع جوال	√	√	√	×	
	التسول	√	√	√	×	
	قراءة الطالع	√	√	√	×	
	تنظيف وتلميع الأحذية	√	√	√	×	
	المتلة	√	√	√	×	
	تنظيف زجاج السيارات	√	√	√	×	
	العمل لساعات طويلة	√	√	√	×	
	العمل أثناء الليل	√	√	√	×	
	العمل الجبري / القسري	√	√	√	√	
	أي عمل يتم عرضه في الشارع، حتى في حال تم انجازه بعيدا عن الشارع (في المنازل، المؤسسات، ورش البناء، الزراعة، وغير ذلك)	√	√	√	√	
	خدمة التوصيل للمنازل (المحلات التجارية الصغيرة، المطاعم، المقاهي، وغير ذلك)	×	×	×	×	فئة مستثناة بالكامل
	البيع في الشارع برفقة الأسرة خلال عطلة نهاية الأسبوع	×	×	×	×	فئة مستثناة بالكامل
	جمع النفايات	√	√	√	×	
	دوريات غير مسلحة في الأحياء	×	×	×	√	
	الأطفال المستخدمون في الاحتجاجات وإشعال الاطارات	×	×	×	√	
الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع		√	√	√	√	
الأطفال الذين ينخرطون في أنشطة غير مشروعة	استخدام الأطفال في إنتاج وترويج وتجارة المخدرات	×	×	×	√	
	تهريب الأشخاص والسلع بشكل غير شرعي	×	×	×	√	
	استخدام الأطفال في الدعارة وإنتاج الأفلام الإباحية والأداء الإباحي	×	×	×	√	
	السرقة	×	×	×	√	
	التسول	×	×	×	√	
	تجنيد الأطفال في أنشطة ميليشياوية	×	×	×	√	
الأطفال المتشكون في الشوارع (لا يعملون ولا يعيشون في الشوارع)		×	×	×	×	فئة مستثناة بالكامل

6- المناطق المختارة

يغطي البحث الكمي (تحديد خصائص ظاهرة الأطفال في الشوارع) ومنهجية التعداد وإعادة التعداد (تقدير حجم الظاهرة) 5 مناطق لبنانية تتوزّع بين الريفية منها والمدينية. وبالإجمال، تغطي الدراسة أكبر مدينتين في لبنان هما بيروت وطرابلس اللتان تمثلان قضاءين مختلفين. هذا فضلاً عن أن الدراسة تستهدف أجزاء رئيسية من ثمانية أقضية أخرى: المتن، بعبدا، عاليه، صيدا، عكّار، زحلة، بعلبك، البقاع الغربي.

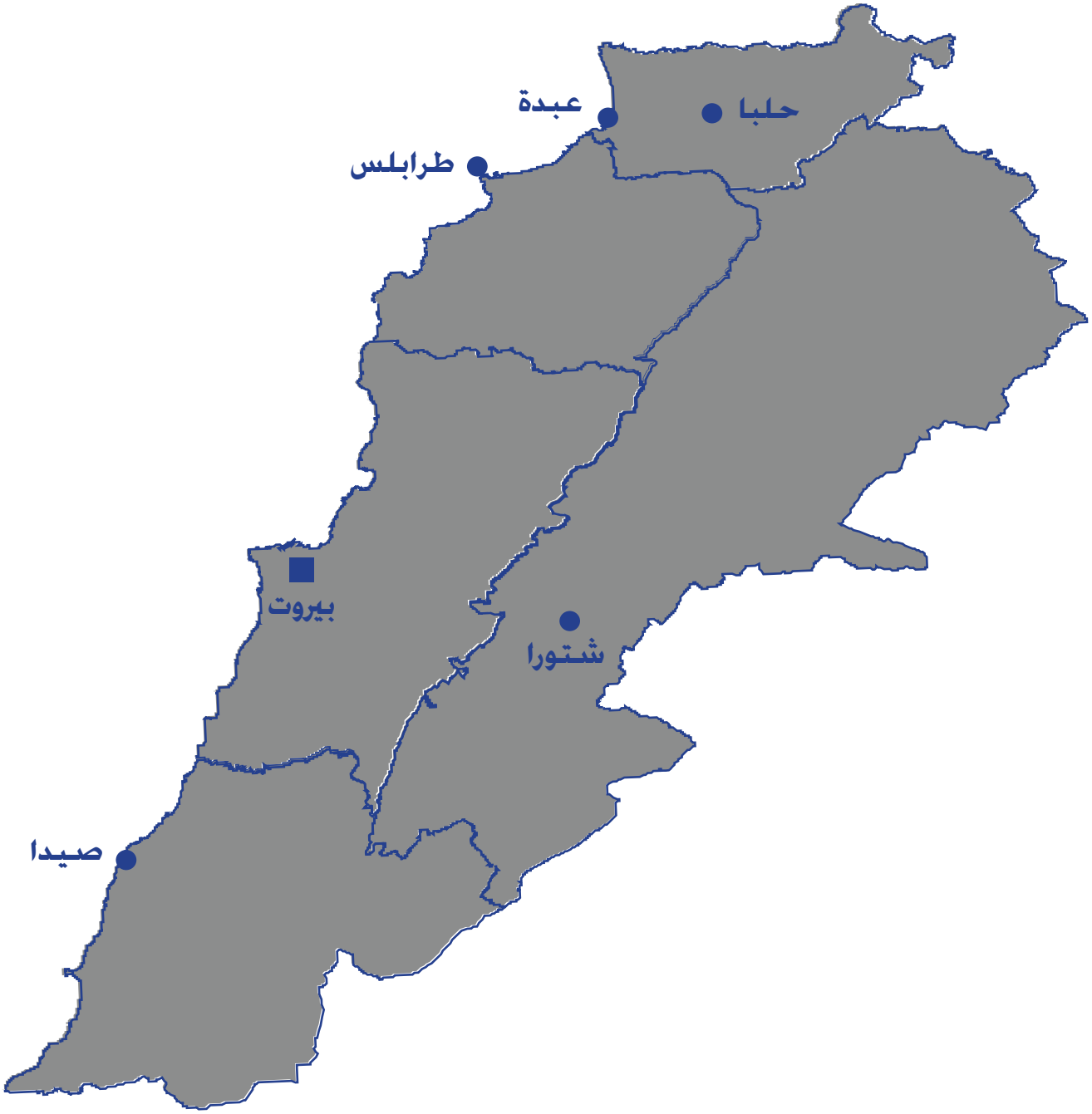

7- محدات الدراسة

عمدت مؤسسة البحوث والاستشارات إلى استخدام الممارسات والأدوات المنهجية الملائمة للواقع اللبناني، من أجل بلوغ أهداف الدراسة. ولكن نظراً للأوضاع القائمة الراهنة في لبنان، ينبغي الأخذ بالاعتبار عدد من المحدات والمخاطر:

• يعتبر موضوع الدراسة من ضمن المواضيع الحساسة التي تتناول الإتجار بالبشر، والأنشطة ذات الطابع الجرمي (التعاطي مع المخدرات والسلاح)، والقطاع غير المنظّم، وغير ذلك من الأمور)
• وهذا يتضمّن التعامل مع أطفال هم ضحايا سوء المعاملة والاستغلال والتعديات، وينتمون إلى جماعات مهمّشة وضعيفة (النور،البدو، اللاجئين...). مما يتطلّب التعامل معهم بدراية وحذر.
• ومن خصائص ظاهرة الأطفال في الشوارع أنّها في حراك مستمر، فقد تختفي من بعض الأماكن لتنتقل إلى أماكن أخرى.مما يخلق تحديات كبيرة أمام عملية تقدير حجم هذه الظاهرة.

• وأخيراً وليس آخراً، أجريت الدراسة في عدة مناطق في لبنان تشهد نزاعات ومواجهات مسلّحة، وتتواجد بالقرب من الجبهات على الحدود، وتعتبر من بين الأهداف المحتملة للأعمال الإرهابية. وقد لعبت الأوضاع غير الآمنة في بعض المناطق المعرضة لمشاكل أمنية دوراً في عرقلة الجدول الزمني للدراسة، نظراً إلى ضرورة إيقاف العمل الميداني إلى حين استتباب الأمن في المناطق المعنية.

الإطار المفاهيمي

III- الإطار المفاهيمي

1- المقاربة المرتكزة إلى الوضع القائم

وفّر العمل المكتبي ومراجعة الأدبيات مجموعة واسعة من الأطروحات بشأن موضوع "الأطفال في الشوارع". وقد ارتدى تعريف هذه الظاهرة طابعاً خلافياً وتطوّر في ظلّ تنامي الاهتمام وتنفيذ العديد من الأبحاث حول الموضوع. وفي إطار عملية فهم أفضل لهذه الظاهرة، تمّ تطوير مروحة واسعة من المقاربات. وتهدف هذه الدراسة إلى إخضاع هذه الفرضيات للسياق اللبناني والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في لبنان، مع الأخذ بالاعتبار الوضع الإقليمي- أي الأزمة السورية- كونه يشكّل أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم حجم الظاهرة وفي تبيانها بشكلٍ أوضح.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الظاهرة ليست حديثة العهد، وليست حكراً على بلدان معينة، كما وأنها غير مرتبطة بالظروف والأوضاع الراهنة. ولكن لا بدّ من إدراكها وفهمها ضمن السياقات المعاصرة والمحلية، من أجل تحديد أسبابها وتمييز خصائص الشرائح المجتمعية المستهدفة، ومن أجل فهم تداعياتها على وضعية هذه الشرائح.

وفي الواقع، شهدت بلدان أوروبا الشرقية ظاهرة الأطفال في الشوارع منذ بدايات العصر الحديث، أي منذ انهيار عصر الإقطاع والمدن المزدهرة في القرن الخامس عشر، والذي ترافق مع تدمير الأشكال القديمة للملكية الزراعية وأنماط العيش، وانسلاخ المنتجين عن ملكياتهم الخاصة (والجماعية)[5]، فضلاً عن الإخلاء القسري للسكان من منازلهم ("تطهير العقارات"). وفي ذلك الوقت، وعلى امتداد مرحلة الثورة الصناعية، تمّت مقاربة الظاهرة عبر استخدام منهجية متكاملة تتعامل مع قضية الأشخاص الذين هم بلا مأوى بشكلٍ شامل، وتربطها بإشكالية عملية التمدين المتسارعة وتداعياتها على المستويين الإنساني والاجتماعي[6]. ولم يجرِ التمييز بين مسألة "الأطفال في الشوارع" وفئة "المتشردين" إلاّ مؤخراً، حيث تمّ ربط مسألة الأطفال في الشوارع بموضوعات عامة مثل البطالة، والفقر المدقع (الفقر بالدخل)، وسياسات الإسكان الوطنية، وغير ذلك من المواضيع.

وضمن هذا السياق، من المسلّم به أنّ مصطلح " الأطفال في الشوارع" قد استخدم لأوّل مرّة من قبل هنري مايهيو Henry Mayhew في العام 1851 في كتابه حول العمل والفقراء في لندن "London Labour and the London Poor"[7] . ومع ذلك، لم يتمّ تداول هذا المصطلح إلا في أطار "السنة العالمية للطفل" التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة في العام 1979. [8]

[5] راجع "the Inclosure Acts" خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

[6] كمثال على ضخامة مسألة التشرّد وقسوة القوانين الرادعة التي يعاقب بموجبها كلّ شخص تعدّى عمره الـ14 سنة أو 16 سنة وقبض عليه بجرم التسوّل أو التشرّد بالعبودية والأشغال الشاقة والعمل القسري في الإصلاحيات والجلد وقطع الأذن والكيّ وحتى بالشنق (للمتسولين الذين تخطوا سن الثامنة عشرة. بعض الأمثلة على هذه التشريعات:
the Vagabonds and Beggars Acts issued by Henry VII (1495) and Henry VIII (1530-31 and 1536), the Vagrancy Act by Edward VI (1547), and Elizabeth I (1572 and 1576) in England, in addition to those of Louis XVI (1777) in France and Charles V (1537) in Holland.

[7] The original source: Mayhew, H. (1968). London labour and the London poor: a cyclopaedia of the condition and earnings of those that will work, those that cannot work, and those that will not work 1861-1862, 4 vols., New York, Dover.

[8] Scanlon, T.J., Tomkins, A., Lynch, M.A. and Scanlon, F. (1998). "Streetchildren in Latin America", British Medical Journal, No. 316, 23 May.

بيد أنّه، عند نقطة التحوّل هذه في النظرة إلى مسألة "الأطفال في الشوارع" في أواخر السبعينات، تمّ التعامل مع هذه الظاهرة وتحليلها من منظور أوروبي، على أنها مشكلة تواجهها البلدان المتقدّمة. وحتى في مرحلة لاحقة، حين بدأ العلماء والباحثين التعامل مع هذه الظاهرة في البلدان النامية، برز ميل إلى تأكيد الترابط بين "الأطفال في الشوارع" إلى أيّ بلد انتموا.وقد انتقد طوبياس هيتش Tobias Hecht بسخرية هذا الربط بين الظواهر المختلفة للأطفال في الشوارع وكأنها "ظاهرة واحدة" أو ذات طابع موحّد؛ ويشير "هيتش" إلى ما كتبه أحد المراقبين فيقول: "... كتب أحد المراقبين أنّ " أسماء الأشخاص التي تستخدم للتعريف بهم قد تختلف من بلد إلى بلد... ولكن يبدو أنّ الأطفال في الشوارع في أميركا اللاتينية لديهم الكثير من القواسم المشتركة" (Ortiz de Carrizosa 1992:406). تجري المقارنات ليس فقط بين الأطفال في الشوارع في مدينة غواتيمالا وبوغوتا (Connolly 1990)، بل أيضاً بين هؤلاء الأطفال في كلّ من السودان وإيرلندا (Veale 1992)، والولايات المتحدة والهندوراس (Wright, Witting&Kaminsky 1993).

وعلى الرغم من عدم وجود أيّ إشارات صريحة وواضحة إلى الأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة حول الأطفال في الشوارع، يشير أحد آخر هذه المقالات إلى أنّه " على الرغم من وجود العديد من التباينات الصارخة بين الهندوراس والولايات المتحدة، يلحظ بشكلٍ واضح، وإلى حدّ القلق والإنزعاج، أنّ الظروف المادية والاجتماعية والصحية للفقراء المدقعين والفئات الأكثر احتياجاً من الأطفال هي متطابقة في كلّ من البلدين" (90) .[9]

وبعد مرور عقد من الزمن أجريت خلاله عدّة أبحاث ودراسات حول "الأطفال في الشوارع"، كتب لويس أبتيكار Lewis Aptekar مقالاً حول أوضاع هؤلاء الأطفال في العالم النامي حيث أشار إلى وجود بعض التباينات الأساسية،لجهة الخصائص والمميزات، بينهم وبين أقرانهم في البلدان المتقدمة:" بغض النظر عن مدى تأثير العوامل الثقافية على الأطفال في الشوارع، فإنني لطالما طالبت بإجراء مقارنة بين فئة الأطفال في الشوارع في البلدان المتقدمة ومثيلتها في البلدان في طور النمو والتقدّم. فعلى الرغم من مدى فداحة الوضع من منظور الرأي العام الأميركي، فإنّه وبكلّ بساطة، ليس هناك من مكان في الولايات المتحدة تعيش فيه أعداد كبيرة من الأطفال من دون إشراف من قبل أشخاص بالغين، ويعملون على مرمى ناظري عموم الناس. إنّ ما تعاني منه الولايات المتحدة والعالم المتقدّم هو تفشّي الجنوح والعنف لدى السكان، خاصة في الأحياء والضواحي المدينية الفقيرة.أمّا الأطفال في الشوارع فهم أقلّ ميلاً نحو الجنوح والجريمة أوهم، كما سبق وأن وصفتهم في كثير من المواضع، أقرب إلى أن يكونوا لصوصاً وليس بلطجية أو مجرمين[10](Aptekar,1989b). وعلى مستوى الممارسة العملية، يسجّل عدم انتشار الأسلحة في الأحياء الفقيرة من مدن أميركا اللاتينية وأفريقيا الشرقية، وهذا وضع يختلف بشكلٍ ملحوظ عما هو سائد في الولايات المتحدة.

وثمّة تباينات أخرى كثيرة، منها وجود نسبة أعلى من الإناث بين الأطفال في الشوارع في البلدان المتقدمة منه في البلدان في طور التقدّم. فضلاً عن أنّ العديد من "الأطفال المشردين" في العالم المتقدّم ينتمون إلى أسر من الطبقة الوسطى، بخلاف الوضع في البلدان النامية. أضف إلى ذلك أنّ الأطفال الفارين من أسرهم في أميركا الشمالية هم في الشوارع، على الأرجح، بسبب التفكك الأسري أكثر منه بسبب الفقر" [11]. ومع الأخذ بالاعتبار لكلّ ما سبق، ومع العلم أنّ التوصيفات المتعلقة بالأطفال في الشوارع في لبنان وأحوالهم المعيشية ومسببات وجودهم في الشارع تختلف بشكل أساسي عن تلك التي تمّ الإطلاع عليها خلال مراجعة الأدبيات؛ تركّز هذه الدراسة على استكشاف خصائص الأطفال في الشوارع وتحديدها ضمن إطار الأوضاع اللبنانية الراهنة.

2- المصطلحات

على الرغم من أنّ مصطلح "الأطفال في الشوارع" قد وضع في التداول لأوّل مرّة في أواسط القرن التاسع عشر، كان لا بدّ من الانتظار حتى الثمانينات من القرن الماضي كي يتمّ تحديد تعريف أكثر دقة لمفهوم "طفل الشارع"[12] بعينه.

[9] Hecht, T. (1998).“At Home in the Street: Street Children of Northeast Brazil”, New York, Cambridge University Press. pp. 96-97.

[10] Aptekar, L. (1989). “Picaresque tragedies: The 'abandoned' children in Colombia”. Phenomenologyand Pedagogy, 7, pp. 79-92

[11] Aptekar, L. (1994), “Street Children in the Developing World: A Review of Their Condition”, Cross-cultural Research 28 (3), pp. 195-224

[12] بيتر تاكون هو كاتب تقارير عدة حول أطفال الشوارع في بداية ثمانينات القرن الماضي؛ وهو كندي المولد، عمل كأستاذ جامعي وكموظّف في منظمة اليونيسيف؛ وهو من أسس منظمة "CHILDHOPE" الدولية في مدينة غواتيمالا، وأصبح في ما بعد مدير برنامج اليونيسيف المتعلّق بأطفال الشوارع. وقد أشار في أحد تصريحاته إلى معاينته الأولى لأطفال الشوارع، فيقول:" في العام 1970، كنت أدرّس في أحدى الجامعات في كندا. وكان لدينا طلاب من أميركا اللاتينية لمتابعة دورات دراسية حول تطوير التعاونيات. وقد رأيت أنّه ينبغي الذهاب إلى أميركا اللاتينية لدراسة التعاونيات الخاصة بهم عن قرب. وكان أن" رأيت لأوّل مرّة في حياتي أطفال الشوارع". وقد كتب أوّل تقرير له يعرّف من خلاله بهذا المفهوم ويحدّد تعاريفه:

Tacon, P. (1981), “My Child Now! An Action Plan on Behalf of Children without Families”, UNICEF

Hecht, T. (1998), op. cit., p. 9513.

"في العام 1981، أصدرت منظمة اليونيسيف مجموعة من الوثائق والتقارير... تزامنت مع بدء انتشار استخدام المصطلح بين المؤسسات. ويتطرّق كاتب هذه التقارير إلى المسائل المتعلّقة بالأطفال اليتامى، والأطفال المتخلّى عنهم، والأطفال في الشوارع" .
تبنّت منظمة اليونيسيف مصطلح "طفل الشوارع" الذي وضع في الثمانينات واستخدم في الأبحاث والدراسات التي أجريت في أميركا اللاتينية، واعتمد فيما بعد في بلدان أخرى، لا سيما بلدان القارة الأفرقية. وقد نصّ التعريف على ما يلي:
"اي طفل ذكر كان أو أنثى [...] أصبح الشارع (بالمعنى الواسع للكلمة، بما يشمل المساكن والمباني الخالية أوالمهجورة والقفار وما إلى ذلك) مسكنه المعتاد و/أو مصدر رزقه، ولا يحظى بما يكفي من الحماية والمتابعة والتوجيه من قبل بالغين مسؤولين".

وبحسب منظمة اليونيسيف، يتوزّع "الأطفال في الشوارع" على ثلاث فئات، هي التالية:

1. **أطفال على الشارع:** هم الذين يعملون في الشوارع ويعودون إلى أسرهم ليلاً؛
2. **أطفال في الشارع:** هم الذين يعيشون في الشوارع، وليس لديهم أيّ دعم أسري ولكنهم يحافظون على الروابط الأسرية؛
3. **أطفال متخلّى عنهم:** هم الذين يعتمدون على أنفسهم تماماً

وقد بذلت جهود عديدة لاستنباط تعريف موحدّ وأكثر تماسكاً ووضوحاً "للأطفال في الشوارع"، كالتعريف المنبثق "عن اجتماع عقد في العام 1986 بين ممثلين عن برامج المنظمات الأهلية المتعلقة بالأطفال في الشوارع وشباب الشوارع، لمناقشة المسألة ووضع تعريف موحّد، إثر انتشار استخدام مصطلح "الأطفال في الشوارع" من قبل عدد من المنظمات غير الحكومية بطرق مختلفة. واستقرّ المجتمعون على التعريف التالي:" **الأطفال في الشوارع هم الذين أصبح الشارع بالنسبة إليهم... وبما يتخطى أسرهم، مأواهم الحقيقي، وهو وضع يجعلهم من دون رعاية أو حماية أو إشراف من جانب أشخاص راشدين"** (ورد ذكر هذا التعريف في غلوسر 1990:143). ولكن يبدو أنّ هذا التعريف قد أضاف المزيد من الالتباسات" [14].

وقد تطوّرت الأبحاث والدراسات منذ التسعينات في اتجاهات عدّة، فقد خلص بعضها إلى أنّ هذه الفئات لا تعكس بدقة كامل ظروف وتجارب هؤلاء الأطفال المتنوّعة. كما يشير بعضها الآخر إلى أنّ مصطلح "طفل الشارع" ينطوي على دلالات سلبية[15]. وهذا ما قد ينطبق على الوضع اللبناني، على اعتبار أنّ إحدى الدراسات التي أجريت في لبنان [16] ، تتفق مع وجهة نظر لوتشيني وبارازيللي وبواريبه [17] حول هوية الأطفال في الشوارع، والتي تفيد بأنّ هؤلاء الأطفال يشكّلون شريحة مجتمعية واسعة غير متجانسة من حيث المسارات والتجارب والظروف، ومن حيث الهوية بشكلٍ أساسي. وتشير الدراسة إلى أنّ الأطفال الذين استجوبوا عبروا مجتمعين عن استيائهم من تسمية "الأطفال في الشوارع " و"أطفال من الشارع".

وعلاوة على ذلك، يبرز أكثر فأكثر توجّه نحو اعتبار مصطلح "الأطفال في الشوارع" بكونه يشير إلى فئة مركبة اجتماعياً وغير متجانسة على مستوى الممارسة.

ووفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، "استمرّت المصطلحات في التطوّر لتعترف بهؤلاء الأطفال كفاعلين اجتماعيين لا تنحصر حياتهم في الشارع. ويشير قرار مجلس حقوق الانسان رقم 12/16 إلى **"الأطفال الذين يعملون و/يعيشون في الشوارع".** [18]

ويعرّف الأطفال في الشوارع بكونهم أطفالاً على صلة بالشارع ويعانون من الحرمان على مستويات عدّة (الإتحاد من أجل الأطفال في الشوارع- بحث حول أوضاع الأطفال في الشوارع في العالم - 2011).

ومؤخراً، برز اتجاه نحو التركيز على العلاقات والصلات التي يطوّرها الأطفال في الشوارع على مستويات عدّة:في الشوارع وفي أحيائهم، مع أسرهم ومدرستهم ... الخ. ومن المتوافق عليه، بشكلٍ عام، أنّ الأطفال ينشأون وينمون ضمن إطار سلسلة مترابطة من البيئات.[19]

وقد أدت النقاشات إلى استنتاج مفاده أنّ "المصطلحات حول "الأطفال في الشوارع" ترتدي طابعاً معقّداً.... لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل تشير إلى **"أطفال في ظروف الشارع"**، في حين تستخدم بعض المنظمات غير الحكومية مصطلح **"الأطفال ذوو الصلات بالشارع".** [20]

[14] المرجع السابق نفسه - صفحة 96
[15] تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشارع"، الجمعية العامة للأمم المتحدة(2012)
[16] خوري وجمعة (2008)، " أطفال الشوارع في لبنان: خصائصهم،تصوراتهم، وتصورات العاملين معهم". المجلس الأعلى للطفولة/وزارة الشؤون الاجتماعية،مجلس الأبحاث في الجامعة اليسوعية في بيروت، المجلس العربي للطفولة والتنمية.
[17] Lucchini, R., Parazelli, M., Poirier, M. (2000), "Nouveau regard sur la realitecomplexe des enfants de la rue en Ameriquelatine". Entrevue in Nouvelles pratiques sociales, Vol. 13, no.1.
[18] تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان حول حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع، الجمعية العمومية للأمم المتحدة (2012).
[19] إنّ مصطلح "الصلات بالشارع " يشير إلى أنّ الشارع قديشكل نقطة مرجعية حاسمة بالنسبة لبعض الأطفال حتى عندمالايعيشون فيه فعلياً...ويُقصد بطفل ذي صلة بالشارع،الطفل الذي يشكل الشارع بالنسبة له نقطة مرجعية م حورية لهادورمهم في حياته اليومية وهويته. المرجع السابق نفسه.
[20] مذكّرة أعدّها مركز ليان للإبتكار الاجتماعي – معهد الإدارة في جامعة سينغافورة، تحت عنوان " تعزيز وحماية حقوق الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشارع: نقاش شامل حول الطاولة المستديرة في جنوب شرق آسيا، Lien centre for Social Innovation(2013)

"أريد ان تنتهي الحرب في
سوريا، وأن أغادر لبنان"

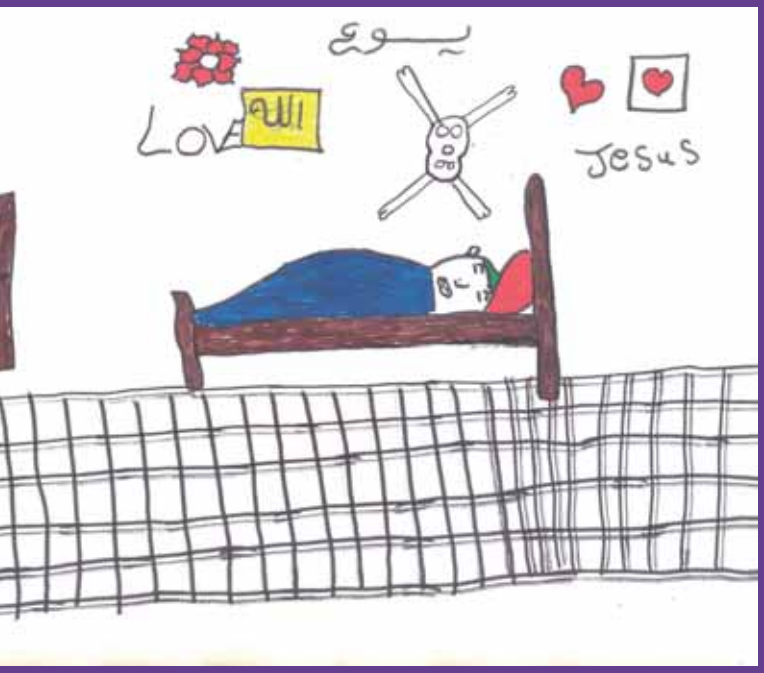

نتائج عملية تعداد وإعادة التعداد

IV- نتائج عملية تعداد وإعادة التعداد

يستعرض هذا القسم من التقرير نتائج المسح ويحلّلها استناداً إلى نوعين مختلفين من النتائج:

أ- تقدير حجم الظاهرة وتوزّعها على مختلف المحاور الساخنة، من خلال تطبيق صيغة التعداد وإعادة التعداد (التي تعتمد بشكل أساسي على مقاربة لينكولن-بيترسون، فضلاً عن استخدام مقاربة شابمان[21] في حال كان القاسم – أي عدد الأطفال نفسهم الذين أعيد تعدادهم – يوازي الصفر). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التقديرات سوف تشمل النتائج التي تمّ الحصول عليها فقط في 17 محوراً ساخناً، أي باستثناء محور "الأشرفية- الجميزة"، نظراً إلى أنّ أيّ من الأطفال الذين تمّ تعدادهم، على هذا المحور بالتحديد، خلال الموجة الأولى، لم يتمّ تعدادهم مرّة أخرى في الموجة الثانية (القاسم = صفر).

ب- تحديد خصائص الأطفال في الشوارع الذين تمّ تعدادهم، من حيث المعلومات الديمغرافية والاجتماعية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أنّ النتائج الإجمالية، من حيث البيانات والخصائص (الجزء الثاني والثالث من هذا القسم للتقرير)، قد تمّ تطويرها استناداً إلى عملية إحصاء العدد في كلّ المحاور الساخنة التي شملها التعداد (18 محوراً) [22].

1- نتائج التعداد وإعادة التعداد

من أجل تقدير حجم الظاهرة، في المناطق المختارة، تمّ اعتماد منهجية التعداد وإعادة التعداد في 18 محوراً ساخناً مختلفاً. وبشكلٍ عام، جرت عملية التقدير استناداً إلى صيغة لينكولن- بيترسون على الشكل التالي:

الحجم المقدّر = (عدد الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الأولى × عدد الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الثانية) ÷ عدد الأطفال المشتركين في الموجة الأولى والموجة الثانية (الطفل نفسه في الموجة الأولى والموجة الثانية)

ولكن، نظراً إلى حقيقة أنّه في أحد المحاور (الأشرفية- جميزة) لم تتم معاينة أطفال مشتركين بين موجتي التعداد، وفي محور أخر (برج حمود – الدورة) تمّت معاينة طفل واحد مشترك بين موجتي التعداد وإعادة التعداد، اتخذ قرار بإلغاء عملية التقدير التي جرت على المحور الأوّل وتطبيق مقاربة شابمان في تقدير العدد على المحور الثاني.

وتبيّن النتائج الواردة في الجدول رقم 1، أنّ أعلى تقدير لحجم الظاهرة - خلال شهر شباط – سجّل في منطقة الحمراء في بيروت (338 طفلاً)، في حين سجّلت أدنى التقديرات في مدينة صيدا على الطريق الساحلي (12 طفلاً).

[21] Chapman, D.G., "Some Properties of the hypergeometric Distribution with Applications to Zoological Censuses", University of California, University of California Publications in Statistics, 1951

[22] تجدر الإشارة إلى أنهّ ينبغي اعتبار أنّ المجاميع الإجمالية في هذا القسم (IV) قد أخضعت لعملية تثقيل عبر الحدّ من امكانية إنطوائها على بعض المعاينات المشتركة لأطفال الشوارع الذين تمّ تعدادهم في أكثر من محور ساخن. وبالتالي يجب التعامل مع هذه النتائج بحذر والحد من مساحة هامش الخطأ بحيث يصبح مقبولاً.

وقد تمّ تقدير عدد الأطفال في الشوارع في 17 محوراً ساخناً (باستثناء محور الأشرفية – الجميزة) بنحو 1510 طفلا". ولكن انخفض هذا العدد إلى نحو 1325 طفلاً لدى تطبيق الصيغة على مجموع الأطفال الذين تمّ تعدادهم في الموجة الأولى ومجموع الأطفال الذين تمّ تعدادهم في الموجة الثانية على المحاور كافة (18 محوراً). وأخيراً، بلغ إجمالي عدد الأطفال المقدّر وسطياً نحو 1418 طفلاً بوصفه يمثّل حجم الظاهرة في المناطق المشمولة بالدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الأطفال الذين أعيد تعدادهم من إجمالي عدد الأطفال الذين تمّ إحصاؤهم في موجتي التعداد، تتفاوت إلى حدّ كبير جداً بين المحاور الساخنة، حيث يسجّل أدناها (10%) على محوري الأشرفية وبرج حمود وأقصاها على محور الطريق الساحلي لمدينة صيدا (75 %).

وعلى مستوى المناطق، سجلت بيروت الكبرى - وسطياً- أدنى نسبة من المعاينات التي أعيد تعدادها (20% فقط)، مما يشير إلى مستوى حراك أعلى وعدد أكبر من الأطفال في الشوارع في هذه المنطقة. وعلى العكس من ذلك، سجّلت باقي المناطق نسباً أعلى من تلك المسجّلة في بيروت، حيث تتراوح وسطياً بين 47% في عكار و48% في البقاع و65% في صيدا؛ في حين يقدّر المعدّل الوسطي في طرابلس بنحو 50%. إن تسجيل نسب أعلى من الأطفال الذين تمتّ معاينتهم مرّة ثانية خلال عملية إعادة التعداد، يدلّ على درجة استقرار أعلى بين الأطفال في الشوارع (من حيث الحراك على الصعيد المكاني أو الجغرافي)، وإلى أعداد إجمالية أقلّ ومستويات منافسة أدنى.

#	المحور الساخن	تعداد اليوم الأوّل	تعداد اليوم الثاني	الأطفال الذين أعيد تعدادهم في اليوم الثاني	مجموع اليوم الثاني	تقدير الحجم [23]
1	بيروت الكبرى: الحمراء	4	83	32	115	338
2	بيروت الكبرى: الكولا-طريق الجديدة	81	62	24	86	290
3	بيروت الكبرى: عين المريسة-الكورنيش-المتحف	36	32	7	39	201
4	بيروت الكبرى: الجناح-المشرّفية-الصياد	64	44	33	77	149
5	طرابلس: الميناء- الطريق البحري	54	16	33	49	80
6	البقاع: قب الياس-شتورة-المصنع	37	32	33	65	73
7	طرابلس: سوق الخضار- نهر أبو علي	51	12	32	44	70
8	عكّار: العبدة (الطريق الرئيسي)	34	12	22	34	53
9	طرابلس: التلّ- ساحة النور	34	12	25	37	50
10	طرابلس: القبة (الجامعة)	24	9	15	24	38
11	صيدا: الأوتوستراد الشرقي	29	6	22	28	37
12	عكّار: حلبا (الطريق الرئيسية)	20	7	12	19	32
13	بيروت الكبرى: الشيفروليه-سن الفيل- الجديدة	15	3	4	7	26
14	بيروت الكبرى: خلدة-الحدث	17	3	11	14	22
15	بيروت الكبرى: برج حمود – الدورة	4	6	1	7	20
16	صيدا: مستديرة النجمة	14	4	11	15	19
17	صيدا: الطريق البحري	9	3	9	12	12
18	بيروت الكبرى: الأشرفية – الجميزة	11	16	0	16	N/A
	حاصل نتائج تقديرات الحجم	×	×	×	×	1510
	تقديرات الحجم بعد تطبيق المعادلة على مجموع معاينات التعداد وإعادة التعداد	628	362	326	688	1325
	متوسط الحجم الإجمالي لنتائج التقديرات	×	×	×	×	1418

الجدول رقم *1*: تقدير حجم الأطفال في الشوارع بحسب المحاور الساخنة

[23] تقدير الحجم = تعداد الأطفال في اليوم الأوّل × مجموع الأطفال في اليوم الثاني ÷ عدد الأطفال نفسهم الذين أعيد تعدادهم في اليوم الثاني

2- نتائج التعداد

بلغ مجموع عدد الأولاد الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الأولى من التعداد الذي غطّى 18 محوراً ساخناً، 628 طفلاً من الأطفال في الشوارع، في حين بلغ مجموع عدد الأطفال الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الثانية 688 طفلاً مسجلاً بذلك زيادة طفيفة توازي نحو 10%.
ويتكوّن عدد الأطفال في الشوارع الذين تمّ إحصاؤهم خلال الموجة الثانية، في كافة المحاور الساخنة، من فئتين من الأطفال، هي التالية:
• الأطفال في الشوارع الذين تمّ إحصاؤهم للمرّة الأولى، والذين بلغ عددهم 362 طفلاً (ما يوازي 53% من مجموع الأطفال في الشوارع الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الثانية)
• الأطفال في الشوارع الذين أعيد تعدادهم (أيّ الأطفال نفسهم الذين سبق وأن احتسبوا في الموجة الأولى)، والذين بلغ عددهم 326 طفلاً (ما يوازي 47% من مجموع الأطفال الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الثانية)
وبالنتيجة، أدّى التعداد إلى إحصاء 990 طفلاً من الأطفال في الشوارع في 18 محوراً ساخناً داخل المناطق المختارة التي تشهد تركزاً عالياً لظاهرة الأطفال في الشوارع، وذلك خلال شهر شباط 2014.

3- الخصائص المستخلصة من التعداد-إعادة التعداد

يستعرض هذا القسم النتائج المتعلّقة بالأطفال الذين تمّ إحصاؤهم في كلّ المحاور الساخنة (18 محوراً)، وذلك استناداً إلى المعطيات الديمغرافية والاجتماعية التي تمّ تجميعها من خلال "التعداد – إعادة التعداد"، والمتعلقة بمنطقة النشاط/العمل، والنوع الاجتماعي،العمر، ونوع النشاط.

وبالتالي، ترتكز البيانات والأرقام المفصّلة أدناه على عدد الأطفال في الشوارع (990 طفلاً) الذين تمّ إحصاؤهم عبر موجتي التعداد، بعد استبعاد أولئك الذين تمّ إحصاؤهم للمرّة ثانية خلال الموجة الثانية من التعداد:
العدد الإجمالي= الأطفال الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الأولى + (مجموع عدد الأطفال الذين تمّ إحصاؤهم في الموجة الثانية – الأطفال أنفسهم الذين تمّ إحصاؤهم في الموجتين الأولى والثانية)
(326 – 688) + 628 = 990

أ- منطقة النشاط/ العمل

بالنسبة إلى منطقة النشاط/العمل تركّزت الغالبية العظمى من الأطفال العاملين في الشوارع (79%) في المدينتين الرئيسيتين في لبنان (بيروت الكبرى وطرابلس). وتستحوذ المحاور الساخنة في بيروت الكبرى على ما يزيد عن نصف العدد الإجمالي للأطفال العاملين في الشوارع (58%)، في حين تستحوذ طرابلس على نحو خمس هذا العدد (21%). أمّا الخمس المتبقي فيتوزّع على المناطق الثلاث الأخرى بالتوازي (7%) في كلّ من صيدا وعكّار والبقاع.

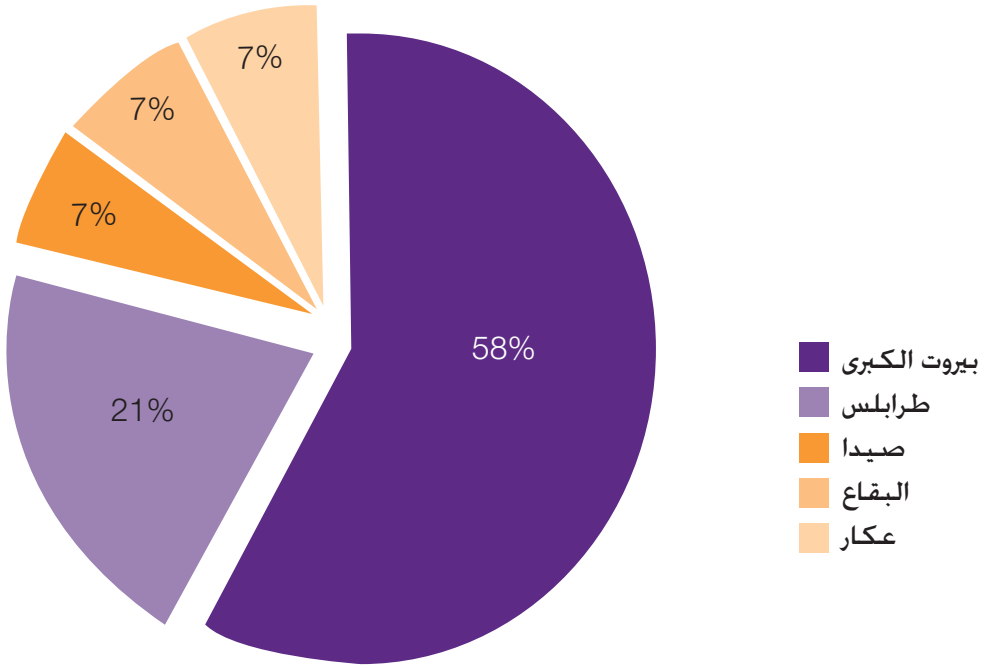

الرسم البياني رقم *1*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب منطقة النشاط/ العمل

تشير الأرقام إلى تركّز أعلى للأطفال في الشوارع في العاصمة بيروت وفي المدن الكبيرة بشكلٍ أساسي؛ مما يتماشى، بشكلٍ عام مع الاتجاهات السائدة على المستوى الوطني، من حيث التركّز السكاني المرتفع وتوزّع السكان. وفي المقابل، يسجّل وجود أعداد قليلة نسبياً في المدن والبلدات الصغيرة شبه المدينية. مما يشير إلى ارتباط الظاهرة، بشكل كبير،بالمناطق المدينية، على الرغم من إمتدادها مؤخراً إلى المناطق الريفية الضعيفة النمّو، وذلك نتيجة الأزمة السورية.

أمّا على مستوى المحاور الساخنة، وعلى الرغم من التفاوت الكبير في أحجامها، بدا واضحاً أنّ النسب الأعلى من الأطفال في الشوارع الذين تمّ إحصاؤهم سجّلت في ثلاثة محاور ساخنة (تقع جميعها في بيروت الكبرى)، حيث بلغت حصة هذه المحاور الثلاث نحو 43% من إجمالي عدد الأطفال. أمّا الحصة الأكبر (18%) فقد سجّلت في الحمراء، المركز التجاري لمدينة بيروت منذ عقود طويلة، يليها محور الكولا- طريق الجديدة (14%)، مركز شبكة النقل المكتظة في بيروت، فضلاً عن محور الجناح – المشرفية – الصياد (11%)، الذي يخترق الضواحي الجنوبية لبيروت من الغرب إلى الشرق.

ومن جهة أخرى، يلحظ أنّ المحاور الثلاثة الواقعة في الأشرفية- الجميزة والضواحي الشرقية لبيروت قد سجّلت أدنى النسب، حيث تراوحت نسبة الأطفال في الشوارع بين 1% و3% من مجموع الأطفال في الشوارع الذين تمّ إحصاؤهم، وهي تمثّل معاً نحو 6% من المجموع العام. وهذا الأمر يمكن تفسيره جزئياً بوجود إجراءات أمنية مشدّدة ومراكز الشرطة والدرك، وبخاصة في حيّ الجميزة الذي تنتشر فيها المطاعم والنوادي الليلية، ويشكّل وجهة للترفيه والحياة الليلية النابضة. مما يدعو الأطفال إلى اتخاذ الحيطة والحذر خلال تجوالهم في هذه المنطقة، واتخاذ تدابير احترازية في تنقلاتهم كعدم البقاء أو التمركز فيها (هو المحور الساخن الذي لم يسجّل فيه وجود الطفل نفسه خلال إعادة التعداد). ولكن، ليس هذا هو واقع الحال في الأماكن الأخرى؛ فقد أفاد نائب رئيس بلدية برج حمّود، السيد جورج كريكوريان، في مقابلة أجريت معه، أنّه وفقاً لتجربتهم الماضية، الإجراءات الأمنية وحدها لا تشكّل الحلّ (لا سيما في الظروف الراهنة للوضع المؤسسي القائم).

وبرج حمود هي منطقة ذات كثافة سكانية عالية، وتستضيف العديد من النازحين السوريين والعراقيين، فضلاً عن أنها تشكّل مركزاً تجارياً وصناعياً نشطاً. وعلى الرغم من أنّ هذا كلّه يشكّل عناصر جذب للأطفال العاملين في الشوارع، سجّل هذا المحور الساخن أقلّ عدد من الأطفال في الشوارع، حيث تمّ إحصاء 10 أطفالٍ فقط، كما اقتصر عدد الأطفال نفسهم الذين تمّت إعادة تعدادهم في الموجة الثانية على طفلٍ واحدٍ فقط.

ويبدو أنّ الأطفال في الشوارع يتركّزون في بعض الأجزاء المحدّدة من المدينة، ويجولون بشكلٍ عشوائي في أجزائها الأخرى. فهم يفضلون مناطق معينة لممارسة عملهم، حتى وإن كان ذلك يعرّضهم لمنافسة أكبر. وهذا ما يؤشّر على حقيقة أنّ النسيج الاجتماعي هو معيار آخر يؤخذ بالاعتبار من قبل الأطفال في الشوارع عند تحديد المناطق التي ينبغي استهدافها. وهذا الأمر يؤكّد أن الأطفال في الشوارع منظمون تنظيماً جيّداً ويتم التخطيط مسبقاً لنشاطاتهم.

ب- النوع الاجتماعي

تظهر النتائج غلبة الصفة الذكورية على ظاهرة الأطفال في الشوارع، حيث يشكّل الذكور ثلثي العدد الإجمالي للأطفال في الشوارع (68%)، مقارنة بنحو الثلث فقط من الإناث (32%). إنّ التوزّع الجندري على مستوى المناطق يتطابق في الغالب مع التوزّع على مستوى العينة، مع بعض التباينات الطفيفة، باستثناء طرابلس حيث تنخفض حصة الإناث إلى الربع (25%). إنّ السبب وراء ارتفاع نسبة الذكور بين الأطفال في الشوارع (75%) في طرابلس يعود جزئياً إلى التعداد على محور سوق الخضار قرب نهر أبو علي، حيث ينخرط الأطفال في أنشطة العتالة في ساعات الصباح المبكرة.

ويشكّل نوع النشاط إحدى السمات الهامة عندما يتعلّق الأمر بالتوزّع الجندري. فمن جهة، هناك بعض الأنشطة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنوع الاجتماعي، ففي حين ينحصر نشاطي قراءة الطالع والدعارة بالإناث، فإنّ نشاطي العتالة وجمع النفايات ينحصران بالذكور. ومن جهة أخرى، تشهد بعض الأنشطة التي تعتبر مختلطة بين الجنسين اختلالات كبيرة جداً في التوازن بين الجنسين لصالح الأطفال في الشوارع من الذكور، كعرض الأعمال والخدمات (98%) وتلميع الأحذية (92%).

وفي الإطار نفسه، يلحظ أنّ التسوّل هو النشاط الوحيد المتوازن بين الجنسين، حيث يتوزّع الإناث (51%) والذكور (49%) من الأطفال في الشوارع تقريباً بالتساوي، مع وجود ميل طفيف لصالح الإناث.

ولدى القيام بتحليل هذه النتائج بحسب وزن كلّ من الجنسين ضمن المجموع العام، تبيّن أنّ الغالبية العظمى من الأطفال في الشوارع الإناث (69%) منخرطات في التسوّل، في حين أنّ ما يقلّ عن ثلث الذكور (31%) يمارسون النشاط نفسه. كما تبيّن أنّ الذكور يميلون إلى أن يكونوا أكثر انخراطاً (ربما أكثر مهارة أو أكثر إنتاجية) في البيع في الشوارع، بحيث يشكّل هذا العمل النشاط الرئيسي لهم؛ ومع ذلك، ثمّة جزء كبير نسبياً من الإناث يعملن كبائعات في الشوارع (23%). وفي الخلاصة، إنّ التسوّل والبيع في الشارع (التسوّل المقنّع) يشكلان النشاطين الأكثر بروزاً لدى كلّ من الجنسين، حيث أنّ نحو 92%من الإناث و75% من الذكور، هم منخرطين في هذين النشاطين.

ويكشف التوزّع الجندري بحسب الفئات العمرية عن نتيجتين بارزتين، هما:

1. تنخفض حصة الإناث من الأطفال في الشوارع، مقارنة بحصة الذكور من المجموع العام، كلّما ارتفعنا صعوداً في سلّم الفئات العمرية. ففي السن المبكرة، يتوزّع عدد الأطفال دون الخامسة من عمرهم بالتساوي بين الجنسين. ثمّ يختلّ التوازن بشكلٍ طفيف في الفئة العمرية 5 – 9 سنوات لصالح الذكور (53%) مقارنة بالإناث (47%). إلاّ أنّ اختلال التوازن في العدد بين الجنسين يبلغ أقصاه في الفئة العمرية 15 – 17 سنة، حيث تصل نسبة الذكور إلى نحو 84% مقارنة بنحو 16% فقط للإناث.

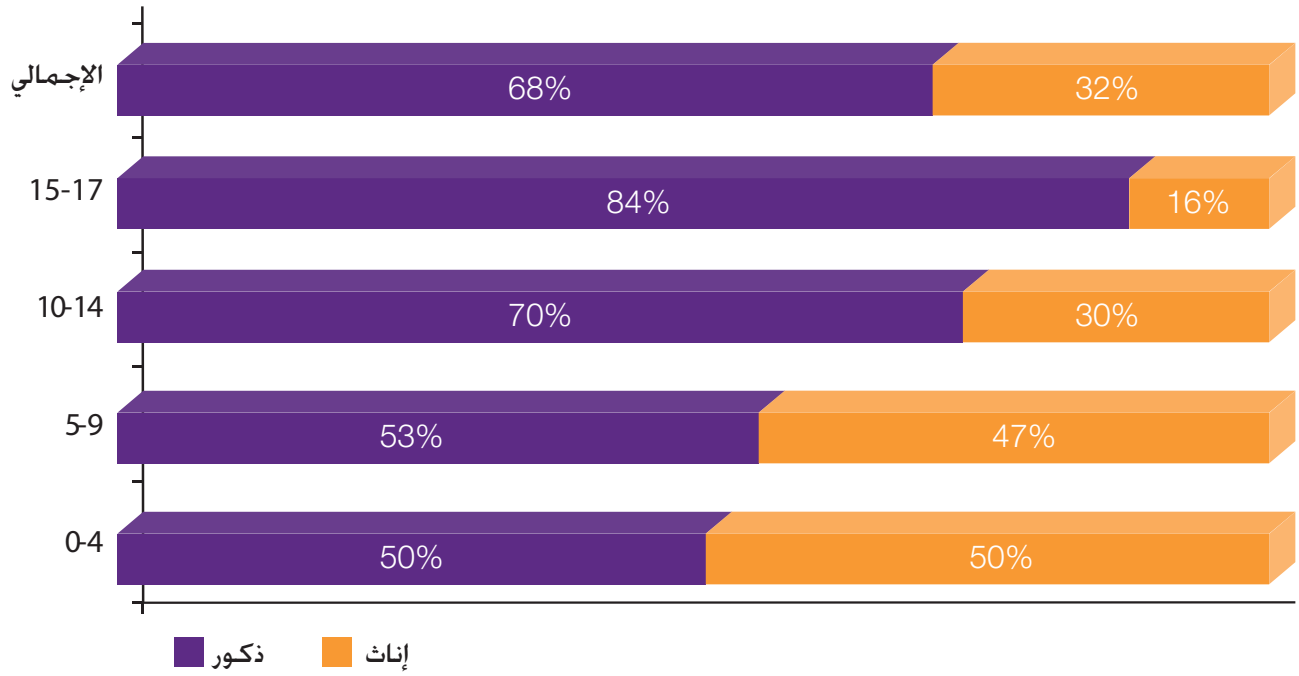

الرسم البياني رقم 2: التوزّع الجندري بحسب الفئات العمرية

2. وقد إنطوت النتائج أيضاً على دلالات مهمة وأساسية في ما يتعلّق بتوزّع الأعمار بحسب النوع الاجتماعي. فقد أظهرت هذه النتائج أنّ متوسط عمر الذكور يتخطى مثيله لدى الإناث، 12،2 و10،5 بالتتابع؛ مما يشير إلى أنّ الأطفال في الشوارع من الذكور يواصلون العمل في الشارع، كلّما ارتقوا على سلّم الفئات العمرية باتجاه سنّ المراهقة، بدرجة أكبر من الإناث،اللواتي يملن إلى التوقّف عن ممارسة الأنشطة ذات الصلة بالشارع.

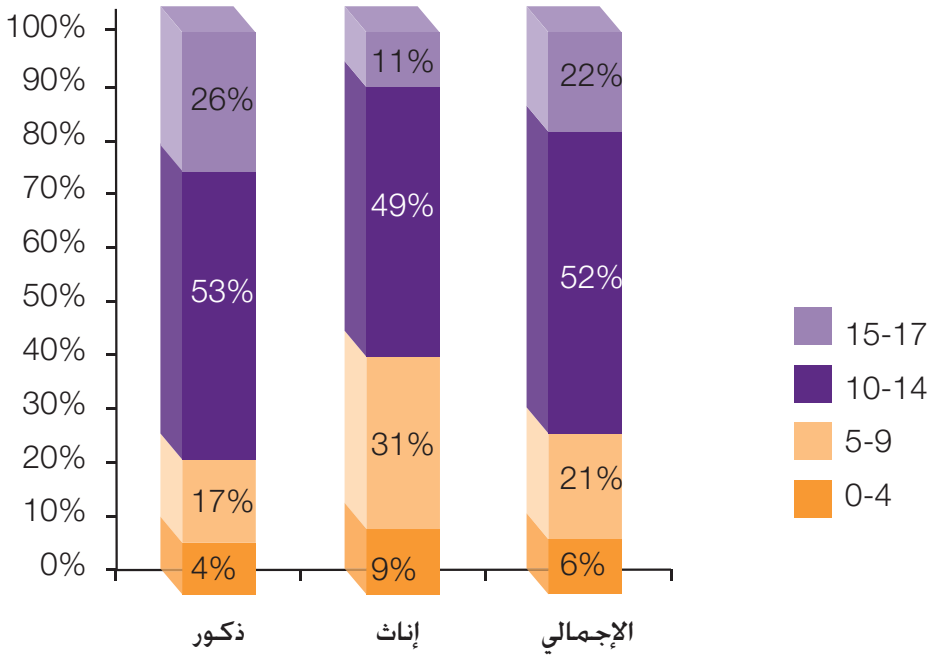

الرسم البياني رقم 3: توزّع الأعمار بحسب النوع الاجتماعي

وفي الخلاصة، أن مشاركة الإناث في العمل في الشوارع هي، عموماً، أضعف من مشاركة الذكور. ويبدو أنّ توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المناطق ليس له تأثير كبير على التفاوتات على مستوى النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أنّ بعض الأنشطة ذات صلة وثيقة بالنوع

الاجتماعي، إلاّ أنها في الواقع تتمثّل بحصة هامشية من إجمالي عدد الأطفال في الشوارع. وفي المقابل أظهرت النتائج أنّ معظم الأطفال في الشوارع من الجنسين منخرطون، بشكلٍ أساسي، في نوعين من الأنشطة، وهي التسوّل والبيع في الشوارع. وقد تبيّن أنّ المتغيّر الأبرز على مستوى التوزّع الجندري يتمثّل بعمر الأطفال؛ ففي أسفل هرم الأعمار تبدو الإناث (نسبة إلى باقي الفئات العمرية من الإناث) أكثر انخراطاً في أنشطة الشارع من الذكور؛ في حين يكاد يتساوى عدد الأطفال من الجنسين في وسط الهرم؛ بينما تطغى حصة الذكور المنخرطين في أنشطة الشارع، بشكلٍ واضح، على حصة الإناث في أعلى قمة الهرم (عمر المراهقة)، وذلك لدى مقارنة التوزّع العمري ضمن كلّ نوع اجتماعي على حدى. ويتجلّى ذلك لدى مقارنة حصة الذكور في الفئة العمرية 15 – 17 سنة بحصة الإناث في الفئة العمرية نفسها، حيث تطغى الأولى على الثانية بشكلٍ واضح.

ويلحظ وجود ميل لدى غالبية الإناث بالتوقّف عن العمل في الشوارع كلّما اقتربن من عمر المراهقة – ويلحظ هذا الميل أيضاً لدى الذكور، ولكن بنسب أدنى بكثير- سواء للعمل في مجالات أخرى (خارج الشارع)، أو التوقّف عن ممارسة أيّ نشاط اقتصادى (التفرّغ للأعمال المنزلية)، أو الزواج المبكر. وبالتالي، يبدو أنّ مستوى التعليم والتقاليد الاجتماعية السائدة لدى هذه الشريحة المجتمعية، علاوة على المخاطر ذات الصلة بالعمل في الشارع، تشكّل الأسباب الكامنة وراء انسحاب الإناث من الشارع في عمر المراهقة.

ج- العمر

ينتمي الأطفال في الشوارع الأكثر نشاطاً إلى الفئة العمرية 10 – 14 سنة، نظراً إلى أنّ هذه الفئة العمرية بحدّ ذاتها تشكّل ما يتجاوز نصف العدد الإجمالي للأطفال في الشوارع (52%). وهذا الأمر ينطبق على كلا الجنسين، حيث أنّ 53% من الذكور و49% من الإناث ينتمون إلى هذه الفئة العمرية. ولكن، نظراً إلى أنّ الإناث يملن إلى التوقّف عن العمل في الشارع بوتيرة أعلى من الذكور كلّما ارتفعن في سلّم الفئات العمرية للأطفال في الشوارع، يلحظ أنّ الغالبية العظمى من الإناث (80%) هنّ في أعمار فتية جداً- من 5 إلى 14 سنة؛ في حين ينتمي نحو 79% من الذكور إلى فئة الأعمار من 10 إلى 17 سنة.

وبدا ذلك جلياً على مستوى المناطق، حيث أنّ حصة الفئة العمرية 10 - 14 سنة هي الأعلى في كلّ منطقة على حدى. وقد بلغت أعلى مستوياتها في البقاع حيث يكاد كلّ الأطفال في الشوارع تقريباً (96%) ينتمون إلى هذه الفئة العمرية، في مقابل حصة هامشية (4%) من الأطفال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية الأعلى (من 15 إلى 17 سنة). وفي حين أنّه سجّل في بيروت، مقارنة بباقي المناطق، أدنى نسبة من الأطفال في الشوارع المنتمين إلى هذه الفئة العمرية (43%)، إلاّ أنّ هذه الفئة لا تزال تشكّل الأغلبية داخل العاصمة نفسها.

والجدير بالذكر أنّ بيروت قد شهدت أعلى نسبة (8%) من الأطفال الذين هم دون الخامسة من عمرهم مقارنة بباقي المناطق. وبشكلٍ عام، تنشط هذه الفئة من الأطفال في الشوارع بشكلٍ كامل في أعمال التسوّل (4% كرضع يتسكعون مع أمهاتهم، و92% كمتسولين مستقلّين)، والبيع في الشارع (2%)، وقراءة الطالع (2%).

وعلى مستوى قمة هرم الأعمار (من 15 إلى 17 سنة)، يسجّل أدنى نسبة من الأطفال المنخرطين في أنشطة التسوّل (فقط 8% من إجمالي عدد المتسوّلين). وفي المقابل، سجّلت هذه الفئة العمرية- مقارنة بالفئات العمرية الأخرى- أعلى النسب في ما يتعلّق بقراءة الطالع[24] (88 % من هذا النشاط)، وعرض الأعمال والخدمات المختلفة (64%)، وجمع النفايات (44%). ويلحظ أيضاً أن جميع الأطفال المنخرطين في أعمال الدعارة (100%) ينتمون إلى هذه الفئة العمرية.

د- نوع النشاط

لدى معاينة الأطفال الذين يعملون في الشارع، تبيّن أنهم يتوزّعون على 9 أنشطة مختلفة، بالإضافة إلى فئة تشمل الرضع من الأطفال الذين يرافقون أمهاتهم خلال مشاركتهن في أعمال التسوّل (0،2%).

وتظهر النتائج أنّ نسبة الأطفال في الشوارع المنخرطين في أعمال التسوّل هي الأعلى (43%)، يليها البيع في الشارع (37%). أمّا النسبة المتبقية من الأطفال في الشوارع (20%)، فتتوزّع على سبعة أنشطة أخرى (الجدول رقم 2).

[24] الجدير بالذكر أن حالات الدعارة المحدودة العدد قد تمت الإشارة إليها استناداً إلى معاينات وملاحظات المحققين الذين أجروا المقابلات مع فتيات الشوارع.

#	نوع النشاط	النسبة المئوية
1	التسوّل	43.2%
2	البيع على الطرقات	37.2%
3	تلميع الأحذية	6.5%
4	توفير الخدمات المختلفة	5.6%
5	العتالة	3.7%
6	تنظيف زجاج السيارات	1.7%
7	جمع النفايات	0.9%
8	قراءة الطالع	0.8%
9	الدعارة	0.2%
10	طفل رضيع بمرافقة الأم	0.2%

الجدول رقم 2: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب نوع النشاط

لأغراض التحليل، يمكن إعادة تجميع الأنشطة المفصّلة في الجدول أعلاه ضمن ثلاثة أنواع رئيسية من النشاط، وهي كالآتي:
1) التسوّل:وهي تشمل الأطفال الذين يتسوّلون بمفردهم والأطفال الرضع الذين يرافقون أمهاتهم أثناء قيامهن بالتسوّل.
2) التسوّل المقنّع:وهي تشمل الأنشطة المماثلة للتسوّل بمعنى التواجد في الطرقات التي تشهد ازدحاماً مرورياً حاداً أو التجوال في الشوارع المزدحمة وأماكن التسوّق، طلباً للمال مقابل خدمات مثل قراءة الطالع وتنظيف زجاج السيارات، أو بيع بعض السلع الخفيفة (كالعلكة، والأزهار، والمحارم الورقية، والألعاب، وما إلى ذلك..).
3) الأعمال ذات الطابع اليومي:وهي تشمل الأطفال الذين يمارسون في الشارع أعمالاً فعلية ذات قيمة مضافة (تلميع الأحذية، العتالة، جمع النفايات)، أو الأطفال "عارضي الخدمات/الأعمال"المختلفة بغض النظر عما إذا ما تمّ تأدية هذه الخدمة/العمل في الشارع أو في أماكن آخرى.

وبالنتيجة، تبيّن أنّ 43 % من أطفال الشوارع هم منخرطون في أعمال التسوّل، ونحو 40% في أعمال التسوّل المقنّع، وفقط 17% يقومون بأعمال يومية حقيقية (بشكلٍ رئيسي تلميع الأحذية وعرض الأعمال والخدمات المختلفة، 7% و6% بالتتابع).
أمّا على مستوى المناطق، فقد سجّل في عكّار أعلى نسبة من الأطفال المتسولين (حلبا والعبدة) التي بلغت نحو 58% من مجموع الأطفال في الشوارع، في حين سجّل أدنى هذه النسب في طرابلس (14%). ومن جهة أخرى،سجّل في عكّار أعلى نسبة من الأطفال الذين يزاولون أعمالاً يومية فعلية (23%)- وبخاصة تلميع الأحذية (15%) -،وكذلك في طرابلس (22%) – مع التركيز على العتالة (14%)؛ كما سجّلت أدنى النسب في البقاع (6%) وصيدا (9%)، حيث تكاد تنحصر هذه الأعمال اليومية بتلميع الأحذية.

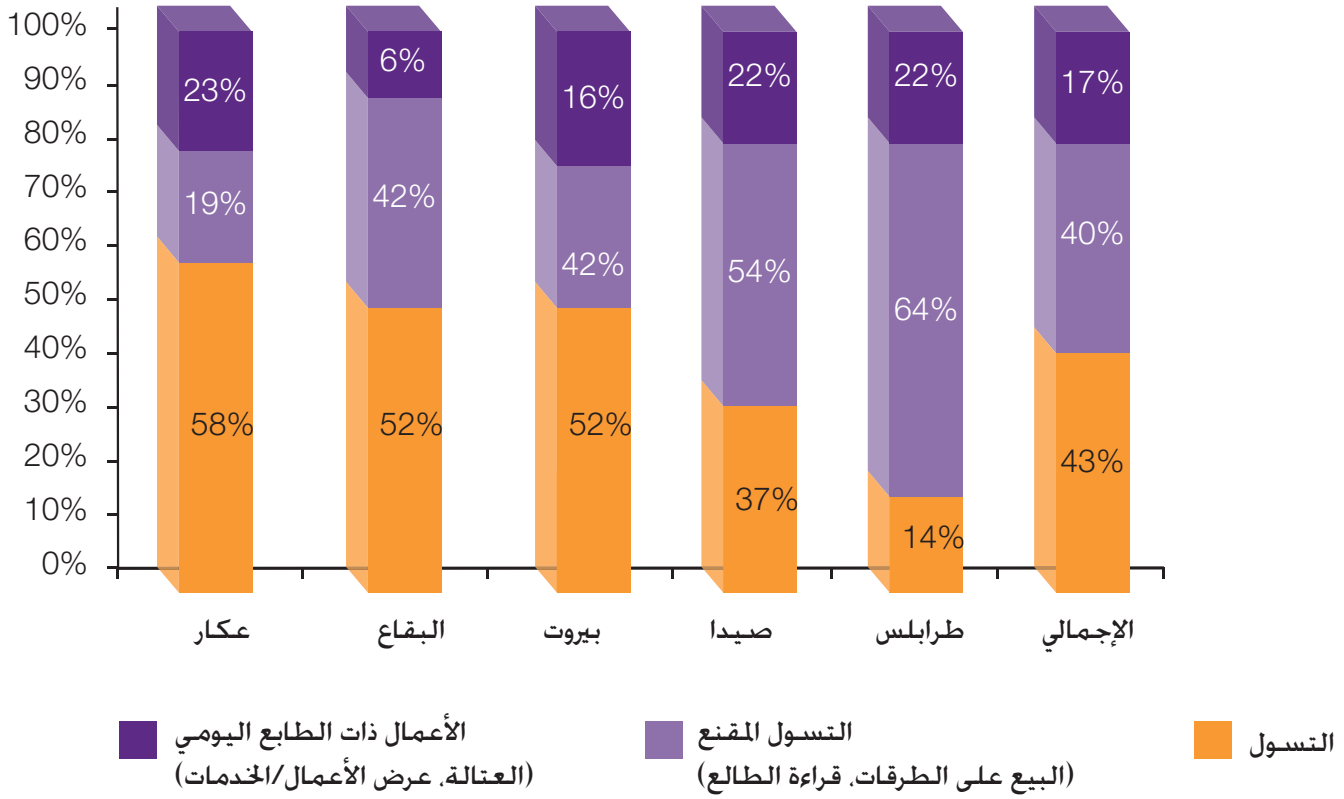

الرسم البياني رقم *4*: توزّع الأنشطة الرئيسية بحسب المناطق

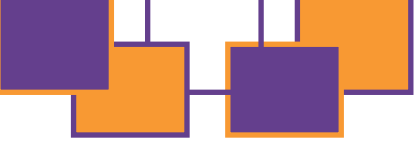

"ارحني من الشارع ومن
الناس الذين يمسكون بي
ويتعاملون معي باشمئزاز"

نتائج المسح الميداني:
خصائص الأطفال في الشوارع

V- نتائج المسح الميداني: خصائص الأطفال في الشوارع

يركّز هذا القسم من التقرير، بشكلٍ رئيسي، على استعراض وتحليل نتائج المسح الميداني الذي نفّذ من خلال المقابلات المباشرة مع الأطفال في الشوارع من خلال استمارة أعدّت خصيصاً لهذا الغرض. وتتكوّن العينة من 748 طفلاً من الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع. وتمّ توزيع هذه العينة على 5 مناطق تتركّز فيها ظاهرة الأطفال في الشوارع بمستويات عالية. وقد تمّ اختيار هذه المناطق بحيث تغطي أشكالاً متنوعة من الأنسجة الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع اللبناني، وبحيث تتوزّع على ثلاثة مناطق مدينية (بيروت وطرابلس وصيدا، بالإضافة إلى الضواحي)، واثنين من المحافظات الطرفية التي تأثّرت إلى حدّ كبير بتدفق النازحين السوريين بسبب اندلاع ما يسمّى بـ " الأزمة السورية " (عكّار والبقاع).
ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى فهم وتبيان الخصائص المختلفة للأطفال في الشوارع ضمن الإطار اللبناني الراهن.

1- النظريات السائدة

على امتداد فترات طويلة من الزمن، تمّ وضع العديد من النظريات[25] المتعلّقة بالأطفال في الشوارع على أساس اثنين من المرتكزات الأساسية، والتي يمكن تكثيفهما على الشكل التالي:

1- نظرية الأطفال "**في**" الشارع والأطفال "**على**" الشارع
2- المصطلح: "الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع"
إنّ الجمع بين هاتين الركيزتين النظريتين يؤدي إلى بلورة الدلالات الضرورية التي تساعد على التمييز بين الشرائح المتنوّعة من الأطفال في الشوارع. وقد تمّ تحديد هذه الدلالات على النحو التالي:

أ) درجة تبعية الأطفال للشارع؛ أي ما إذا كان الشارع يعتبر:
- محض مكان للعمل (كون الأطفال يعودون إلى منزل الأسرة ليلاً)
- المكان الذي يعيشون فيه فعلياً
- أو، في حالات قصوى، المكان الذي يعملون ويعيشون فيه

ب) ما إذا كان الأطفال يحافظون على علاقتهم بأسرهم، أم لا؛ ومستوى هذه الروابط الأسرية، في حال وجدت:
- هل يعيشون في منزل الأسرة، حتى لو كانوا يعملون في الشوارع؟
- هل يعيشون في الشوارع، ولكنهم يحافظون على نوع من العلاقات مع الأسرة؟
- أو أنّهم منفصلون تماماً عن أسرهم، وبالتالي يصنفون ضمن فئة الأطفال الذين تمّ التخلّي عنهم؟

[25] راجع مقدمة هذه الدراسة: المفاهيم والتعريفات".

وقد تمّ تحليل نتائج الدراسة بالاعتماد على أسس هذه النظرية المعتمدة دولياً، وبهدف إعادة تقييم بعض خصائصها وأبعادها وفقاً للسياق اللبناني.

أ) الأطفال في الشوارع هم بشكلٍ أساسي أطفال يعملون في الشارع

لم يتمكّن فريق الدراسة الميداني، بعد شهر كامل من العمل المتواصل الذي غطّى، في أوقات مختلفة من الليل والنهار، أجزاءاً من عشر أقضية مختلفة[26] (بما في ذلك المدن الرئيسية الثلاث)، من إثبات حالة، ولو واحدة فقط، لطفل يعيش في الشارع ولا يعمل فيه في الوقت نفسه. وبكلام آخر، أنّ كلّ الأطفال في الشوارع (748 طفلاً) الذين أخضعوا للمسح، هم أطفال يعملون في الشوارع، بغض النظر عن مكان إقامتهم. وفي حال كان فريق الدراسة الميداني، لأيّ سبب من الأسباب[27]، قد أخفق في الوصول إلى أطفال يعيشون في الشارع، سواء كانوا يعملون في مؤسسات أو لا يعملون على الإطلاق، فإنّ هؤلاء الأطفال، في أسوأ السيناريوهات، كانوا ليشكلوا استثناءً وشريحة هامشية من الأطفال في الشوارع. وهذا ما يسهل فهمه في الدول والمجتمعات التي تفتقر إلى النظم المؤسسية الملائمة لتوفير المأوى للأشخاص الذين هم من دون مأوى، والدعم المالي الثابت، وشبكات أمان اجتماعي أخرى لمواطنيها/ سكانها الأكثر حرماناً.

غير أنّ بعض دراسات الحالة التي أجريت من خلال مقابلات معمّقة مع أولياء أمر الأطفال في الشوارع، توضح ما عجز البحث الكمي عن الإجابة عليه. وفي الواقع، لدى بلوغ الأطفال (الذين يعيشون في الشوارع بكلّ من المعنى الضيّق والواسع للكلمة[28]) سن الرشد، فإنهم ينتقلون إلى أنواع أخرى من النشاط بدلاً من مواصلة العمل في الشارع. ومن الواضح أنّ الذكور من الأطفال في الشوارع يغيّرون نوع عملهم ويتجهون نحو بعض الأعمال التجارية والحرفية، في حين تلازم الإناث منازلهن للمساعدة في الأعمال والخدمات المنزلية.
وقد أكّد المسح على الحقائق التالية:

- هناك في الواقع أطفال يعيشون في الشوارع (3% بالمعنى الضيّق للكلمة و34% بالمعنى الواسع للكلمة)؛ سواء لوحدهم (2%)، أو مع الأطفال في الشوارع آخرين (2%)، أو مع أغراب (1%)، أو حتى مع أسرهم (31%).
- غير أنّ هؤلاء الأطفال (متى كانوا يعيشون في الشوارع) يعيشون "و" – وليس "أو"- يعملون في الشوارع
- إنّ 5/1 الأطفال هم منفصلون عن أسرتهم النواة – أي لا يعيشون مع الأسرة- (21%)، ونحو 10% هم منفصلون عن أسرتهم الممتدة.
- إنّ الأطفال الذين فقدوا الإتصال بالوالدين أو وليّ الأمر يشكلون نحو 9% من مجمل العينة
- تبلغ نسبة الأطفال المنفصلين عن جميع أفراد الأسرة (النواة والممتدة)، وبالتالي ليس لديهم أيّ شكلٍ من الأشكال التواصل معهم، نحو 7% من مجمل العينة. ويبدو أنّ هؤلاء الأطفال قد تمّ التخلّي عنهم أو هم من اليتامى.

2- المعطيات الديمغرافية والاجتماعية

أ) الجنسية/الإنتماء الإثني أو العرقي وتاريخ الوجود في لبنان

73% من الأطفال في الشوارع تعود أصولهم الى سوريا.
61% من الأطفال في الشوارع أتوا الى لبنان خلال الأعوام الثلاثة الماضية (منذ بدء الأزمة السورية).
6% من الأطفال في الشوارع السوريين ولدوا في لبنان.

تضمّنت الاستمارة سؤالاً حول جنسية الأطفال في الشوارع المشمولين بالعينة. وقد أظهرت النتائج أنّ الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال هم سوريو الجنسية (71% من العينة). وترتفع هذه النسبة لتلامس 73%، متى تمّ ضمّ الأقليات الأخرى التي نزحت من سوريا، كالفلسطينيين والنّوَر وعديمي الجنسية.

[27] يضمّ لبنان 26 قضاء
[28] هي بشكلٍ أساسي أسباب منهجية تجعل البحث محصوراً بالمقابلات الفردية بدلاً من إجراء مسوحات للأسرة أوالمؤسسات.
باللاتينية sensu strico and sensu lato، وبالإنكليزية "in the strict sense" and in the broad sence

وفي ضوء الوضع القانوني للأطفال في الشوارع لجهة المسائل المتعلقة بالجنسية، تظهر النتائج أنّ 3% من إجمالي حجم العينة هم من عديمي الجنسية وغالبيتهم العظمى من مواليد لبنان (91%)، وبالتالي، لديهم الحق – بموجب القانون[29] – في الحصول على الجنسية اللبنانية، سواء من خلال الإجراءات القانونية أو الإدارية (على أساس الحالات الفردية).

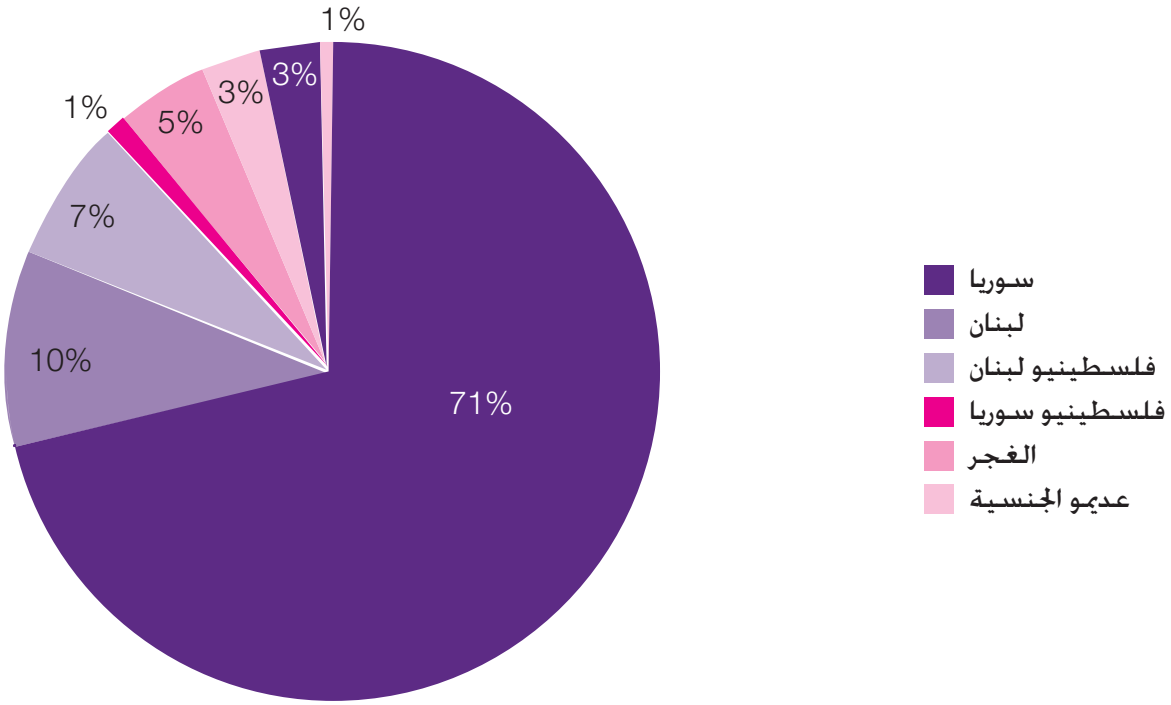

الرسم البياني رقم 5: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الجنسية

على الرغم من أنّ المقابلات الميدانية لا تتطرّق بشكلٍ مباشر للانتماءات الإثنية أو العرقية، إلاّ أنّ بعض الأطفال (ما يقارب 6% من إجمالي العينة) بادروا إلى التعريف عن أنفسهم وفقاً للإثنية أو الهوية الوطنية الفرعية التي ينتمون إليها. وهذا ما حدث في أكثر الأحيان مع الأطفال المنتمين إلى فئة "النّوَر" (4،5% من إجمالي العينة)، بالإضافة إلى عدد قليل من الأطفال (ما يوازي 1% تقريباً) الذين عرّفوا بأنفسهم بكونهم أكراد أو تركمان أو من أصول بدوية عربية.

وتبيّن نتائج المسح أيضاً أنّ نحو 3% من الأطفال لا يعرفون إلى أيّ جنسية ينتمون (من بينهم 3 حالات لأطفال يعيشون في الشوارع فقدوا أيّ اتصال بأسرهم؛ وهم على الأرجح أطفال تمّ التخلّي عنهم). إنّ كون هذه المجموعة من الأطفال من فئات عمرية مختلفة، وبالتالي على درجات مختلفة من الوعي، فمن المحتمل أن تكون فئة عديمي الجنسية (فمن المشكوك به أنّ أطفال في سنّ المراهقة لا يدركون هويتهم الوطنية).

وعلاوة على ذلك، تظهر النتائج أنّ ما يوازي 61% من الأطفال في الشوارع قدموا إلى لبنان أثناء الأزمة السورية، وأنّ الغالبية العظمى منهم (96%) هم من حاملي الجنسية السورية. كما تبيّن أنّ حوالي 18% من الأطفال السوريين كانوا متواجدين في لبنان قبل اندلاع الأزمة السورية، ومنهم نحو الثلث (6%) قد ولدوا في لبنان.

[29] وفقاً للقرار رقم 25/15، الصادر بتاريخ 19/01/ 1925 (المادة الأولى)

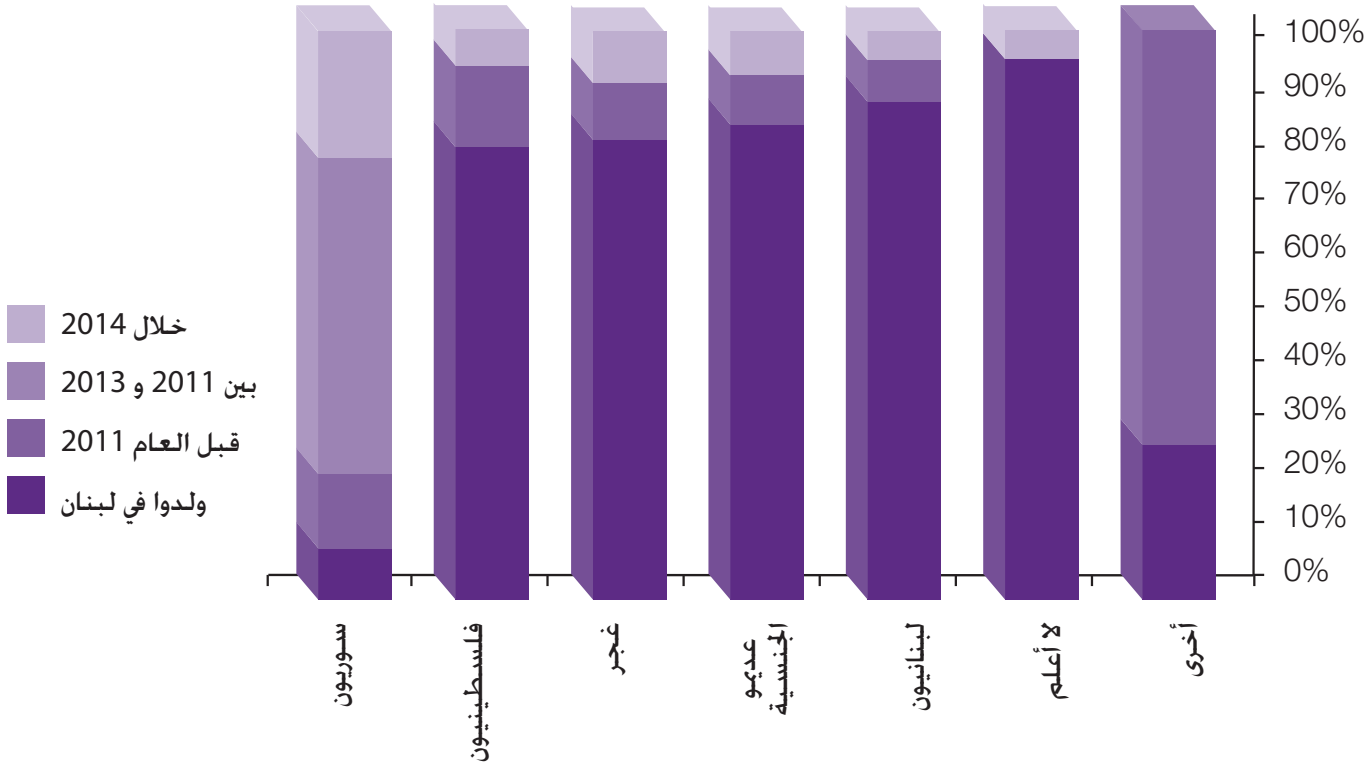

الرسم البياني رقم 6: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الجنسية وتاريخ وجودهم في لبنان

وعلى صعيد آخر، يتبيّن أنّ نسبة مرتفعة من الأطفال اللبنانيين (94%) والفلسطينيين (87%)، والنّوَر(88%)، وعديمي الجنسية (91%) قد ولدوا في لبنان، في حين لم تتعدّى نسبة السوريين من مواليد لبنان 6%. ولكن، بما أنّ عدد الأطفال السوريين يطغى إلى حدّ كبير على عدد الأطفال من باقي الجنسيات، فإنّ نسبة الأطفال الذين ولدوا في لبنان من إجمالي العينة لا تتعدّى 27%.

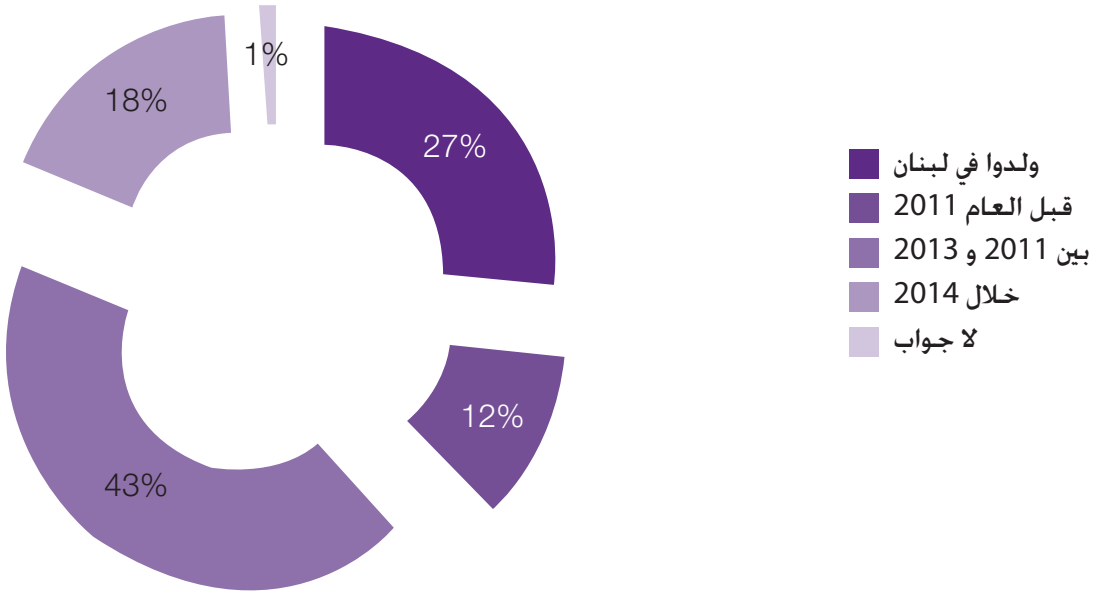

الرسم البياني رقم 7: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب تاريخ وجودهم في لبنان

إذا أخذنا بالاعتبار الحجم الوازن للأطفال القادمين من سوريا، فإنّ الإرتكاز، بشكلٍ كامل، إلى عامل الجنسية في تحديد خصائص فئات الأطفال في الشوارع يبدو أمرا غير دقيق. ويظهر الواقع أنّ ما يناهز ربع ظاهرة الأطفال في الشوارع (26%) نابع من داخل المجتمع اللبناني، وبالتالي، يمكن تحليل هذه الظاهرة استناداً إلى عوامل محلية. ويبدو جلياً أنّ الأسباب الرئيسية الكامنة وراء بروز هذه الظاهرة

وتناميها، هي نتيجةعوامل خارجية أفرزتها البلدان المجاورة[30]. وهذا يعني أيضاً أنّ ظاهرة الأطفال في الشوارع قد تكثّفت بسبب المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها أسر النازحين في لبنان.

ب) نوع العمل

76% من الأطفال في الشوارع يزاولون أنشطة التسول والتسول المقنع.
يتكثف التسول في المناطق النائية: في البقاع (53%) و عكار (37%).

استهدف المسح الأطفال في الشوارع المنخرطين في مجالات واسعة من النشاط الاقتصادي. وقد تشكّلت العينة في غالبيتها من الأطفال الذين يعملون كباعة متجوّلين (46%)، يبيعون الأزهار، واللعب، والعلكة، وغير ذلك من الأدوات والسلع الصغيرة. وثمّة نسبة لا بأس بها من الأطفال الذين يمتهنون التسوّل بشكلٍ صريح (26%). كما شكّل "تلميع الأحذية" أحد الأنشطة التي لا تقلّ أهمية مسجلاً نحو 11%. هذا فضلاً عن أنواع أخرى من الأنشطة، كالعتالة (6%)، وجمع النفايات (4%)، وتنظيف زجاج السيارات (3%)، وقراءة الطالع (1%)، ونسبة صغيرة من الأطفال الذين يلازمون الشارع استعداداً للقيام بأيّ أعمال يومية أو تنفيذ مهمات وخدمات محدّدة عند الطلب (حتى ولو نفّذت هذه الأعمال خارج الشارع، في ورش البناء، داخل المؤسسات، في المنازل...). هذا بالإضافة إلى عدد من الأطفال الذين يمارسون نشاطات غير مشروعة[31] ، مثل النشل والدعارة.

لضرورات التحليل، تمّ تجميع أنواع الأنشطة المختلفة ضمن أربع فئات. وتظهر النتائج أنّ ما يوازي نصف الأطفال في الشوارع يمارسون أنشطة تندرج ضمن فئة "التسوّل المقنّع" (50%)، وهي تشمل البيع على الطرقات، وتنظيف زجاج السيارات، وقراءة الطالع. في حين بلغت حصة الأطفال الذين يمارسون التسوّل المباشر ما يتجاوز ربع العينة (26%). وفي المحصلة يشكّل الأطفال الذين يمارسون هذين النوعين من الأنشطة، الغالبية العظمى من الأطفال في الشوارع في لبنان (76%). أمّا الفئتان المتبقيتان فهما: فئة " عارضي الأعمال والخدمات" (23%)، والتي تشمل جمع النفايات وتلميع الأحذية[32] والعتالة وعرض الخدمات المختلفة؛ وفئة "الأنشطة غير المشروعة" (نحو 1%).

[30] خلال البحث الميداني تمّ إحصاء بعض الحالات القليلة لأطفال قدموا من العراق. ومهما كانت هذه الظاهرة ذات طابع هامشي، إلاّ أنها تؤشر إلى أنّ بعض المسائل التي ما تزال سائدة ، تعود إلى الحرب العراقية التي اندلعت قبل عشر سنوات.

[31] تجدر الإشارة إلى أنّه نظراً لطبيعة الأنشطة غير المشروعة، من المفترض أنّ قلّة من أطفال الشوارع قد أقرّوا بتورّطهم بمثل هذه الأعمال. وبالتالي، ينبغي أن ينظر إلى كلّ الأرقام المتعلقة بالأطفال المنخرطين في أنشطة غير مشروعة، بكونها تشكّل مجرّد مؤشرات وليس بكونها تمثّل هذه الفئة المجتمعية.

[32] إنّ السبب وراء إدراج تلميع الأحذية ضمن فئة الأعمال والخدمات وليس في فئة "التسوّل المقنّع"، يعود إلى وجهة نظر أطفال الشوارع أنفسهم كما هو مبيّن في النص الوارد في المربّع المرفق.

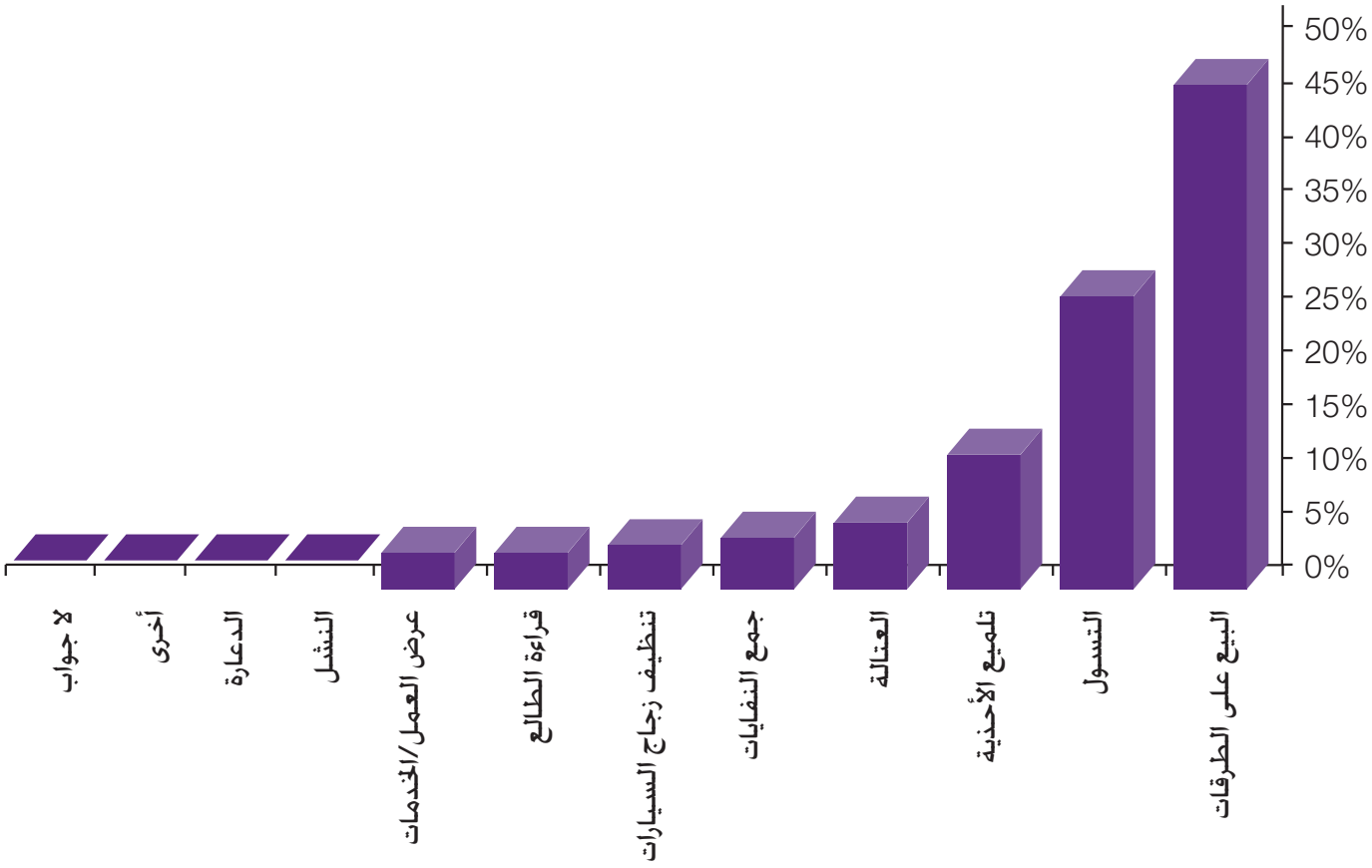

الرسم البياني رقم 8: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب نوع العمل

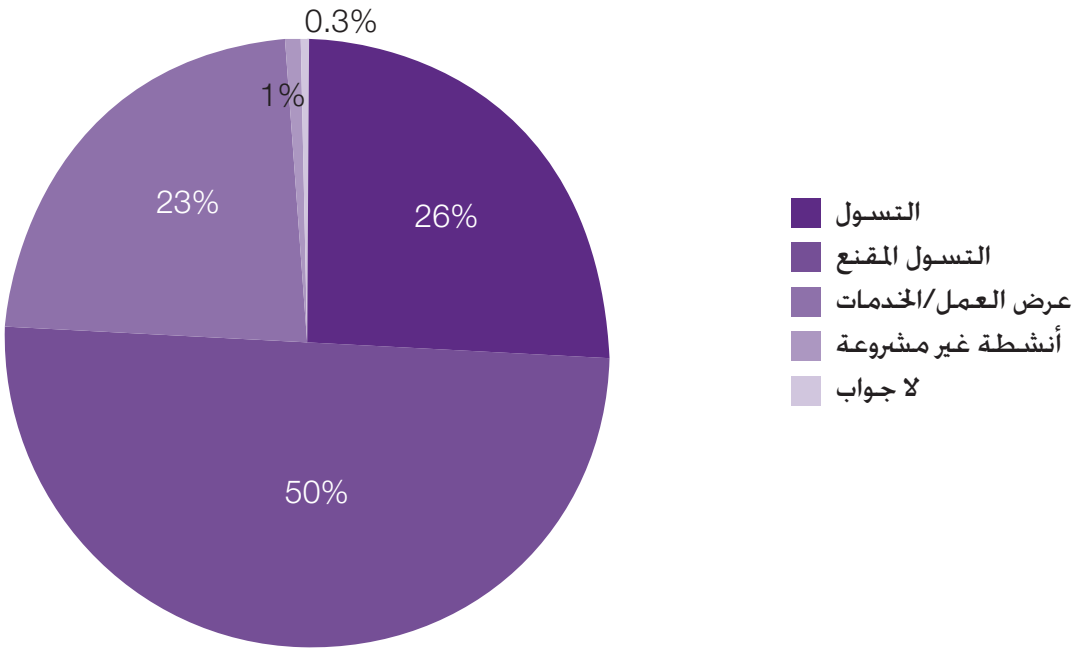

الرسم البياني رقم 9: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب أنواع العمل/النشاط

تتفاوت أهمية كلّ نوع من الأعمال بحسب الموقع الجغرافي. وقد لحظت الدراسة أنّ حجم أنشطة التسوّل يميل إلى التزايد كلّما انتمت المناطق إلى الأطراف. فقد بلغت نسبة الأطفال في الشوارع المنخرطين في أعمال التسوّل أدنى مستوياتها في مدينتي بيروت (23%) وطرابلس (11%)، في حين بلغت أعلى مستوياتها في كلّ من البقاع (53%) وعكّار (37%).

أمّا بالنسبة لأنشطة التسوّل المقنّع، فكان الميل معكوساً، حيث شهدت هذه الأنشطة زيادة في أحجامها بما يتماشى مع مستويات أعلى من التمدين. وقد سجّلت طرابلس وبيروت أعلى النسب على مستوى هذه الأنشطة (68% و52%، بالتتابع)؛ في حين مالت هذه النسب إلى الإنخفاض كلّما ابتعدت المناطق المشمولة بالمسح عن المركز وعن النموّ المديني، مثال عكّار (38%) والبقاع (25%).
ويلحظ على هذا الصعيد أمران:

1 - إنّ وزن فئة عارضي العمل والخدمات بقي مستقراً تقريباً عبر المناطق المختلفة (بعض التفاوتات الطفيفة بين حدّ أدنى بلغ 18% وسجّل في البقاع، وحدّ أعلى بلغ 26% وسجّل في عكّار)
2 – جاءت صيدا في مرتبة متوسطة بين المناطق الخمس المختارة من حيث أحجامها في كلّ فئة من فئات النشاط. وذلك لكونها تقف في منتصف الطريق، بالنسبة لمعايير التنمية والتمدين، بين بيروت وطرابلس من جهة، والبقاع وعكّار من جهة أخرى.

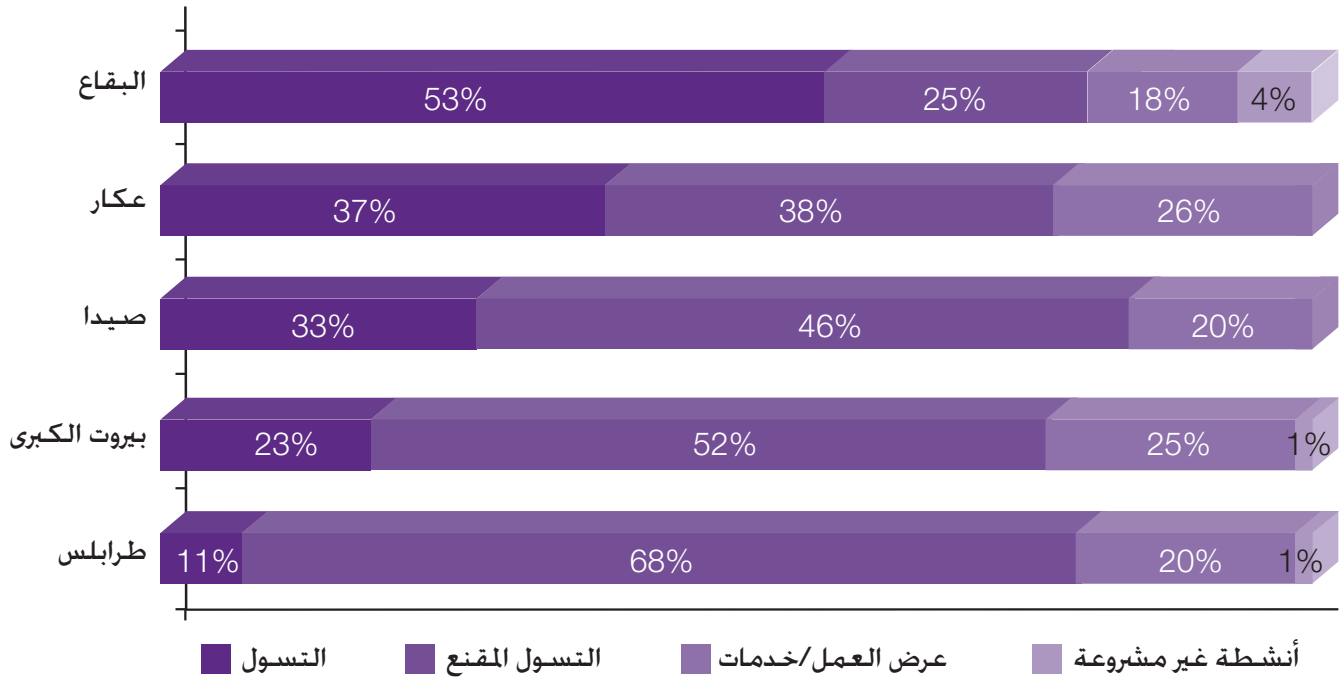

الرسم البياني رقم *10*: توزّع أنواع العمل بحسب المناطق

لدى سؤال هؤلاء الأطفال إذا كانوا قد مارسوا في السابق نشاطاً آخراً مختلفاً عن نشاطهم الحالي، فإن الغالبية العظمى منهم (88%) نفوا هذا الأمر وأفادوا أنّ هذا النشاط شكّل أوّل دخولهم في مجال العمل. وقد سجّل لدى الأطفال المنخرطون حالياً في أنشطة "التسوّل المقنّع" النسبة ذاتها. أمّا الحصة الأكبر فقد سجّلت لدى الأطفال الذين يمتهنون التسوّل (93% لم يسبق أن مارسوا نوعاً آخر من النشاط)، في حين سجّلت أدنى النسب على هذا الصعيد لدى الأطفال من "عارضي العمل والخدمات" والأطفال المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة (83% لدى كلّ من الفئتين). ويلحظ أنّ الأطفال الذين تنوّعت مجالات نشاطهم قبل انخراطهم في النشاط الذي يمارسونه حالياً (12% من إجمالي العينة)، هم في الواقع يزاولون أشكالاً مختلفة من النشاط في الشارع. وبكلام آخر، أيّ من الأطفال الذين شملتهم العينة (748 طفلاً) لم يزاول أيّ نوع من الأعمال أو الوظائف بمعزل عن الشارع. وبما أنّ غالبية الأطفال يميلون إلى الثبات في نوع معيّن من النشاط في الشارع، يمكن القول أنّ جميع الأطفال في الشوارع لم يختبروا إلاّ العمل في الشارع بأشكاله المختلفة.

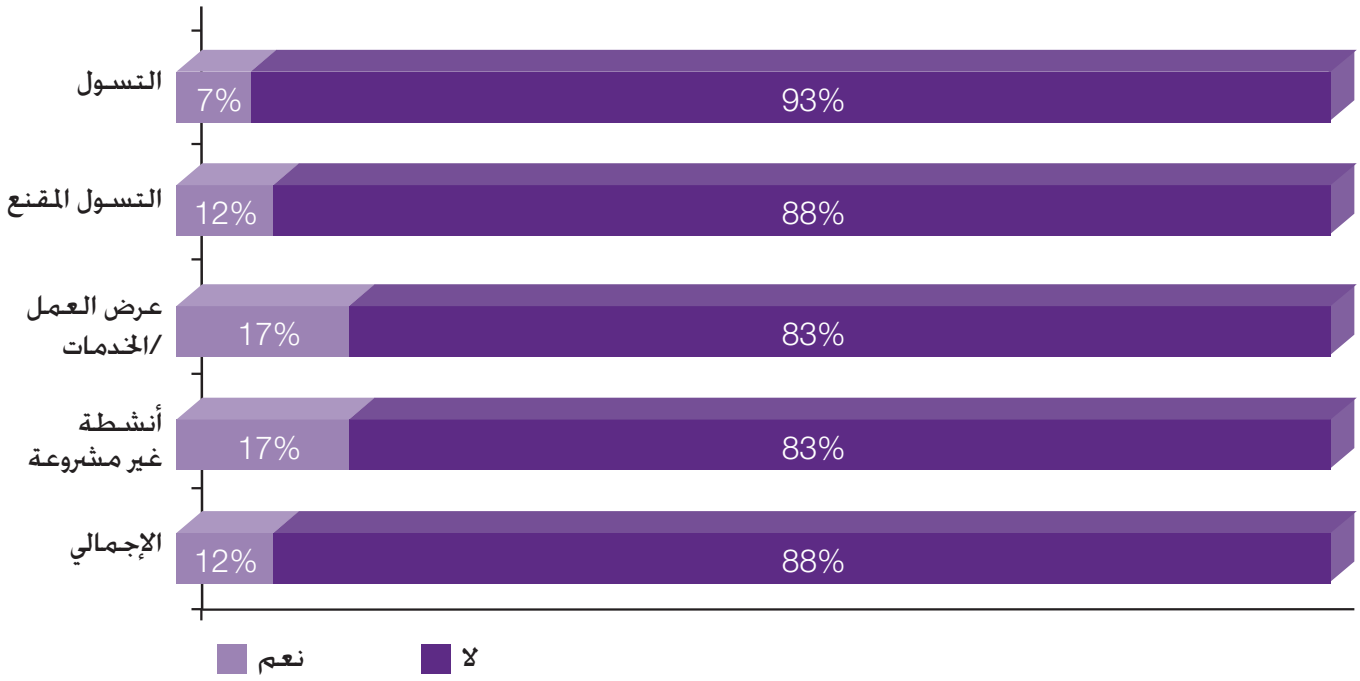

الرسم البياني رقم *11*: نسبة الأطفال في الشوارع الذين سبق وأن مارسوا نوعاً مختلفاً من العمل مقارنة بنوع عملهم الحالي

ج) النوع الاجتماعي/ الجندر

70% من الأطفال في الشوارع هم من الذكور، في مقابل 30% من الإناث.
49% من الأطفال في الشوارع الإناث يمتهن التسول.
حاملو الجنسية اللبنانية من الأطفال في الشوارع هم الأكثر توازنا لناحية النوع الاجتماعي: 57% منهم ذكور، و43% إناث.

أسفر البحث الكمي عن نتائج مماثلة إلى حدّ كبير لتلك التي تمّ استخلاصها من التعداد /إعادة التعداد، في ما يتعلّق بالتوزّع الجندري. ولقد توزّعت العينة بحسب النوع الاجتماعي على النحو التالي:ما يتجاوز الثلثين من الذكور (70%)، وما يقارب الثلث من الإناث (30%).

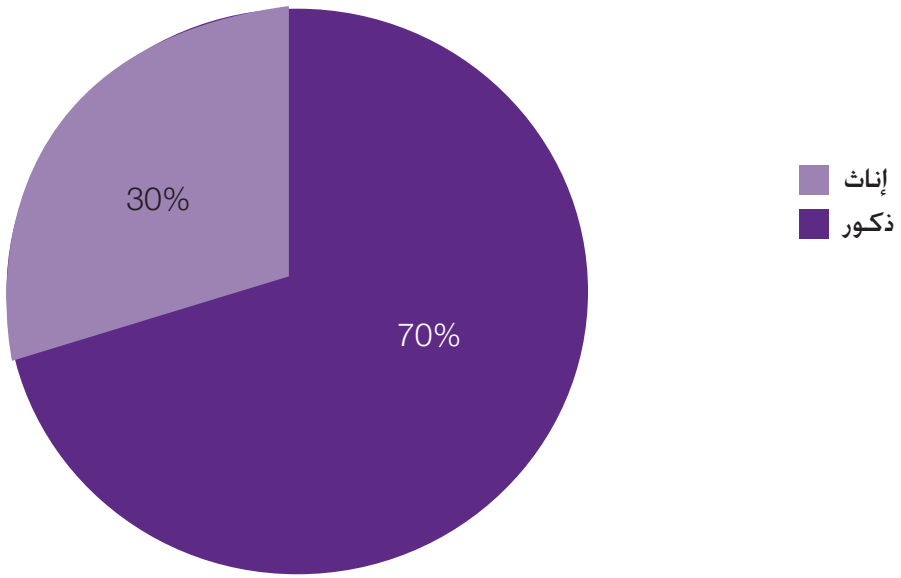

الرسم البياني رقم *12*: توزّع الأطفال في اشوارع بحسب النوع الاجتماعي

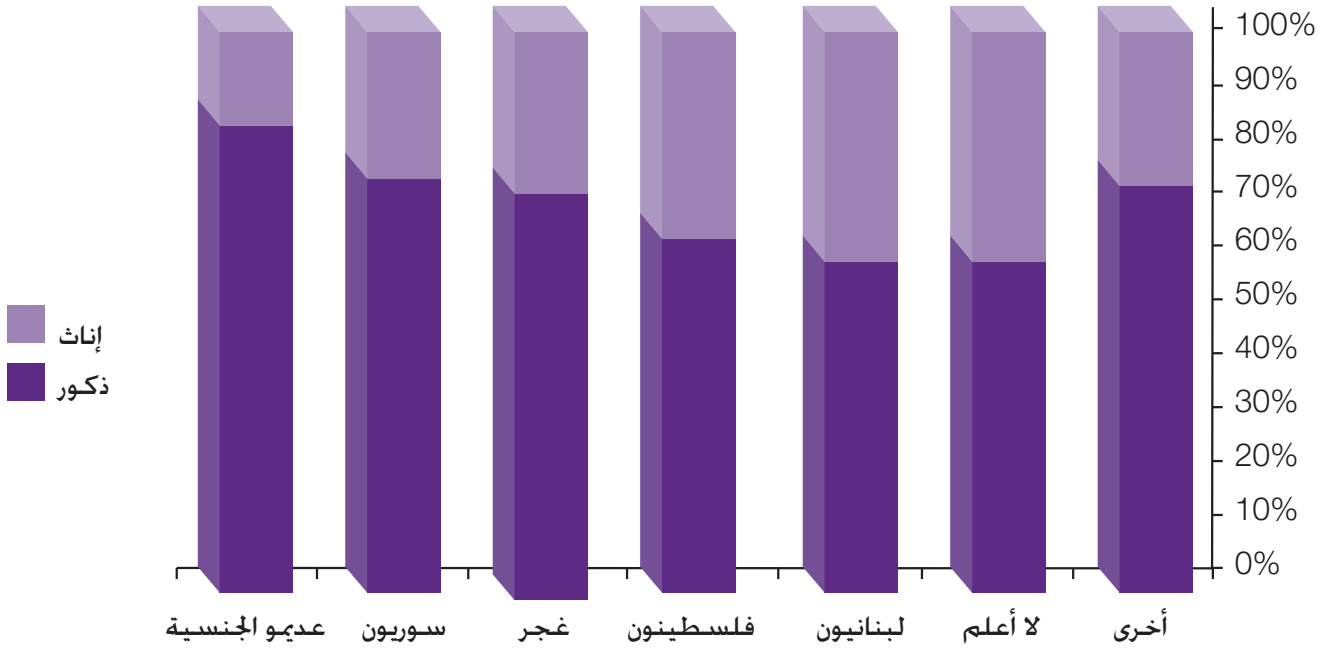

الرسم البياني رقم *13*: التوزّع الجندري بحسب جنسيات الأطفال

أمّا بالنسبة للتوزّع الجندري بحسب نوع العمل، فمن الملائم – توخياً للدقة- الاعتماد على نتائج عملية التعداد/إعادة التعداد. ومع ذلك، تشير نتائج البحث الكمي إلى إتجاهات مماثلة، مع وجود تباينات طفيفة في النسب والأحجام. فعلى سبيل المثال، بقيت الأنشطة المحصورة بالإناث هي نفسها:فقد تبيّن أنّ قراءة الطالع والدعارة هما نشاطان محصوران كلّياً بالأطفال في الشوارع من الإناث (100%). ومن جهة أخرى، شهدت الأنشطة التي تبيّن سابقاً أنّها محصورة بالذكور، كالعتالة وجمع النفايات، اختراقاً، ولو بسيطاً، من قبل أنثى أو إثنتين تمّت معاينتهما خلال الدراسة الميدانية. وبالتالي، تمّ كسر حصرية هذين النوعين من النشاط/العمل. ولذلك يمكن إضافة هذين النشاطين إلى الأنشطة التي تشهد اختلالات ضخمة في التوازن بين الجنسين لصالح الذكور:كتلميع الأحذية (99%)، وجمع النفايات (97%)، وإلى حدّ ما، تنظيف زجاج السيارات (90،5%). أمّا بالنسبة للتسوّل، فيبقى النشاط الأكثر توازناً في توزّعه الجندري، حيث تميل الكفة بشكلٍ طفيف لصالح الإناث (56%) على حساب الذكور (44%).

أمّا النتيجة الأبرز التي توصّلت إليها الدراسة الميدانية – والتي لم تتمكّن تقنية التعداد/وإعادة التعداد من التوصّل إليها نظراً للمحدات ذات الطابع المنهجي- تتمثّل في أنّ 3 حالات من أصل 4 حالات من الأطفال المنخرطين في النشل، هنّ من الإناث.

وبالإجمال، يتركّز عمل الإناث من الأطفال في الشوارع على نوعين أساسيين من النشاط، حيث أنّ ما يقارب نصف عدد الإناث ينشطن في "التسوّل" (49%)، ونحو 44% في "التسوّل المقنّع". مما يعني أنّ نحو 93% من الأطفال في الشوارع الإناث ينخرطن في هذين النشاطين؛ في حين أنّ أكثر من نصف عدد الذكور يتركّز في أنشطة "التسوّل المقنّع" (53%)، ونحو الثلث في فئة "عارضي العمل والخدمات" (31%).

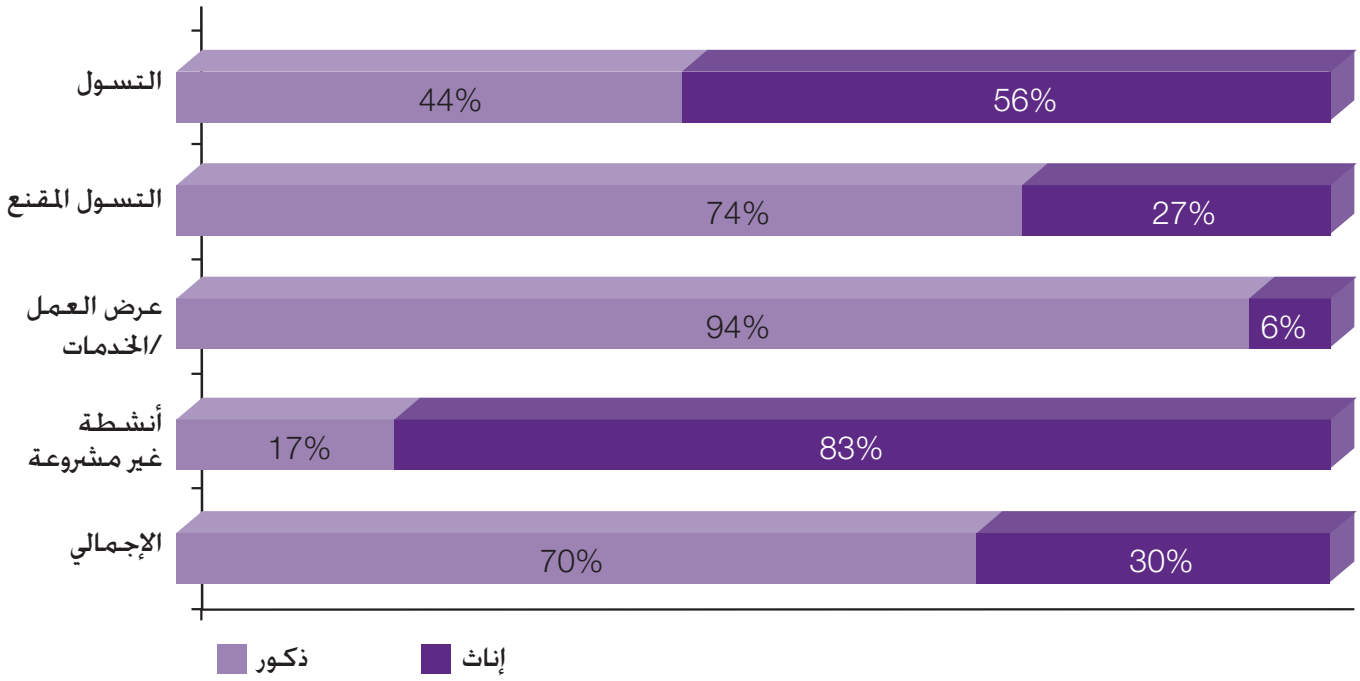

الرسم البياني رقم *14*: التوزّع الجندري للأطفال في الشوارع بحسب نوع العمل

وبشكلٍ عام، أن يكون عدد الأطفال الذكور الذين يعملون في الشوارع هو ضعفي عدد الإناث، فذلك قد يكون مردّه إلى سببين إثنين على صلة بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي/الجندر في المجتمعات التقليدية (مقارنة بالتوزّع الجندري للأطفال في الشوارع في البلدان المتقدّمة[33]). أولاً، التصوّر السائد تجاه أدوار ومسؤوليات كلّ من الجنسين داخل الأسرة، ومن تقع عليه مسؤولية توفير الدخل، أو بمن هي منوطة مسؤلية تأمين "لقمة العيش" للأسرة؛ وثانياً، التصوّر السائد تجاه نوع الأعمال الممارسة في الشوارع، والمخاطر التي تنطوي عليها، وبخاصة تبعاتها "الأخلاقية".

ولذلك، حين تقترب الفتيات الصغيرات من سنّ المراهقة، يتمّ سحبهنّ من الشارع للمشاركة في الأعمال المنزلية، أو تغيير نوع نشاطهن الاقتصادي، أو بسبب تقاليد الزواج المبكر.

د) فئات الأعمار

58% من الأطفال في الشوارع هم من الفئة العمرية ما بين 9 و 13 سنة.
85% من الأطفال في الشارع الإناث هن دون الـ 14 سنة من العمر.
60% من الأطفال في الشوارع ما بين 5 و 8 سنوات يزاولون التسول.

يشير توزّع العينة بحسب فئات الأعمار إلى أنّ النسبة الأكبر من الأطفال في الشوارع تنتمي إلى الفئة العمرية من 10 إلى 14 سنة (58%)، وهي نسبة تتطابق[34] مع نسبتهم المسجّلة عبر عملية التعداد/إعادة التعداد(52%). وبلغ متوسط أعمار الأطفال في الشوارع الذين شملتهم العينة نحو 11 سنة و11 شهراً.

[33] مرجع سبق ذكره: Aptekar,L (1994)

[34] تجدر الإشارة إلى أنّ التعداد/إعادة التعداد قد شمل في عينته نحو 6% من أطفال الشوارع في الفئة العمرية [صفر – 4 سنوات] (وقد استثنيت هذه الفئة العمرية في الدراسة الميدانية وفقاً للمعايير التي وضعت في المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل : القرارII ، المتعلّق بالإحصاءات حول عمل الأطفال- جنيف، 5 كانون الأوّل 2008.

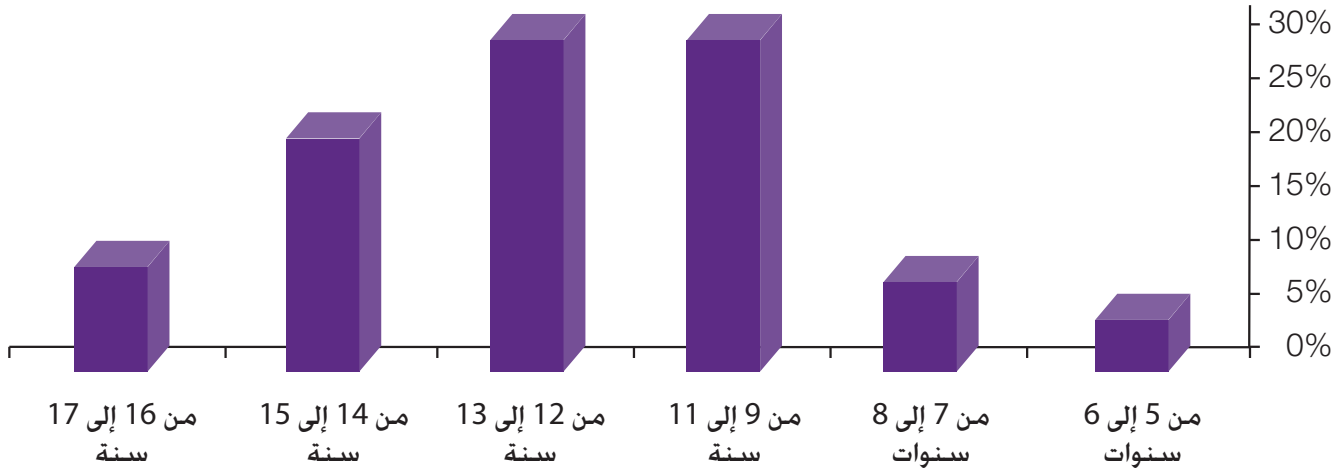

الرسم البياني رقم *15*: توزّع العينة بحسب فئات الأعمار

لدى مقارنة النسب في كلّ فئة من الفئات العمرية بحسب النوع الاجتماعي، تبيّن أنّ نسبة الإناث[35] هي أعلى من نسبة الذكور في الفئات العمرية الفتية. فقد بلغت حصة الإناث في الفئة العمرية من 5 إلى 8 سنوات ضعفي حصة الذكور، 18% و9% بالتتابع؛ في حين يتقلّص هذا الفرق في الفئة العمرية من 9 إلى 13 سنة، حيث بلغت نسبة الإناث ضمن هذه الفئة نحو الثلثين (67%)، مقارنة بنحو 54% للذكور. ومن المثير للإهتمام أنّ الوضع يصبح معكوساً على مستوى الفئة العمرية الأعلى (14 – 17 سنة)، حيث تتجاوز نسبة الذكور إلى حدّ كبير (37%) نسبة الإناث (16%). ومرّة أخرى، يمكن تفسير هذا الأمر في ضوء المحرمات التقليدية والجوانب الأخلاقية تجاه مخاطر العمل في الشارع التي تواجهها الفتيات في سنّ المراهقة (وإلى حدّ ما بسبب تقاليد الزواج المبكر).

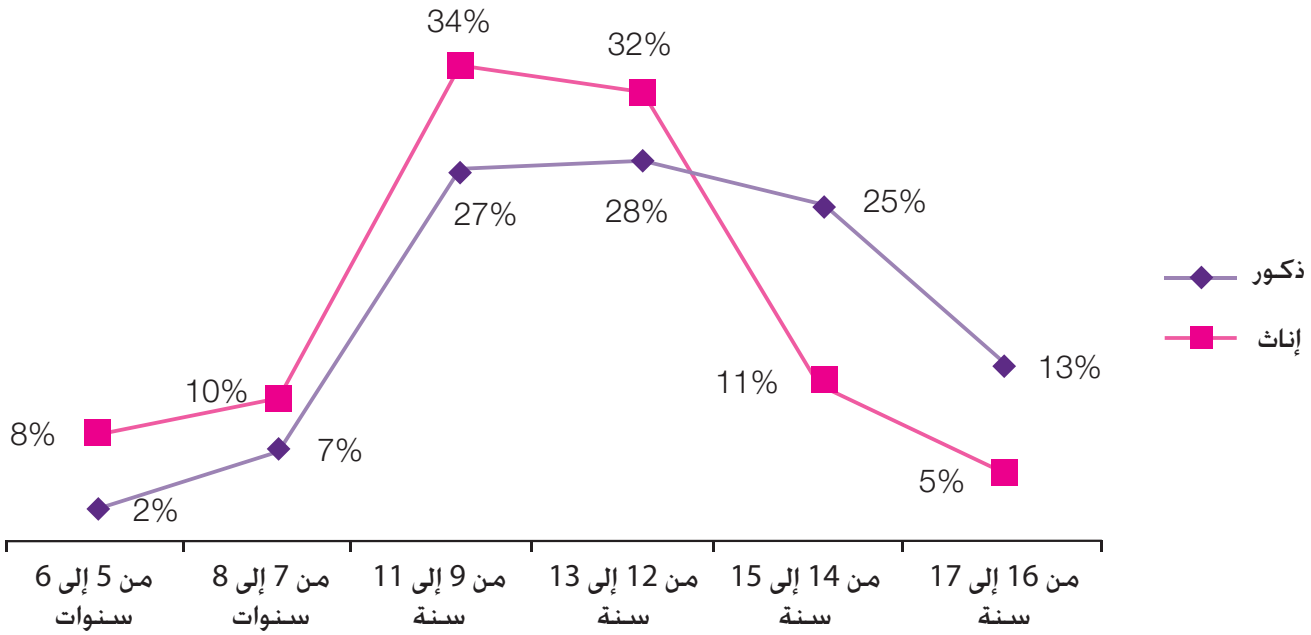

الرسم البياني رقم *16*: توزّع الفئات العمرية للعينة بحسب النوع الاجتماعي

ومن المفهوم تماماً، أنّ الأطفال في الشوارع في الفئات العمرية الفتية (من 5 إلى 8 سنوات) هم منخرطون بصورة شبه حصرية في التسوّل (60%) وأنشطة التسوّل المقنّع (37%)، بحيث لا تتعدى نسبتهم في فئة "عارضي العمل والخدمات" 2% (كجمع النفايات وتلميع الأحذية). ومن الملفت أنّ حصة التسوّل تنخفض بصورة تناسبية كلّما ارتفع الأطفال في الشوارع على سلّم فئات الأعمار:من 60% لدى الأطفال الذين هم بين 5 و8 سنوات من عمرهم، إلى 30% لدى الأطفال الذين هم بين 9 و13 سنة من عمرهم، إلى أن تصل النسبة إلى 6% لدى الأطفال في الفئة العمرية من 14 إلى 17سنة.

[35] على الرغم من عدد الإناث، لجهة الأعداد الكلّية، هو أقل بكثير من عدد الذكور.

ويترافق هذا الإنخفاض في حصة الأطفال في الشوارع الذين يمتهنون التسوّل كلّما كبروا في السن، بارتفاع حصة الأطفال المنخرطين في أنشطة التسوّل المقنّع (ما يقارب نصف الأطفال في كلّ من فئات الأعمار المتوسطة والعليا). كما يرتبط أيضاً بتزايد عدد الأطفال من "عارضي العمل والخدمات" من 2% لدى الأطفال بين 5 و8 سنوات من عمرهم، إلى 17% لدى الأطفال في الفئة العمرية 9- 13 سنة، لتصل إلى 41% لدى الأطفال في الفئة العمرية 14 – 17 سنة.

ويلحظ أنّ أيّاً من الأطفال في الفئات العمرية الفتية منخرطة في الأنشطة غير المشروعة. فالأطفال يميلون إلى المشاركة في مثل هذه الأعمال كلّما ارتقوا على سلّم الفئات العمرية، فمعظم هؤلاء ينتمون إلى فئة الأعمار من 16 17- سنة. ومن الملفت أنّه تمّت معاينة حالة واحدة لفتاة في الرابعة عشر من عمرها تمارس الدعارة، وقد أفادت أنها بدأت هذا النشاط في سنّ مبكرة جداً (في التاسعة من عمرها).

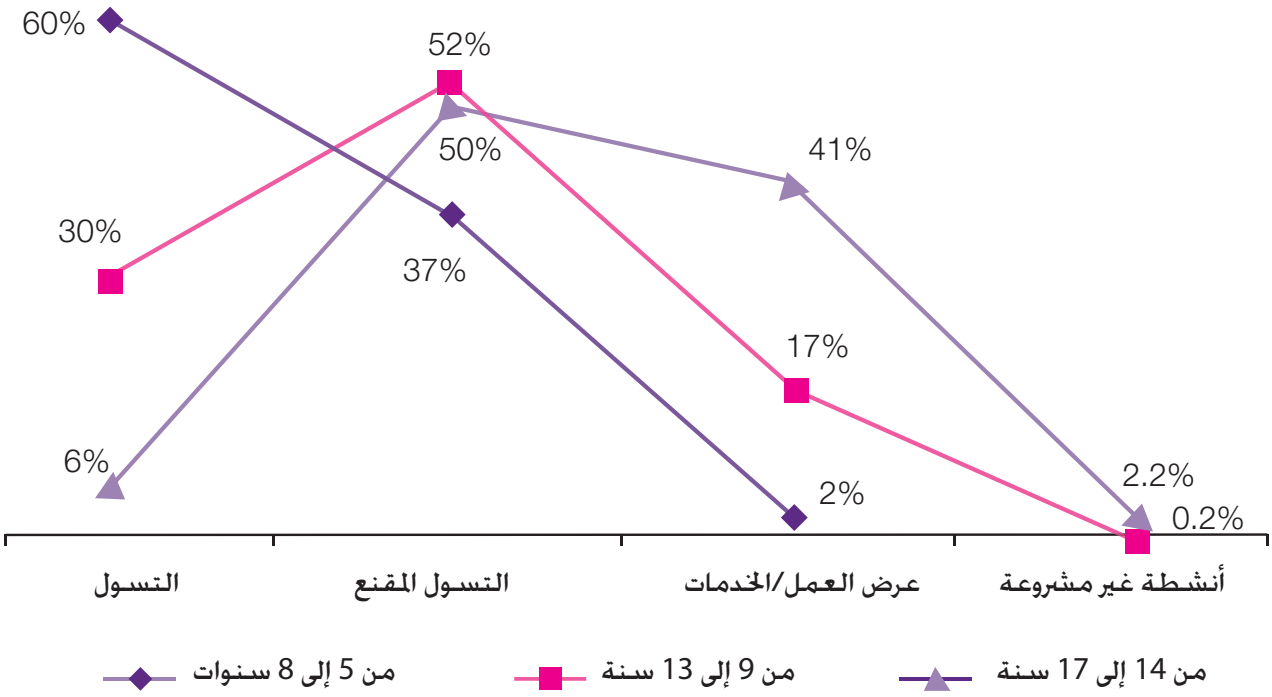

الرسم البياني رقم *17*: توزّع الفئات العمرية بحسب نوع النشاط/العمل

٥) مكان الإقامة

51% من الأطفال في الشوارع يقيمون في بيروت وضواحيها.
64% من الأطفال في الشوارع السوريين يقيمون في بيروت وضواحيها، في مقابل 18% فقط من اللبنانين.

بالرغم من أنّ 15% فقط من مجموع العينة يقيمون في مناطق بيروت الإدارية تحديداً، فإنّ ما يزيد عن نصف عدد الأطفال في الشوارع يقيمون في بيروت وضواحيها (51%)، وبشكلٍ رئيسي في الضواحي الجنوبية، وفي قضاء بعبدا (31%)، أيّ في مناطق الأوزاعي، وبرج البراجنة وحيّ السلّم وفي المخيمات الفلسطينية الموجودة في القضاء (صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة)، وجزء ضئيل منهم في قضاء عاليه (4%)، في مناطق مثل خلدة والشويفات وكفرشيما.

ويأتي قضاء طرابلس (مدينة طرابلس وضواحيها) في المرتبة الثانية بعد قضاء بعبدا، وتبلغ حصّته من العينة نحو 17% أي ما يماثل إلى حدّ ما حصة بيروت التي تأتي في المرتبة الثالثة، ويليها، بالتتابع، أقضية عكّار (14%)، وزحلة، (9%)، وصيدا (6%)، الخ.
وبالتالي، يظهر توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المحافظات المختلفة أنّ محافظة جبل لبنان سجّلت النسبة الأكبر (39%)، يليها الشمال (31%)، ثمّ بيروت (15%)، ثمّ البقاع (11%)، ثمّ الجنوب (6%).

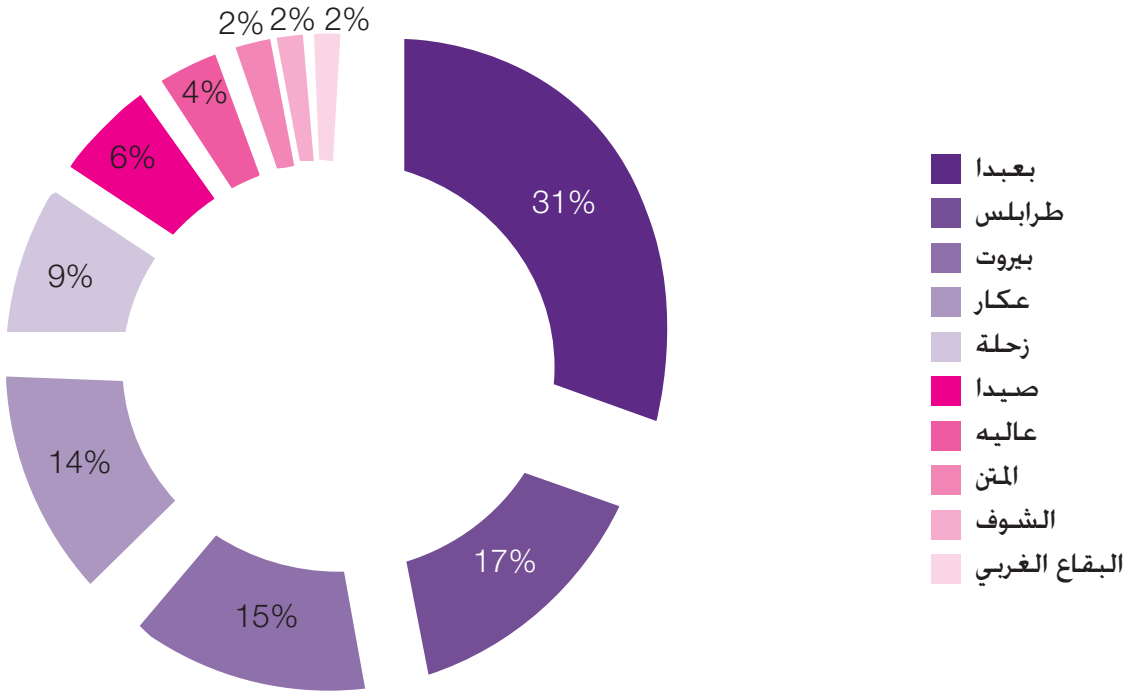

الرسم البياني رقم *18*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب مكان الإقامة (القضاء)

ومن الملفت، أنّ نحو ثلثي الأطفال في الشوارع السوريين يقيمون في بيروت وضواحيها (64%)، مقارنة مع الأطفال في الشوارع السوريين الذين يقيمون في المناطق التي تأثرت بشدّة جراء تدفق النازحين السوريين، كطرابلس (15%)، وعكّار (12%)، والبقاع (8%). ويبدو أنّ هؤلاء الأطفال الذين يعملون في الشوارع قد انجذبوا نحو المناطق المركزية – العاصمة وضواحيها- حيث فرص العمل في الشارع أعلى وأكثر مردوداً.

االجدير بالذكر أنّ الأطفال في الشوارع من جنسيات أخرى لا يتركّزون في بيروت وضواحيها بقدر السوريين. وحتى الأطفال في الشوارع اللبنانيين، فهم يتركزون بشكلٍ أساسي، في طرابلس (42%)، يليها البقاع (20%)، ثمّ بيروت وضواحيها– في المرتبة الثالثة- مباشرة قبل الجنوب (17%)، ثمّ عكّار التي تأتي في المرتبة الأخيرة.

ويتوزّع الأطفال في الشوارع الفلسطينيون، بشكلٍ متساو تقريباً، في الاتجاهات الأربعة:في بيروت وضواحيها (28%)، والشمال (27%)، والبقاع (23%)، وصيدا (22%).

ويقيم عديمو الجنسية في منطقتين رئيسيتين:الجنوب (38%) وعكّار (33%)؛ في حين تقيم أقليّة منهم (10%) في بيروت وضواحيها. ويعتقد أنهم قدموا من البقاع، بشكلٍ رئيسي، للإقامة في ضواحي بيروت الجنوبية، فضلاً عن عدد ضئيل قدم من الجنوب (وينتمي الأطفال في الشوارع من "عديمي الجنسية" بشكلٍ أساسي إلى جماعات البدو والنّوَر).

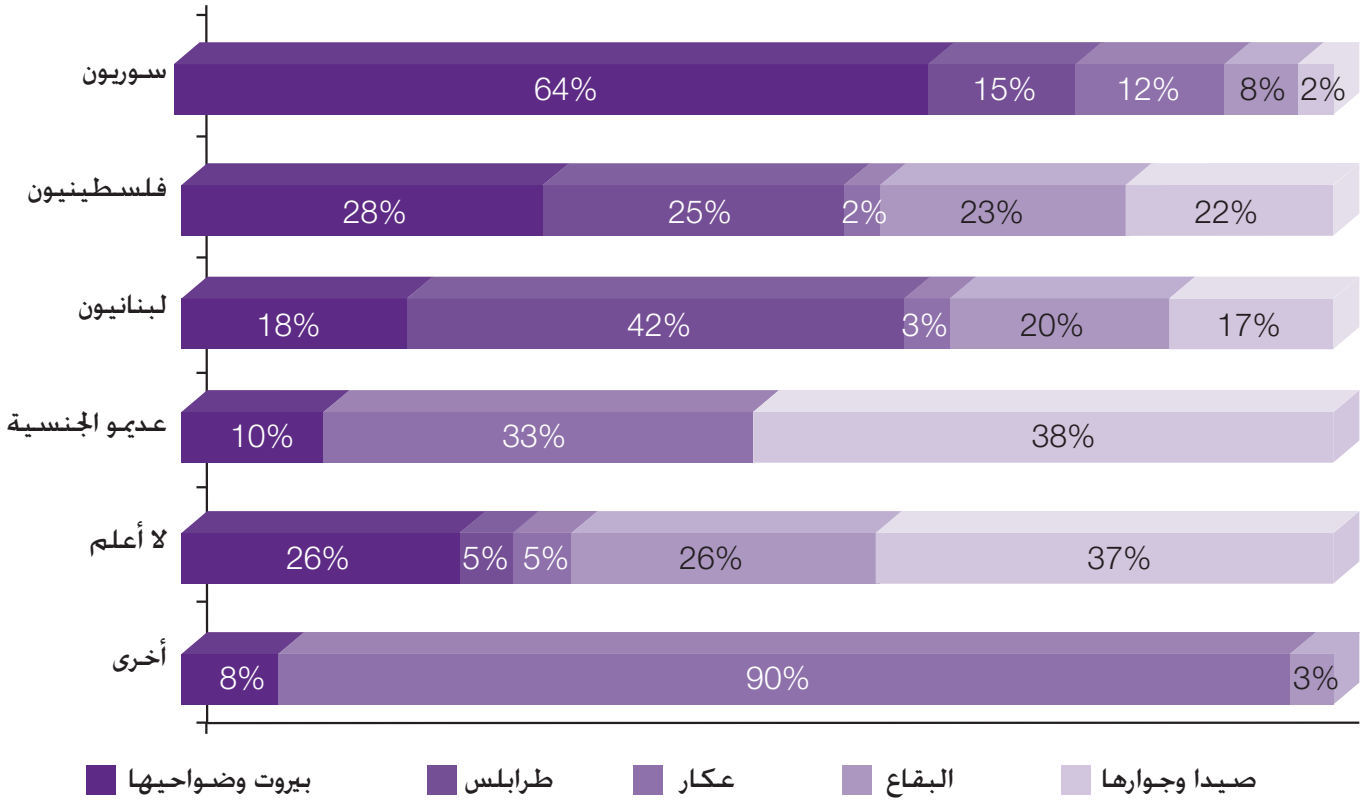

الرسم البياني رقم *19*: مكان إقامة الأطفال في الشوارع بحسب جنسياتهم

يشير توزّع الأطفال في الشوارع بحسب مكان إقامتهم -وحصة الأطفال الذين يقيمون في بيروت وضواحيها الضئيلة نسبياً- إلى حقيقة أنّ الظاهرة التي نشأت في لبنان، في معظمها، ليست ظاهرة فقر مديني. بل يمكن تفسيرها، بشكلٍ أدقّ، بوجود بعض الجماعات ذات خصائص مميّزة في المناطق الطرفية من لبنان. فعلى سبيل المثال، هناك جماعة النّوَر الذين مارسوا تاريخياً العمل في الشوارع كجزء من ثقافتهم وتراثهم؛ وكذلك جماعات البدو العرب الذين تمّ استبعادهم من المجتمع اللبناني لعقود طويلة، وحرم معظمهم من حقهم الأساسي بالجنسية (تمّ تجنيسهم فقط منذ عشرين سنة – في العام 1994).

و) نوع المسكن

27% من الأطفال في الشوارع (وهي الفئة الأكبر) يعيشون في أكواخ ومساكن مرتجلة.
3% فقط من الأطفال في الشوارع يعيشون في الشارع بالمعنى الضيق للكلمة.
40% من الأطفال في الشوارع السوريين يعيشون في مساكن عادية.
0% (لا أحد) من الأطفال في الشوارع الغجر يعيش في مساكن عادية.
46% من الأطفال في الشوارع يمكن اعتبارهم دون مأوى (أي أنهم لا يمتلكون مسكنا عاديا ولا القدرة على استئجاره).

تتعدّد أنواع المساكن التي يقيم فيها الأطفال في الشوارع. امّا النوع الأكثر استخداماً فهو المساكن المرتجلة (الأكواخ والمساكن الشعبية)، حيث بلغت نسبة الأطفال الذين يقيمون في هذا النوع من المساكن نحو 27%. يليهم الأطفال الذين يقيمون في شقق في مبانٍ سكنية (23%)؛ في حين يقيم نحو 18% من الأطفال في الشوارع في غرف مستقلّة (حيث يتكدّس كلّ أفراد الأسرة في غرفة نوم واحدة). هذا فضلاً عن 12% من الأطفال الذين يقيمون في منازل مستقلة (بيوت الريف اللبناني التقليدية)، في حين يقيم حوالي 9% منهم في وحدات غير سكنية (مثل المحلات التجارية والمستودعات وغيرها). هذا بالإضافة إلى نحو 7% من الأطفال المشمولين بالعينة يقيمون في مبانٍ قيد الإنشاء أو في مبان قديمة مهجورة. فقط 3% من الأطفال في الشوارع هم فعلياً من دون مأوى على الإطلاق، ينامون على الأرصفة، وتحت الجسور أو في مركبات مهجورة.

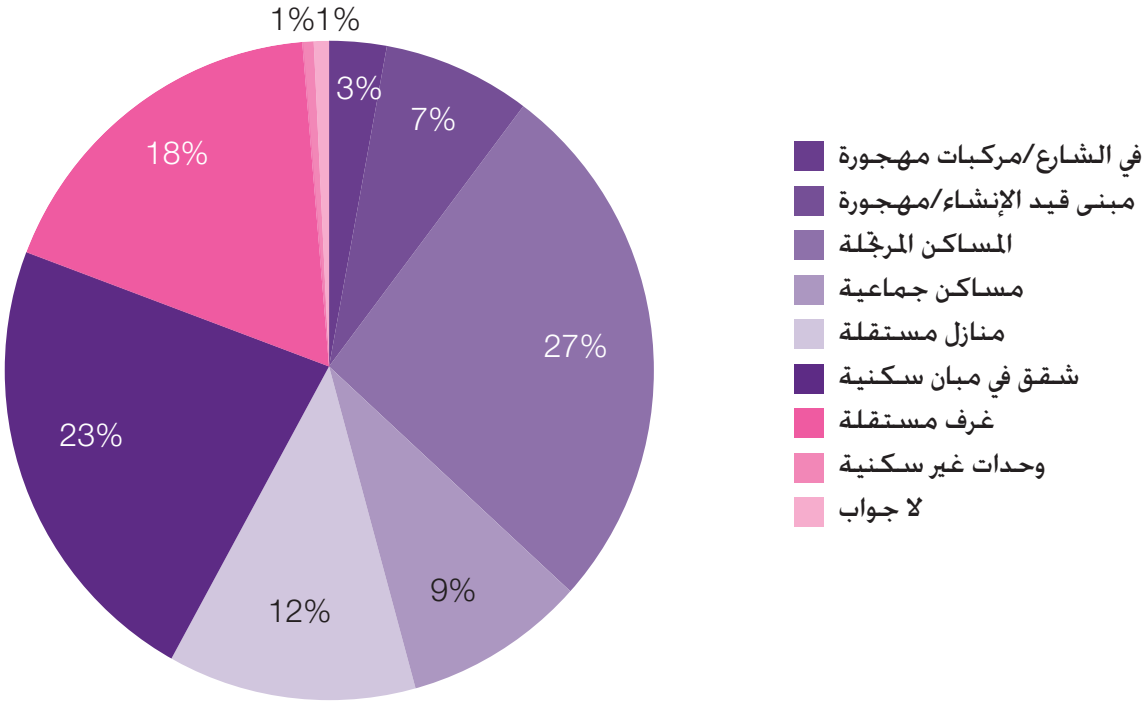

الرسم البياني رقم *20*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب نوع المسكن

تمّ تجميع هذه الأنواع من المساكن وفقاً لأربع فئات مختلفة. وقد أظهرت النتائج أنّ الأطفال الذين يعيشون في الشارع- بالمعنى الضيّق للكلمة - لا يشكّلون سوى 3% من الأطفال في الشوارع. ولكن، إذا ما استخدم مصطلح "الشارع"بمعناه الواسع (وفقاً لتعريف منظمة اليونيسيف)، يتبيّن أنّ ثلثاً إضافياً من الأطفال في الشوارع المشمولين بالعينة (34%) يعيشون أيضاً في الشارع (في مبانٍ قيد الإنشاء، ومبان مهجورة، ومساكن مرتجلة). وبالتالي، يشكّل الأطفال الذين يعتبر أنهم يعيشون في الشارع نحو 37% من الأطفال في الشوارع.
وهناك أيضاً أطفال آخرون يقيمون في وحدات عقارية فعلية، ولكنها غير ملائمة للسكن (27%)، في مقابل الأطفال الذين يقيمون في مساكن عادية (35%)، مثل المنازل المستقلّة أو الشقق العادية (بغض النظر عن أحجامها أو أوضاعها).

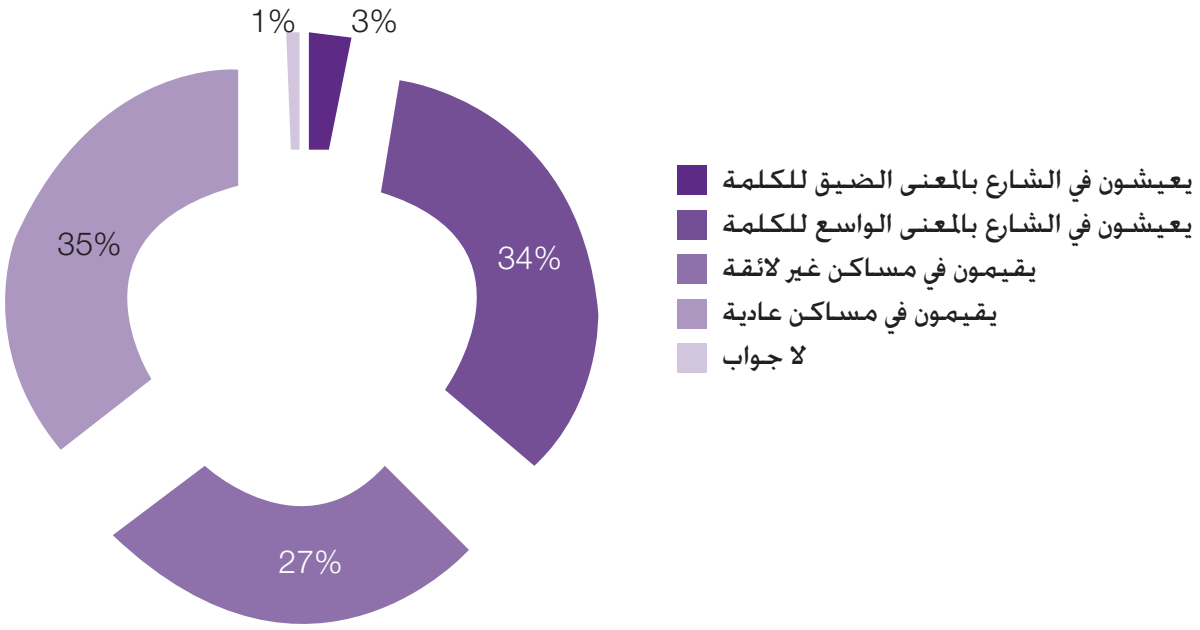

الرسم البياني رقم *21*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب فئات المساكن الأربعة

يلحظ أنّ ما يزيد عن نصف الأطفال الذين يعيشون في الشارع، بالمعنى الحرفي للكلمة، يقيمون في بيروت وضواحيها (53%)، ونحو الثلث هم من سكان عكّار (32%)، في حين يقيم الجزء المتبقي منهم (16%) في طرابلس. وبالتالي، يمكن الإشارة إلى أنّ الأطفال في الشوارع الذين يقيمون قي الشارع، بالمعنى الضيّق للكلمة، يتوزعون مناصفة بين بيروت وضواحيها من جهة، وشمال لبنان من جهة أخرى.
وفي المقابل، يتوزّع الأطفال الذين يعيشون في الشارع - بالمعنى الواسع للكلمة- بالتساوي تقريبا، على المناطق الخمس التي حدّدتها الدراسة.

وفي حين يلحظ وجود بعض أوجه التشابه بين الأطفال الذين يعيشون في مساكن غير لائقة والأطفال الذين يعيشون في الشارع بالمعنى الحرفي للكلمة، لجهة توزّع مناطق الإقامة، ولكن مع نطاق تغطية جغرافية أوسع بالنسبة للفئة الأولى؛ كان جليّا، في المقابل، أنّ الأطفال الذين يعيشون في مساكن عادية يتميّزون بسمات وملامح مختلفة مقارنة بباقي فئات الأطفال. ويبدو أنّ الأطفال في الشوارع الذين يقيمون في مساكن عادية يتركزون بنسب عالية في بيروت وضواحيها (75%)، في حين تتوزّع النسبة الباقية (ما يوازي الربع) على المناطق الأربع الباقية.

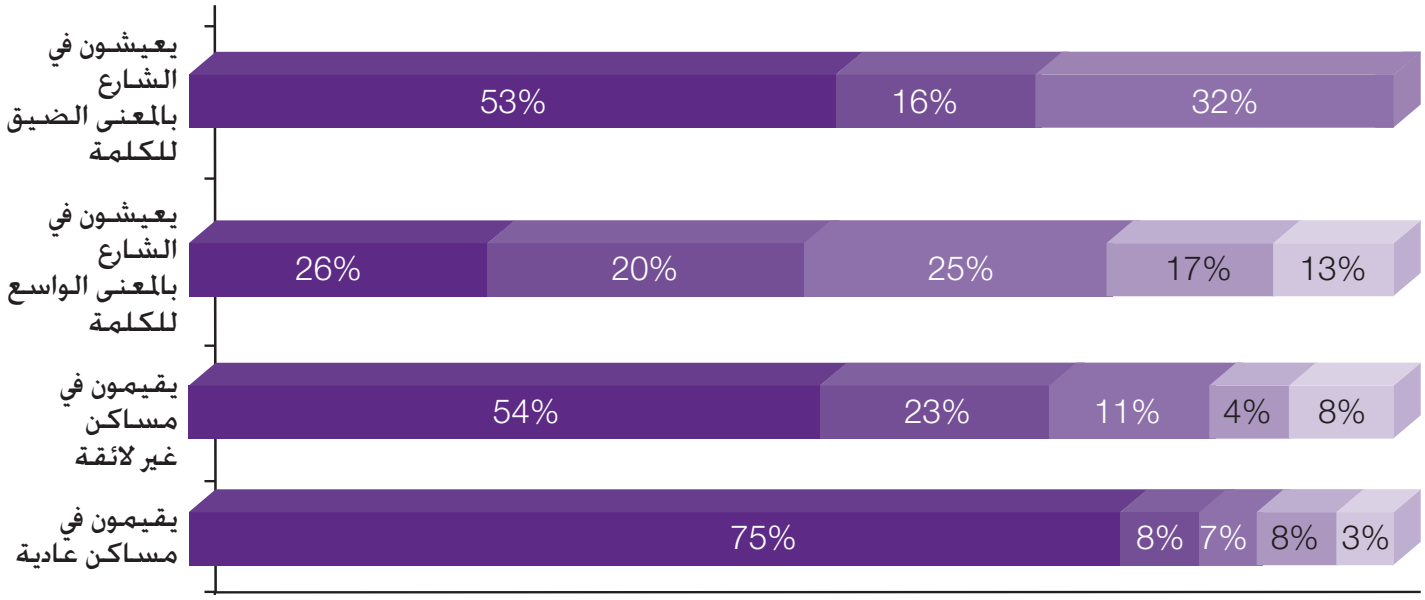

الرسم البياني رقم *22*: توزّع أنواع المساكن بحسب مكان الإقامة (المنطقة)

سجّل لدى الاطفال الذين لا يعرفون إلى أيّ جنسية ينتمون أعلى نسبة (14% من إجمالي عددهم) من الأطفال الذين يعيشون في الشارع – بالمعنى الضيّق للكلمة؛ ومن الواضح، أنّ هؤلاء ينتمون إلى فئة الأطفال " عديمي الجنسية" الذين تمّ التخلي عنهم (الجدير بالذكر أنّهم يشكلّون فقط ثلاث حالات). في حين لا تشكّل نسبة الأطفال السوريين الذين يعيشون في الشوارع – بالمعنى الضيّق للكلمة- سوى 3%، وكذلك بالنسبة للأطفال اللبنانيين والفلسطينيين 3(% من كلّ جنسية)، مع الإشارة إلى أنّ الأطفال السوريين يشكّلون أكبر مجموعة من حيث العدد المطلق:14 حالة.

ومن الملفت أنّ الأطفال من النّوَر و"عديمي الجنسية يتشاركان، على هذا الصعيد، في خصائصهم؛ ذلك أنّ الغالبية العظمى من الأطفال في هاتين المجموعتين يعيشون في الشارع بالمعنى الواسع للكلمة (97% من النّوّر و86% من "عديمي الجنسية). ويقيم ما تبقى من الأطفال في المجموعتين في وحدات غير لائقة سكنياً (14% من "عديمي الجنسية و 3% من النّوَر). ومن المرجّح أنّ الأطفال "عديمي الجنسية" ينتمون، بشكلٍ أساسي، إلى جماعات النوّر وعرب البدو التي تتشارك ببعض أوجه الشبه في ما يتعلّق بنوع المساكن.

وبالنسبة إلى الأطفال الذين يعيشون في الشارع، وتحديداً الذين يقيمون في الشارع، بالمعنيين الضيق والواسع للكلمة، يلحظ بوضوح أنّ

غالبية الأطفال من كافة الجنسيات (باستثناء السوريين وفئة "جنسيات أخرى" الذين هم في معظمهم من الجنسية العراقية) يعيشون في الشارع بالمعنى الواسع للكلمة:97 % من النّوَر، و86% من عديمي الجنسية، و71% من الذين لا يعرفون إلى أيّ جنسية ينتمون، و44% من اللبنانيين، و43% من الفلسطينيين.

ويسجّل لدى الأطفال في الشوارع السوريين أعلى نسبة من الأطفال الذين يقيمون في مساكن عادية (40%)، يليهم الأطفال اللبنانيين (37%). ولم يسجّل، على هذا الصعيد، أيّ حالة لدى النوّر وعديمي الجنسية. وبالنظر إلى أنّ الأطفال في الشوارع يعانون، بشكلٍ عام، من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، فضلاً عن الفقر والإقصاء المجتمعي... فمن المقدّر أنّ أولئك الذين يعيشون في مساكن عادية، يعانون من الظروف المعيشية الصعبة. وفي النهاية، أظهرت الدراسة أنّ هذه الفئة من الأطفال في الشوارع تقيم،بشكلٍ رئيسي في المناطق المدينية الفقيرة والمكتظة وغير الخاضعة للتخطيط[36]. ويبدو أنّ الميزة الوحيدة التي يمتلكها هؤلاء، بالنسبة لباقي هذه الشريحة المستهدفة من الأطفال في الشوارع، تكمن في أنّ لديهم القدرة – أو القابلية- على دفع إيجار مسكن عادي، أو في حالات قليلة أخرى على بنائه[37].

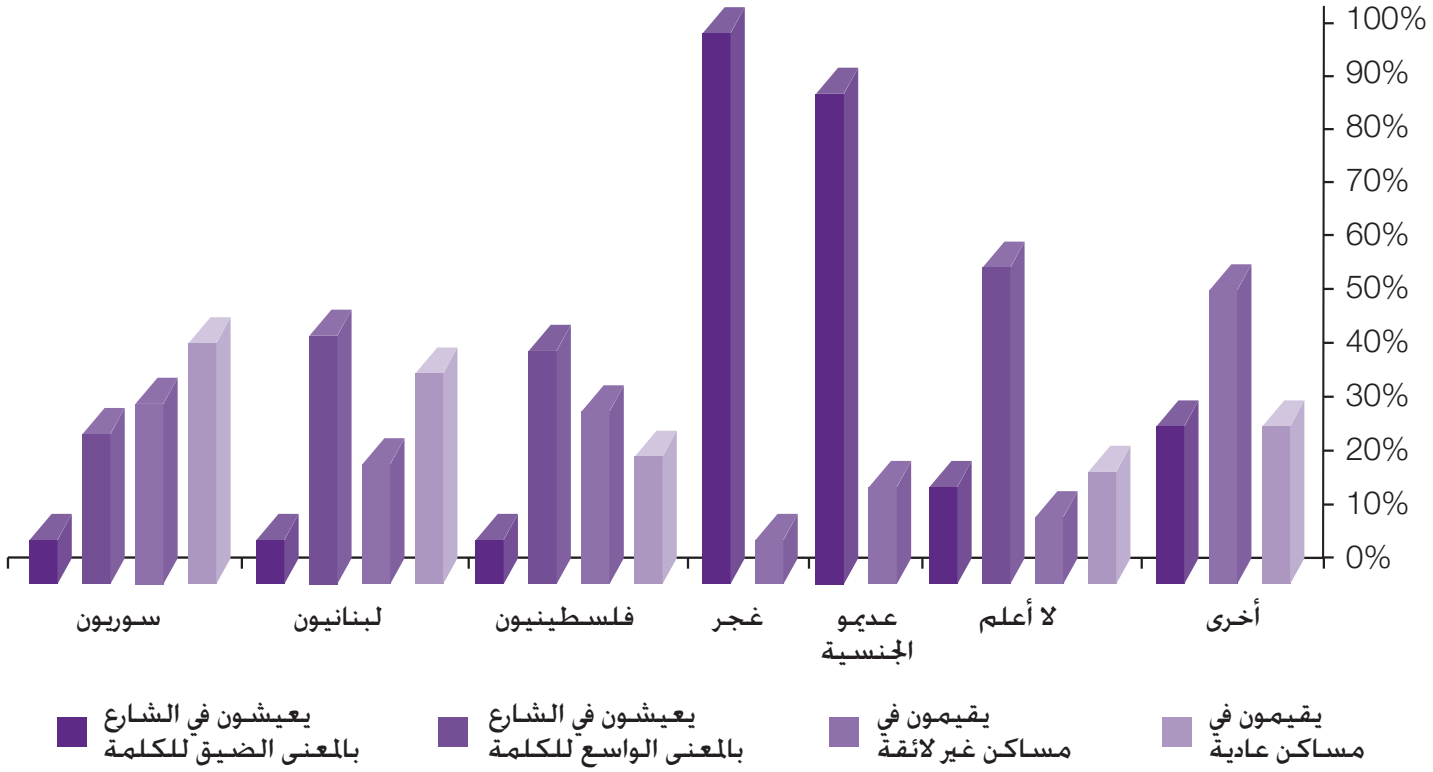

الرسم البياني رقم *23*: توزّع الجنسيات بحسب نوع المسكن

إنّ كون مسألة أنواع المساكن تشكّل إحدى الركائز الأساسية لدراسة الخصائص، فإنّه ينبغي معالجة المسألة التالية:كيف يمكن من بين مجموع الأطفال في الشوارع تمييز الأطفال الذين يمكن اعتبارهم دون مأوى من غيرهم من الأطفال؟

• يتمّ طرح هذا التساؤل في ظلّ ظرف لبناني استثنائي نتيجة الأزمة السورية المتفاقمة وتدفقات النازحين. وضمن هذا الإطار، تبرز ضرورة توسيع مفهوم " الأطفال الذين يعيشون في الشارع" ليشمل هذا الجزء من الأطفال الذين يقيمون في مساكن غير لائقة، مثل المآوي الجماعية ومخيمات اللاجئين؛ في حين يمكن جمع الجزء الآخر من هؤلاء الأطفال الذين يقيمون في مساكن غير لائقة مع أولئك الذين يقيمون في مساكن عادية ضمن فئة واحدة.

[36] بعض الأمثلة عن هذه المناطق: في ضواحي بيروت الجنوبية كالأوزاعي، وبرج البراجنة، وحيّ السلّم، الشويفات؛ وفي ضواحي بيروت الشمالية كالدورة، وبرج حمّود، والنبعة؛ وفي بعض الأجزاء في طرابلس كباب التبانة، ونهر أبو علي،ومحيط القبة، وأبوسمرا؛ وفي صيدا، وخاصة في أحياء المدينة القديمة.

[37] بعض الأمثلة : في بعض المناطق الطرفية حيث أقام العرب البدو وبنوا قراهم، كالفاعور، والمرج، ودير زنون، والعبدة؛ وداخل المخيمات الفلسطينية، كصبرا وشاتيلا، وبرج البراجنة، وعين الحلوة، والمية ومية، والبداوي.

وفي هذا الإطار، تبرز فئتان جديدتان من الأطفال في الشوارع، هما كالآتي:

- الفئة الأولى:الأطفال في الشوارع من دون مأوى، وهي تشمل:
- الأطفال الذين يعيشون في الشوارع بالمعنى الضيّق للكلمة
- الأطفال الذين يعيشون في الشوارع بالمعنى الواسع للكلمة
- الأطفال الذين يعيشون في مآوي جماعية ومخيمات اللاجئين
- الفئة الثانية:الأطفال في الشوارع الذين يعيشون في مساكن، وهي تشمل:
- الأطفال الذين يقيمون في مساكن غير لائقة، باستثناء أولئك الذين يعيشون في المآوي الجماعية ومخيمات اللاجئين
- الأطفال الذين يقيمون في مساكن عادية

وتشير النتائج النهائية المبينة في الرسم البياني رقم 24، أدناه، الى 46% من إجمالي عينة الأطفال في الشوارع يمكن اعتبارهم أطفال من دون مآوى، مقارنة بنحو 53% من الأطفال الذين يعيشون فعلياً في مساكن يمكنهم تحمّل بدل إيجارها، أو حتى امتلاكها.

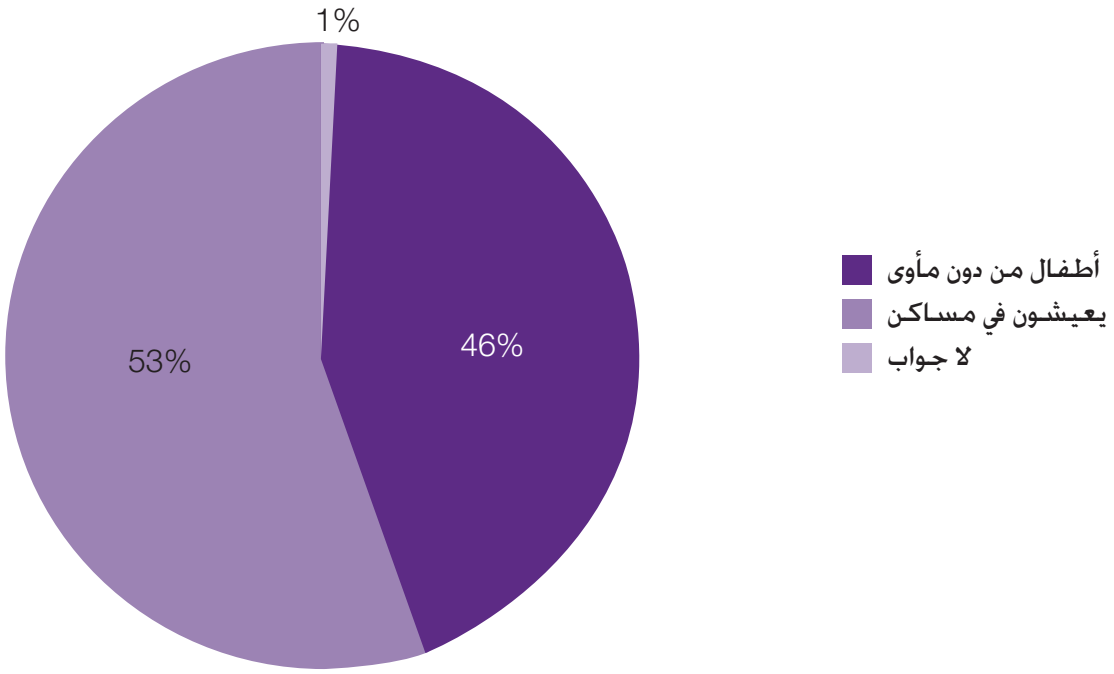

الرسم البياني رقم *24*: فئات الأطفال في الشوارع بحسب نوع المسكن

3- أفراد الأسرة والظروف العائلية

أ) المعطيات الحيوية المتعلّقة بالأهل (وضعية الوالدين من حيث وجودهم على قيد الحياة أم لا)

70% من الأطفال في الشوارع لديهم الوالدين معا أحياء، في مقابل 4% من الأطفال في الشوارع الذين لديهم الوالدين معا متوفيين.
17% (النسبة الأدنى) من الأطفال في الشوارع الذين يزاولون أعمال غير مشروعة لديهم الوالدين معا أحياء.
75% من الأطفال في الشوارع الذين تعود أصولهم الى سوريا لديهم الوالدين معا أحياء، في مقابل 58% من الذين تعود أصولهم الى لبنان

تضمّنت الاستمارة عدداً من الأسئلة المتعلّقة بوالدي الطفل وباقي أفراد أسرته، وذلك بهدف تحليل أوضاعه العائلية. ومن بين الأسئلة الأساسية التي طرحت على الأطفال، السؤال المتعلّق بحالة الوالدين من الناحية الحيوية (على قيد الحياة أم متوفيان). وقد أظهرت النتائج

أنّ الغالبية العظمى من الأطفال قد أكّدوا أنّ كلا الوالدين هما على قيد الحياة (ما يقارب 70%). أمّا الجزء المتبقي من الأطفال (30%)، فقد توزعوا وفقاً للحالات التالية:

• الأطفال الذين لديهم أحد الوالدين على قيد الحياة والآخر متوفٍ (18%). وفي أغلب الحالات كان الوالد هو المتوفّي (في 84% من الحالات).
• الأطفال الذين أكّدوا أنّ أحد الوالدين هو على قيد الحياة، بينما هم لا يعرفون ما إذا كان الآخر حيّاً أو متوفياً (ما يقلّ عن 3%). وفي أغلب الحالات كان الأب هو الذي لا يعرفون عنه شيئاً، في حين أنّ الأم هي على قيد الحياة (في 88% من الحالات)
• جزء صغير من الأطفال الذين أكّدوا وفاة أحد الوالدين، في حين أنهم لا يعرفون شيئاً عن مصير الآخر(0،5%). وفي أغلب الحالات كان الأب هو المتوفي، والأم هي التي لا يعرفون ما إذا كانت حية أو ميتة (80% من الحالات).
• الأطفال الذين لا يعرفون شيئاً عن مصير كلا الوالدين (حوالي 5%)
• الأطفال الذين فقدوا كلا الوالدين (3،7%).

المعطيات الحيوية للأهل		الأم			
		على قيد الحياة	متوفاة	لا أعلم	المجموع
الأب	على قيد الحياة	69.9%	2.9%	0.3%	73.1%
	متوفاة	15.1%	3.7%	0.4%	19.3%
	لا أعلم	2.3%	0.1%	5.2%	7.6%
	المجموع	87.3%	6.8%	5.9%	100.0%

الجدول رقم 3: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المعطيات الحيوية المتعلقة بالأهل

وبالإجمال، تنقسم عينة الأطفال في الشوارع، على مستوى حيوية الوالدين، إلى فئتين هما:

1) الأطفال الذين لديهم كلا الوالدين على قيد الحياة (70%)؛

2) الأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين على الأقل، أو أنهم لا يعرفون شيئاً عن مصيره أو مكان تواجده (30%).

وفي الواقع، تحتمل المجتمعات على مروحة واسعة من الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى التفكك الأسري، بسبب الطلاق أو انفصال الوالدين، أو وفاة أحد الوالدين، أو أيّ شكل من أشكال انفصال الطفل عن أحد الوالدين أو كلاهما لأسباب اجتماعية أو اقتصادية. وثمّة بعض الحالات التي قد تبدو مألوفة، مثل الأطفال المتخلّى عنهم أو الأطفال الذين قرّروا الانفصال عن أسرهم. فضلاً عن الأسباب التي يمكن أن تطرأ بفعل ظروف غير طبيعية، كالحروب أو النزوح القسري. ومن المؤسف القول بأن أيّ شكل من أشكال التفكّك الأسري قد يكون عاملاً أو سبباً – وإن لم يكن حتمياً- لتحوّل الطفل إلى طفل يرتكز إلى الشارع.

وبالنظر إلى أن الحالة الحيوية للوالدين قد تشكّل أحد العوامل المؤدية إلى وحدة الأسرة أو تفكّكها، تمّ قياس درجة تأثير هذا العامل بحسب الأنواع المختلفة لأنشطة الشارع. وقد بيّنت النتائج أنّ 73% من الأطفال المنخرطين في أنشطة التسوّل المقنّع، ما زال والداهم على قيد الحياة؛ وربما يعود ذلك إلى أنّ هذه الأنشطة تتطلّب مستوى أعلى من المهارات التنظيمية. في حين أنّ الأنشطة غير المشروعة جاءت في المرتبة الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أنّه ينبغي التعامل بحذر مع النتائج المتعلّقة بالأنشطة غير المشروعة، ذلك أنّ هذه الفئة لا تشمل إلاّ بعض الحالات القليلة (فقط 6 معاينات، بما يوازي 1% من إجمالي العينة).

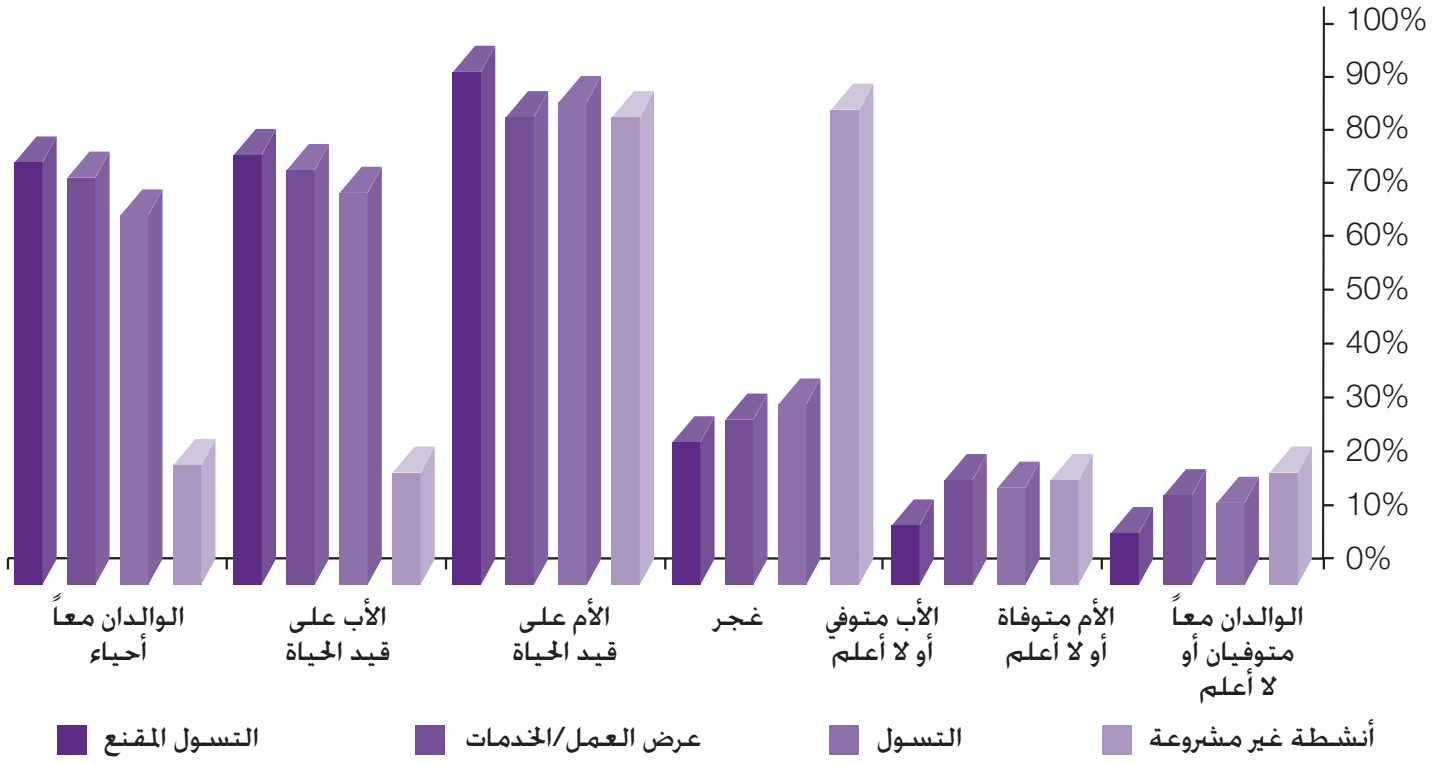

الرسم البياني رقم *25*: حالة الوالدين الحيوية بحسب فئات النشاط

وقد أظهر التحليل المعمّق لقاعدة البيانات الإحصائية المجمّعة نتائج ملفتة على صعيد مقارنة الحالة الحيوية للوالدين وفقاً للمنشأ أو الجنسية. ولهذا الغرض تمّ تكوين فئتين من الأطفال في الشوارع: الفئة الأولى التي شملت الأطفال الذين يحملون الجنسية السورية وأولئك الذين نشأوا في سوريا (فلسطينيو سوريا، والأقليات العرقية، وغيرها)، في حين تضمّنت الفئة الثانية الأطفال الذين يحملون الجنسية اللبنانية وأولئك الذين نشأوا في لبنان (فلسطينيو لبنان، النّوَر، عديمو الجنسية، وغيرهم). وثمّة سببين لاختيار هاتين الفئتين، وهما كالآتي:

- من أجل مقارنة وضعية الوالدين الحيوية بين الأطفال الذين نشأوا في مجتمع يعاني من الحرب الأهلية، وأولئك الذين نشأوا في بلد ينعم بالسلام.
- من أجل مقارنة وضعية الوالدين الحيوية – كونها تشكّل أحد العناصر المحتملة التي يمكن أن تتسبب ببروز ظاهرة الأطفال في الشوارع- انطلاقاً من العوامل اللبنانية المحلية، في مقابل العوامل الخارجية الناجمة عن بلدان الجوار.

وقد تبيّن أنّ والدَي نحو ثلاثة أرباع الأطفال القادمين من سوريا هم على قيد الحياة (75%)، مقارنة بنحو 58% لدى الأطفال اللبنانيين أو الذين نشأوا في لبنان، وذلك على الرغم من الحرب الدائرة في سوريا. فقد أظهرت النتائج أنّ نحو 76% من "السوريين" لديهم أب على قيد الحياة ونحو 91% لديهم أمّ على قيد الحياة؛ في حين سجّل لدى الأطفال "اللبنانيين" نسب أقل بكثير في كلا الفئتين (66% لديم أب على قيد الحياة، و77% لديهم أمّ على قيد الحياة). ومن جهة أخرى، سجِّل لدى الأطفال القادمين من سوريا نسب أقل في ما يتعلّق بوفاة كلا الوالدين (أقلّ من 3%)، مقارنة بالأطفال اللبنانيين أو الذين نشأوا في لبنان (6%)، بما يوازي ضعفي نسبة السوريين في هذه الفئة. وحتى على مستوى فئة الأطفال الذين لايعرفون إذا ما كان الوالدان على قيد الحياة أم لا، سجّل لدى الأطفال القادمين من سوريا نسب أقلّ (4،4%) مقارنة بالأطفال اللبنانيين أو الذين نشأوا في لبنان (7،7%).

ومن الملفت أنّ الحرب – القائمة في أحد البلدان – لا تؤثر على النتائج المتعلقة بوضعية الأهل الحيوية، بالقدر الذي تتأثر فيه هذه النتائج في بلد أخر يتمتّع بالسلام. وتشير هذه الأرقام إلى حقيقة أنّ أسباب هذه الظاهرة تختلف (بالنسبة للأحجام على الأقل) من مجتمع إلى آخر. وبالتالي، يستخلص من ذلك أنّ الأطفال اللبنانيين أو الذين نشأوا في لبنان يميلون إلى تسجيل نسب أعلى من أولئك السوريين أو الذين نشأوا في سوريا، على مستوى التفكك الأسري والتخلّي والإنفصال عن الأهل.

البلد الأصل	المعطيات الحيوية للأهل		الأم			
			على قيد الحياة	متوفاة	لا أعلم	المجموع
من لبنان	الأب	على قيد الحياة	57.7%	8.7%	0.0%	66.3%
		متوفاة	18.9%	6.1%	0.5%	25.5%
		لا أعلم	0.5%	0.0%	7.7%	8.2%
		المجموع	77.0%	14.8%	8.2%	100.0%

البلد الأصل	المعطيات الحيوية للأهل		الأم			
			على قيد الحياة	متوفاة	لا أعلم	المجموع
من سوريا	الأب	على قيد الحياة	74.6%	0.9%	0.4%	75.9%
		متوفاة	13.5%	2.7%	0.4%	16.6%
		لا أعلم	2.9%	0.2%	4.4%	7.5%
		المجموع	91.1%	3.8%	5.1%	100.0%

الجدول رقم *4*: وضعية الأهل الحيوية لدى الأطفال اللبنانيين والسوريين

ب) الوضع العائلي للأهل

95% من الأطفال في الشوارع لديهم والدين متزوجين (للذين لديهم الوالدين معا أحياء).
94% من الأطفال في الشوارع لديهم والدين يعيشان معا (للذين لديهم الوالدين معا أحياء).
86% من الأطفال في الشوارع لديهم والدين في حالة زواج أحادي، ولم يختبر أي منهما الزواج ثانية (للذين لديهم أحد الوالدين على الأقل على قيد الحياة).
100% من الأطفال في الشوارع الذين يعيشون في الشارع بالمعنى الضيق للكلمة، يعانون من التفكك الأسري.

بعد التدقيق بالعامل المتعلّق بوضعية الأهل من حيث كونهم على قيد الحياة أم متوفين، تمّ تناول عامل أخر لتحديد العناصر المكّملة لتفكك الأسرة. وبالتالي، طرح على الأطفال الذين لديهم أبوين على قيد الحياة أسئلة إضافية تتعلّق بالوضع العائلي لأبويهم، وإذا ما كانا مقيمين معاً أم لا؟ وبهدف تجميع معلومات أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع، طرح على الأطفال الذين لديهم، على الأقل، أحد الأبوين على قيد الحياة، سؤال حول ما إذا كان أيّ من والديهم قد تزوّج للمرة الثانية.

وقد جاءت النتائج عادية، حيث أنّ الغالبية الساحقة من والدي الأطفال هم متزوّجون (95%)، وفقط 4% هم مطلقون، في حين وجدت حالة واحدة فقط حيث لم يكن فيها الأبوان متزوّجين (ولِد طفلهما خارج إطار الزواج).

وعلاوة على ذلك، سجّلت نتائج مماثلة تقريباً في ما يتعلّق بإقامة الوالدين مع بعضهما البعض، حيث بلغت نسبة الذين لا يزال أبويهما يقيمان معاً ما يوازي 94%، في حين أنّ نحو 2% منهم لديهم أبوين منفصلين نتيجة مشاكل زوجية، ونحو 3% لأسباب أخرى.

أمّا بالنسبة لمجموعة أوسع من الأطفال في الشوارع، بمن فيهم الذين تزوّج أحد أبويهم للمرّة الثانية، فتظهر النتائج أنّ نسبة عالية من هؤلاء الأطفال أفادوا عن عدم زواج كلا الوالدين للمرّة الثانية(86%)، مقابل 6% من الأطفال الذين أفادوا أنّ أحد الأبوين على الأقلّ قد تزوّج للمرة الثانية. في حين أفاد نحو 8% من الأطفال بأنّ الوالد متزوّج من أكثر من إمرأة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ تعدّد الزوجات مسموح

به دينياً[38] في ظلّ شروط صعبة جداً تكاد تقرب من الاستحالة (والتي لا تطبّق فعلياً)، وشرعياً لدى الطوائف الإسلامية؛ وهذا فضلاً عن أنّ مسألة تعدد الزوجات لا تزال من المسائل العادية والمألوفة في بعض المجتمعات التقليدية (نحو ثلثي حالات تعدّد الزوجات تمت معاينتها لدى السوريين، وعدد قليل من الحالات لدى اللبنانيين المنتمين إلى جماعات النّوَر وعرب البدو، في حين تمّت معاينة ما تبقى من هذه الحالات لدى الفلسطينيين).

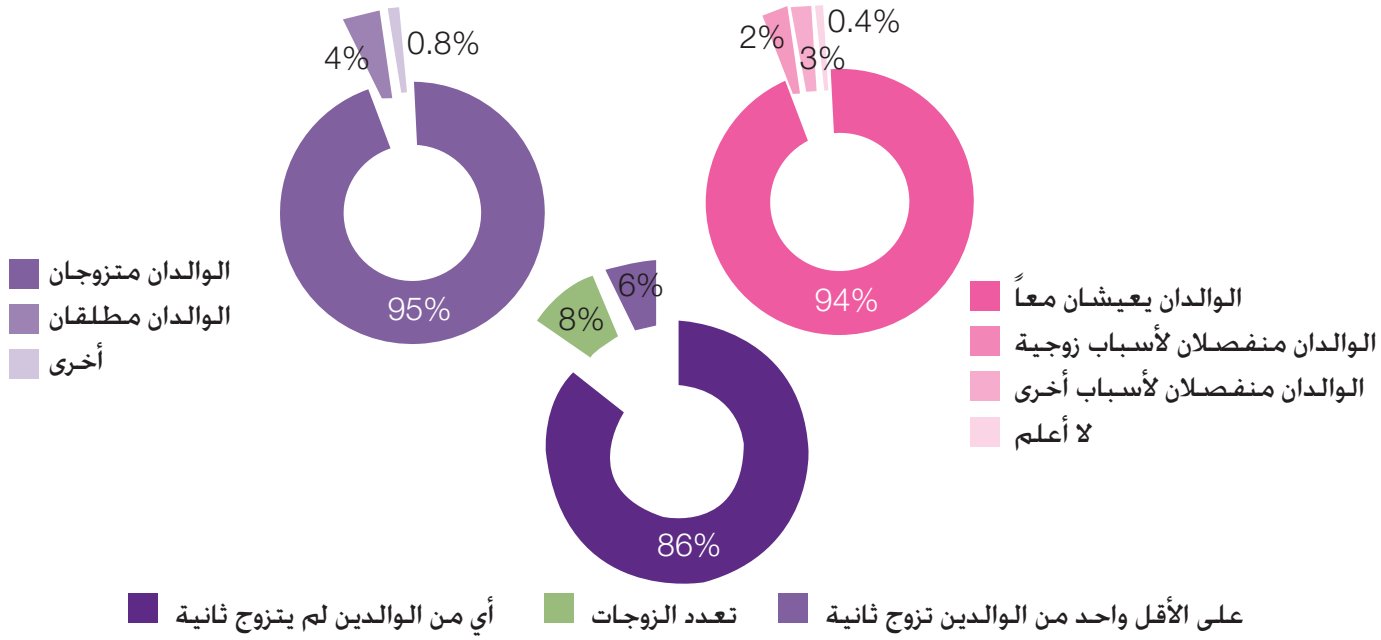

الرسم البياني رقم *26*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الأوجه المختلفة للوضعية الاجتماعية للأهل (الوالدين)

وفي الواقع، لم يلحظ أيّ أمر ملفت على صعيد الوضع العائلي للأهل، حتى في حالة تعدّد الزوجات، حيث يقيم معظم الأطفال مع والديهم (95%)، مما يؤدي إلى اعتبار أنّه فقط في 5% من حالات تعدّد الزوجات، ينفصل الأطفال عن والديهم أو يعانون من التفكك الأسري. وبالإجمال، فقط 6% من الأطفال الذين لديهم كلا الوالدين على قيد الحياة (تشكّل هذه الفئة نحو 4% من إجمالي العينة) يعانون من مشاكل تفكّك الأسرة، وبالتالي، يمكن إضافتهم إلى أولئك الذين فقدوا أحد الوالدين أو لا يعرفون ما إذا كان على قيد الحياة أو متوفٍ (30 % من إجمالي العينة كما هو مبيّن في الأقسام السابقة من الدراسة).

وإذا ما أضيفت، إفتراضياً، جميع حالات الأطفال الذين لا يعرفون وضعية أحد الوالدين،على الأقلّ، لجهة ما إذا كان على قيد الحياة أم لا، إلى حالات طلاق أو انفصال الوالدين، فإنّ النسبة الإجمالية لحالات التفكك الأسري الناجمة عن الطلاق والإنفصال وتعدّد الزوجات، والولادة خارج إطار الزواج، والزواج للمرّة الثانية (أي الحالات غير الناجمة عن الوفاة)، سوف تصل إلى حدود 12% من إجمالي العينة.

وأخيراً، تتكشّف بعض النتائج ذات الدلالة لدى مقارنة وضعية الأسرة (الوضعية الحيوية والوضع العائلي) مع فئات المساكن. ولهذا الغرض، تمّ تجميع الأطفال بحسب الحالات ضمن فئتين:فئة "الأسرة المفككة "، وتضمّ الأطفال الذين فقدوا أو لا يعرفون شيئاً عن مصير أحد الوالدين على الأقلّ، والأطفال الذين يعاني أهلهم من المشاكل الزوجية؛ وفئة "الوضع العائلي العادي أو الطبيعي"، وتضمّ كلّ الأطفال الذين أفادوا أنّ كلا الوالدين على قيد الحياة، ويقيمان معاً ضمن رابطة الزواج، أو خارجها. ومن ثمّ تمّ جدولة المعطيات الخاصة بهاتين الفئتين بحسب أنواع المساكن. وهكذا، تمّ التوصّل إلى الاستنتاج التالي:تميل نسبة الأسر ذات "الوضع العائلي الطبيعي أو العادي" إلى الإرتفاع،كلّما ارتقى نوع المسكن.

[38] وفقاً للشرع الإسلامي، يحقّ للرجل، في ظلّ شروط صعبة للغاية وتكاد تكون مستحيلة التحقق- بالزواج من أربع نساء في آنٍ معاً.

وتظهر النتائج أنّ كلّ الأطفال الذين يعيشون في الشارع، بالمعنى الضيّق للكلمة، يعانون من أشكال مختلفة من التفكك الأسري (100%)، وكذلك بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في الشارع، بالمعنى الأوسع للكلمة، حيث بلغت نسبة هؤلاء نحو 40%. وفي المقابل، تبيّن أنّ غالبية الأطفال الذين يعيشون في مساكن عادية (77%) ينتمون إلى الأسر ذات الوضع الطبيعي (أي الأسر التي لا تعاني من التفكّك).

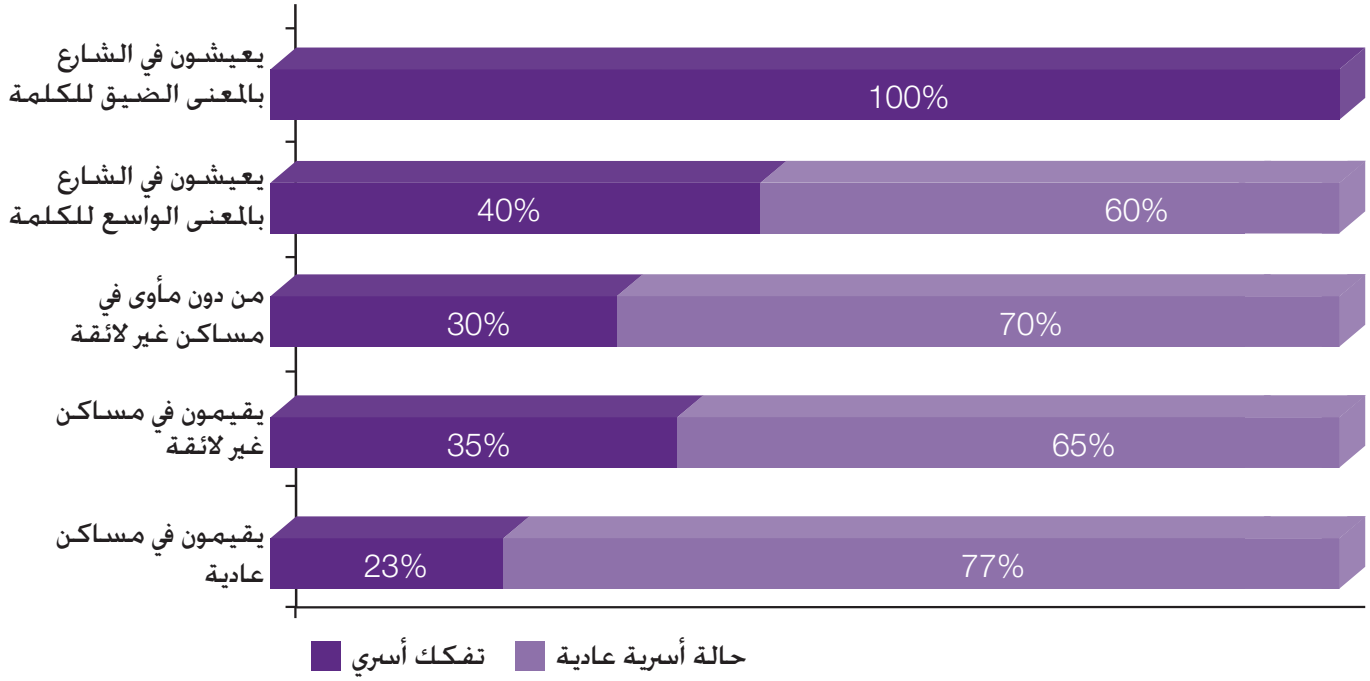

الرسم البياني رقم *27*: توزّع فئات الأسر بحسب فئات المساكن

وبالإجمال، تظهر النتائج المجمّعة أنّ غالبية الأطفال في الشوارع الذين يعيشون أوضاعاً أسرية طبيعية (59%)، يقيمون في مساكن، مقابل 41% منهم "بلا مأوى" بالمعنى الواسع للكلمة؛ أمّا على مستوى الأطفال الذين يعانون من التفكك الأسري، فقد بلغت نسبة الذين هم بلا مأوى نحو 57%، مقابل 43% منهم يقيمون في مساكن.

ج) أفراد الأسرة

80% من الأطفال في الشوارع يعيشون مع أفراد من الأسرة النواة.
2% فقط من الأطفال في الشوارع يعيشون لوحدهم.
7 أفراد، هو متوسط حجم الأسرة لدى الأطفال في الشوارع.
10 أفراد، هو متوسط حجم الأسرة لدى الأطفال في الشوارع الذين يعيشون مع "أصحاب العمل".

يشكّل الانفصال عن أفراد العائلة عاملاً إضافياً لتفكك الأسرة، سواء كان ذلك عمداً أو قسراً.

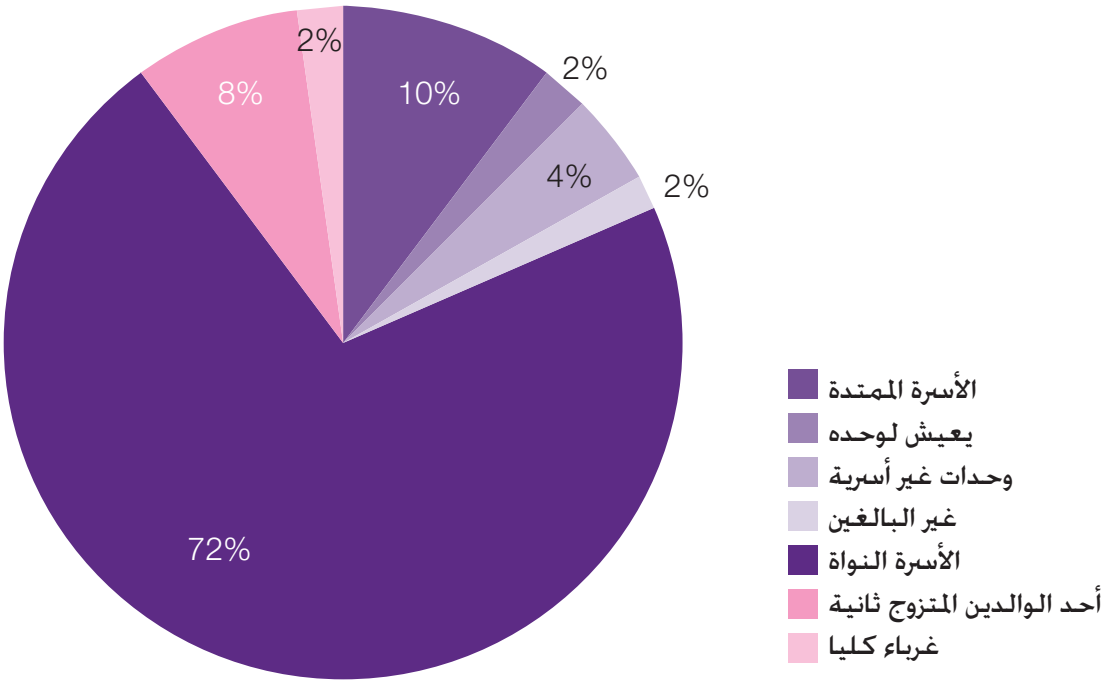

الرسم البياني رقم *28*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب أفراد الأسرة (الذين يقيمون معهم)

تظهر النتائج أنّ الغالبية العظمى من الأطفال في الشوارع يقيمون مع أفراد الاسر النواة (نحو 72%)، يليهم الأطفال الذين يقيمون مع أفراد من الأسرة الممتدة (10%)، ثمّ الأطفال الذين يقيمون مع زوج الأم /زوجة الأب- وفي كلتا الحالتين مع أفراد من أسرتهم النواة - حيث بلغت نسبتهم نحو 8%. وإذا أخذنا بالاعتبار الروابط العائلية الوثيقة بين أفراد الأسرة الممتدة، بما يتلاءم مع التقاليد والطابع البطريركي للأسر "الشرقية"، يمكن تجميع الفئات الثلاث المذكورة أعلاه ضمن فئة واحدة تحت عنوان :" الأطفال الذين يقيمون مع أفراد الأسرة"، والذين تبلغ نسبتهم نحو 91% من إجمالي العينة. (راجع الرسم البياني رقم *29*).

وفي المقابل، هناك مجموعة أخرى من الأطفال في الشوارع تتكوّن من الأطفال الذين يقيمون مع أقرانهم أو الأطفال في الشوارع آخرين (4%)، وأولئك الذين يقيمون مع غرباء عنهم، أي مع "الريّس" أو عند صاحب العمل الذي يستخدمهم في الشوارع (2%)، فضلاً عن الأطفال الذين يقيمون في وحدات سكنية مشتركة مع غير الأقارب (1%). وهنا أيضاً يمكن تجميع هذه الفئات الثلاث ضمن فئة واحدة تحت عنوان:"الأطفال الذين يقيمون مع غرباء"، والذين تبلغ نسبتهم نحو 7% من إجمالي العينة.

أمّا الفئة الثالثة فتتكوّن من الأطفال في الشوارع الذين يعيشون بمفردهم (2%). وهي، مثل الفئة السابقة، تضمّ الأطفال الذين تمّ التخلي عنهم والأطفال الذين انفصلوا عن عائلاتهم.

وتظهر النتائج أيضاً أنّ كلّ الأطفال في الشوارع الذين يعيشون بمفردهم، يعانون التفكك الأسري (100%)؛ في حين تنخفض هذه النسبة إلى نحو 76% لدى الأطفال الذين يقيمون مع الغرباء. ويسجّل التفكّك الأسري أدنى مستوياته بين الأطفال الذين يقيمون مع أسرهم، لتبلغ نحو 29%.

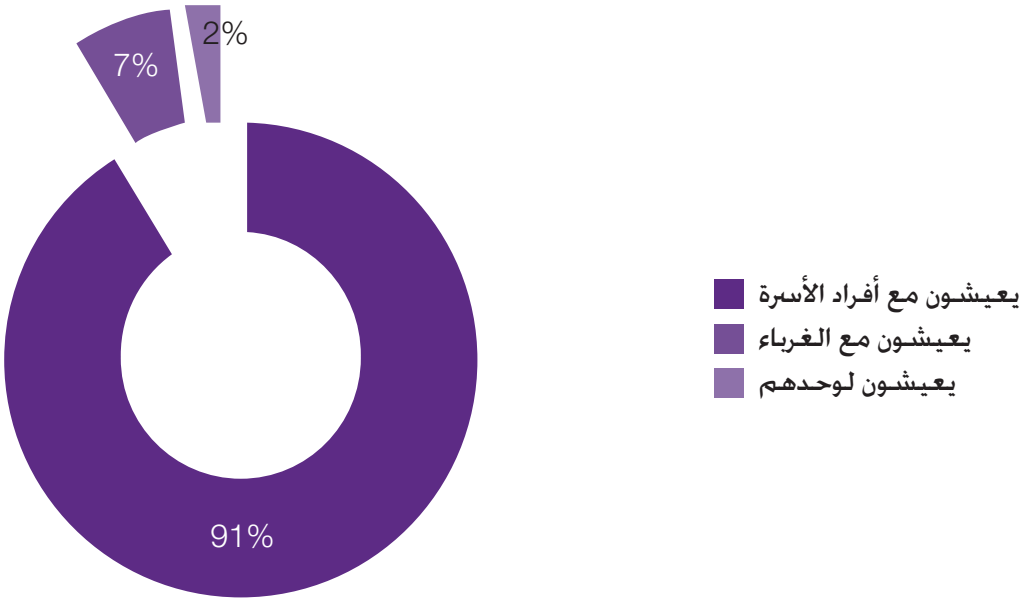

الرسم البياني رقم 29: توزّع العينة بحسب الفئات الثلاث للأسرة

ولدى مقارنة أفراد الأسرة بنوع المسكن، تبيّن انّ أكثر من نصف الأطفال الذين يعيشون في الشوارع،بالمعنى الضيق للكلمة، يعيشون بمفردهم (52%). وتجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء الأطفال يشكّلون نحو 69% من إجمالي الأطفال الذين يعيشون بمفردهم. ويعيش جزء كبير من هؤلاء الأطفال- الذين يعيشون في الشوارع، بالمعنى الضيّق للكلمة- ضمن مجموعات مع غرباء عنهم ويقيمون علاقات مع أقرانهم من الأطفال في الشوارع (38%). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين يعيشون مع أفراد من أسرتهم من إجمالي الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، بالمعنى الضيّق للكلمة،لا يتعدّى 10%.

يتغيّر هذا الوضع جذرياً عندما يتعلّق الأمر بالأطفال الذين يعيشون في الشوارع، بالمعنى الواسع للكلمة. ويلحظ، في بادىء الأمر، انخفاضاً حاداً بحصة الأطفال الذين يعيشون بمفردهم لتبلغ ما يقارب 1% (تميل هذه الشريحة من الأطفال الذين يعيشون بمفردهم للتلاشي كلّما ارتقى نوع المسكن؛ باستثناء وحيد على مستوى المساكن غير اللائقة حيث سجّل وجود حالتين من الأطفال الذين يعيشون بمفردهم). وكذلك الأمر بالنسبة للأطفال الذين يعيشون مع غرباء في الشوارع، بالمعنى الواسع للكلمة، حيث انخفضت نسبتهم إلى نحو 7% (وتميل هذه الشريحة من الأطفال أيضاً إلى التلاشي كلّما ارتقى نوع المسكن). وتجدر الإشارة إلى أنّ الغالبية الساحقة من الأطفال الذين يعيشون في الشارع، بالمعنى الواسع للكلمة، يقيمون مع أفراد من أسرتهم (91%). وتصل هذه النسبة إلى ذروتها لدى الأطفال الذين يقيمون مع أسرهم في مساكن عادية (95%)، ولدى الأطفال الذين يقيمون في مساكن غير لائقة (96%).

وإذا ما نظرنا من زاوية مختلفة، نجد أنّ الأطفال "بلا مأوى" يشكّلون نحو 88% من الأطفال في الشوارع الذين يعيشون بمفردهم. وتنخفض هذه النسبة إلى 60% لدى الأطفال الذين يعيشون مع غرباء، وتصل إلى أدنى مستوياتها لدى الأطفال الذين يعيشون مع أفراد من أسرتهم، لتبلغ نحو 44%.

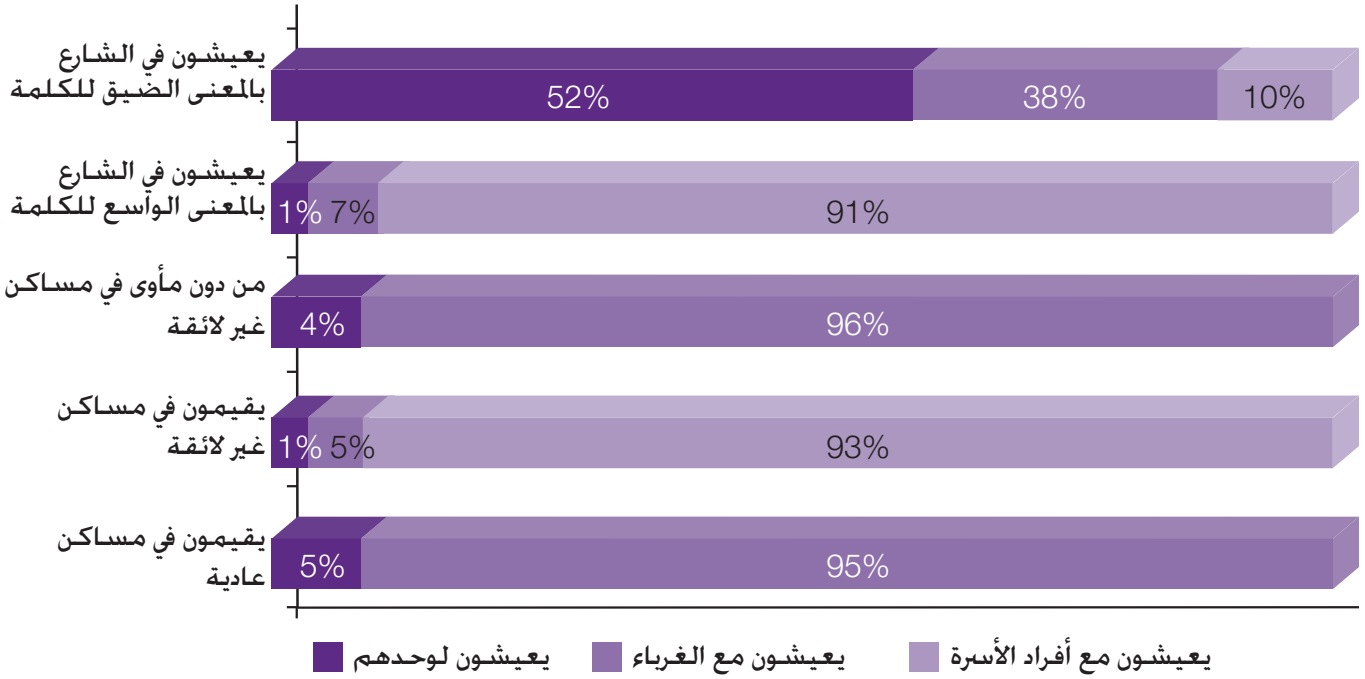

الرسم البياني رقم *30*: توزّع فئات أفراد الأسرة بحسب فئات المساكن

وبشكلٍ عام، بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة نحو 7 أفراد للأسرة الواحدة، وهو معدّل يفوق إلى حدّ كبير المعدّل الوطني(4،23 فرداً للاسرة الواحدة[39]). يتدرّج العدد من فرد واحد، لدى الأطفال الذين يعيشون بمفردهم (2%)، إلى أن يصل إلى أقصاه أي 26 فرداً (0،5%). وتنخفض نسبة الذين يعيشون بشكلٍ ثنائي لتسجّل نحو 1%، ثم تعود النسب فترتفع مع معدّل 3 أفراد للأسرة الواحدة(3%)، وتستمر بالارتفاع بشكلٍ مطرد حتى تبلغ ذروتها عندما يصل عدد أفراد الأسرة إلى 6 أفراد (26%). ومن ثمّ تبدأ النسب بالانخفاض تدريجياً إلى أن تصل إلى 0،4% مع معدّل 14 فرداً للأسرة الواحدة. وعند هذا الحدّ، يستمر المعدّل بتسجيل تقلّبات ولكن بمستويات هامشية تتراوح بين حدّ أدنى يوازي 0،1 % وحدّ أقصى يوازي 1،2%.

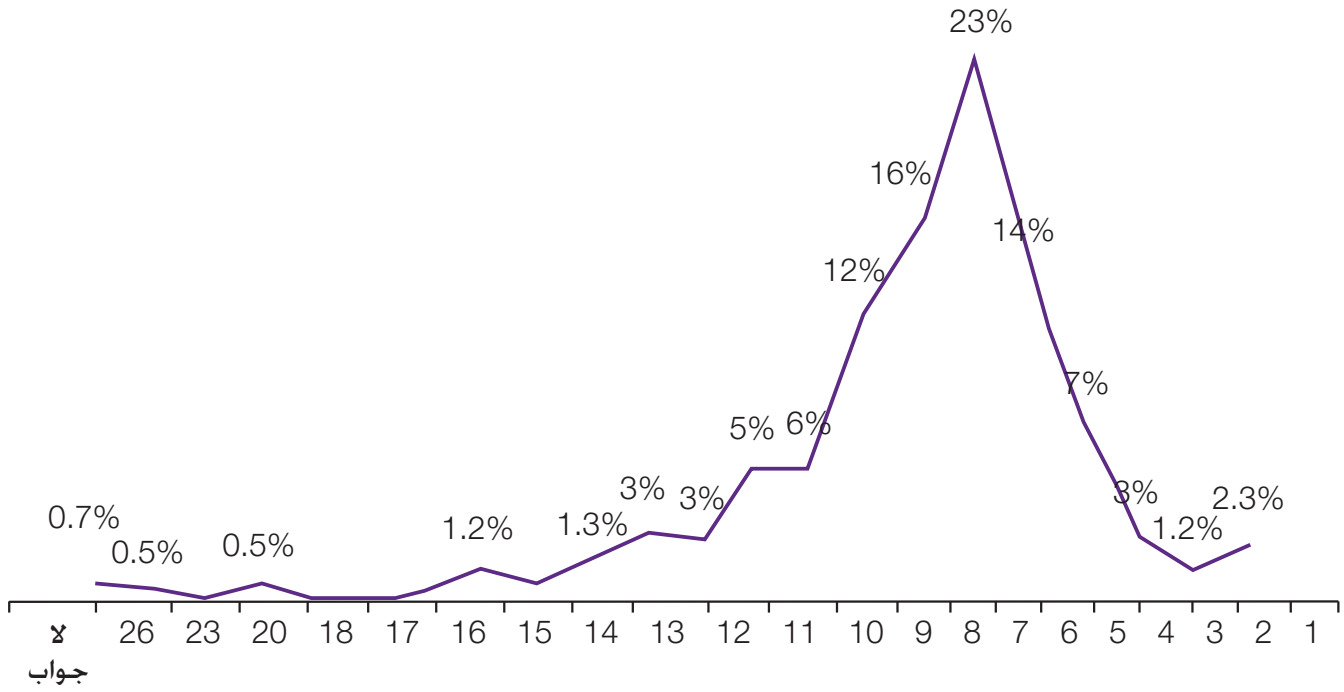

الرسم البياني رقم *31*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عدد أفراد الأسرة

[39] المصدر: الأوضاع المعيشية للأسر- المسح الوطني للأوضاع المعيشية للأسر – 2004 الإدارة المركزية للإحصاء.

بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة على مستوى إجمالي عدد أفراد العينة 7،7 فرداً للأسرة الواحدة. ويتفاوت هذا المعدّل بحسب نوع المسكن، وينحى منحىً تصاعدياً كلّما تحسّنت نوعية هذا المسكن. وقد سجّلت أدنى المتوسطات لدى الأطفال الذين يعيشون في الشارع، بالمعنى الضيّق للكلمة، حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة نحو 1،5 أفراد لدى الأطفال الذين يعيشون في المركبات، ونحو 2،7 أفراد لدى الأطفال الذين يعيشون على الأرصفة وتحت الجسور وفي القفار..الخ. ويرتفع متوسط عدد أفراد الأسرة إلى نحو 5 أفراد لدى الأطفال الذين يقيمون في وحدات غير سكنية، ليرتفع بشكلٍ طفيف لدى أولئك الذين يقيمون في المباني قيد الإنشاء (5،6 أفراد). ويستمرّ هذا المتوسط بالارتفاع لدى الأطفال الذين يقيمون في غرف مستقلّة والمساكن المرتجلة ليسجّل نحو 5،6 أفراد و6،6 أفراد، بالتتابع؛ ليصل إلى نحو 7،2 أفراد لدى الذين يقيمون في مآوٍ مشتركة، متخطياً المتوسط العام المسجّل على مستوى العينة. وقد سجّل أعلى المتوسطات لدى أولئك الذين يقيمون في مساكن لائقة (7،9 أفراد لدى الذين يقيمون في شقق سكنية، 9،1 فرداً لدى الذين يقيمون في منازل مستقلّة. مما يشير إلى أنّه، حتى عندما يقيم الأطفال في الشوارع في مساكن عادية، فإنهم يعانون من ظروف معيشية غير لائقة نظراً لارتفاع عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد.

ومن الملفت أنّ الأطفال " بلا مأوى" (الذين يعيشون في الشوارع،بالمعنى الضيّق للكلمة)، قد يعيشون في مجموعات أو يتساندون معاً مشكّلين عصابات صغيرة يدافعون من خلالها عن بعضهم البعض. وتجدر الإشارة إلى أنّ ثلثي هذه الفئة من الأطفال تقريباً يعيشون بمفردهم (63%)، مع تسجيل حالتين يعيش فيها الطفل في الشارع مع أفراد من أسرته، في حين أنّ الثلث المتبقي يعيش مع الأطفال في الشوارع آخرين غرباء عنهم بالكامل.

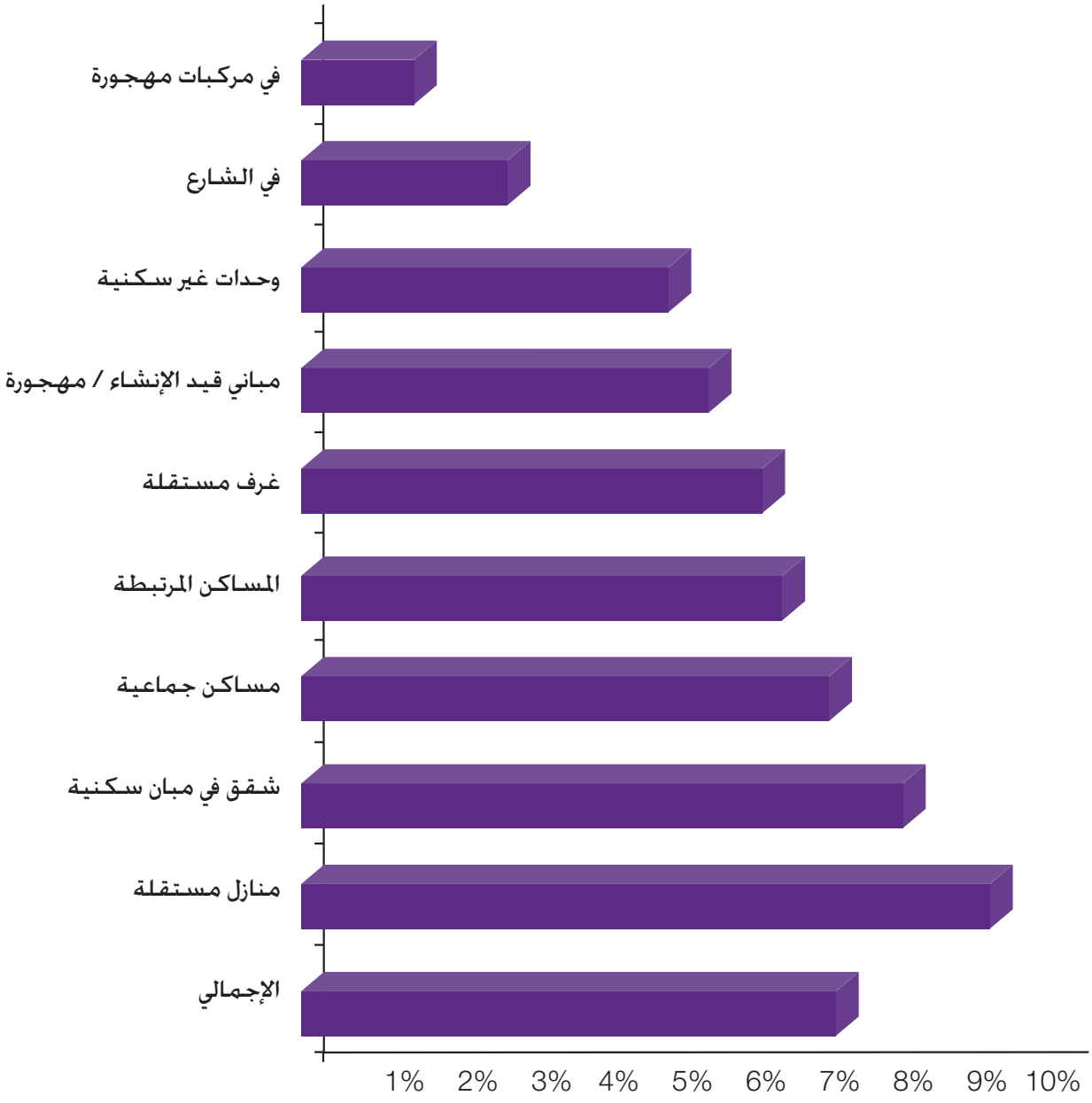

الرسم البياني رقم *32*: متوسط عدد أفراد الأسرة بحسب نوع المسكن

يتفاوت متوسط عدد أفراد الأسرة أيضاً بحسب الجنسية والمجموعات الإثنية. وقد سجّلت أدنى هذه المتوسطات (5،25 فرداً) في فئة الجنسيات "الأخرى" (تتمثّل بعدد قليل من الأطفال في معظمهم من الجنسية العراقية)، وأعلاها (8،38 فرداً) في فئة الفلسطينيين القادمين من سوريا. وفي جميع الحالات، وبغض النظر عن التمييز بين الجنسيات، بلغت المتوسطات لدى كافة المجموعات المصنفة بحسب الجنسية مستويات أعلى من المتوسط المسجّل على المستوى الوطني. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، هي كالآتي:

أ) تدفق أعداد النازحين في ظلّ تفاقم الأزمة السورية. فقد اجتمع بعض هؤلاء النازحين ليتشاركوا معاً في المسكن، سواء مع أفراد من الأسرة الممتدة أو – في بعض الحالات - مع معارف آخرين (التشارك بالسكن في منزل مستقل أو شقة مع الأصدقاء، أو الجيران، أو أقرباء مختلفين)، أو حتى مع غرباء (الذين لجأوا إلى المخيمات الفلسطينية). ويتفاقم الوضع غالباً لدى النازحين الفلسطينيين القادمين من سوريا الذين لجأوا إلى أقاربهم من فلسطينيي لبنان الذين يعانون بالأساس من الظروف المعيشية المتردية في المخيمات الفلسطينية (سجّل لدى فلسطينيي سوريا أعلى متوسط لعدد أفراد الأسرة، حيث بلغ نحو 8،4 أفراد).

ب) من المتعارف عليه أنّ عدد أفراد الأسرة يميل إلى التصاعد كلّما تدنّى مستوى الفئة الاجتماعي التي تنتمي إليها الأسرة. فنجد أنّ الأسر الأكثر فقراً هي الأسر الأكبر من حيث عدد أفرادها. وتجدر الإشارة إلى أنّه سجّل، أيضاً، لدى كافة فئات الأطفال في الشوارع الذين نشأوا في لبنان (حاملي الجنسية اللبنانية، والنّوَر، و"عديمي الجنسية)، متوسطات لعدد أفراد الأسرة أعلى من المتوسط الوطني (6،4، و6،5، و7،5، بالتتابع).

ج) تتآزر بعض فئات الأطفال في الشوارع للعيش معاً، فتشكّل مجموعات تستند إلى العلاقات والروابط التي نشأت بينهم خلال تجربتهم في الشارع. في حين يقع آخرون فريسة مجموعات تستغلّهم في أنشطة التسوّل المنظّمة، التي يجرّمها ويعاقب عليها القانون (قانون العقوبات[40] ، قانون رقم 164 [41]). ويميل هؤلاء الأطفال إلى العمل معاً في ظروف سيئة، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد أفراد الأسرة بشكلٍ ملحوظ. أمّا لدى الأطفال الذين يقيمون مع رئيسهم أو صاحب عملهم، فقد تراوح عدد أفراد الأسرة بين 4 أفراد و20 فرداً، أيّ بمتوسط يكاد يتجاوز 10 أفراد للأسرة الواحدة.

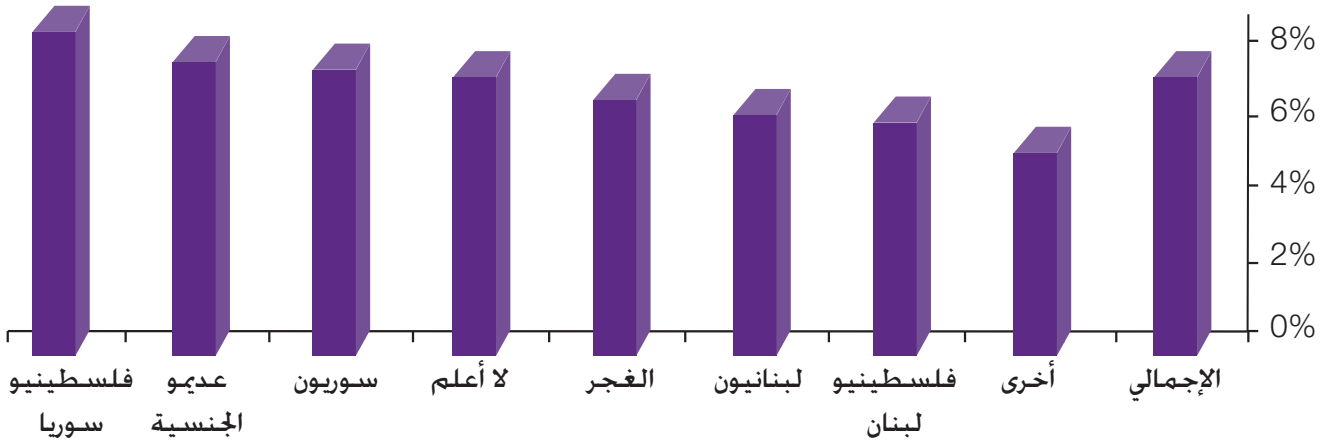

الرسم البياني رقم 33: متوسط عدد أفراد الأسرة بحسب الجنسية / الإنتماء الإثني أو العرقي

د) أفراد الأسرة العاملين

61% من أفراد أسر الأطفال في الشوارع يعملون (بمعدل وسطي يبلغ 4.3 فرد للأسرة).
43% من أفراد أسر الأطفال في الشوارع يعملون في الشارع (بمعدل وسطي يبلغ 3 أفراد للأسرة).

تظهر النتائج أنّ نحو 4،3 – وسطياً- من المتوسط الإجمالي لعدد أفراد الأسرة (7،07 أفراد)، هم من العاملين، أي ما يوازي 61% من إجمالي عدد أفراد الأسرة الواحدة. كما تظهر أنّ نحو 71% من الأفراد العاملين يعملون في الشوارع (بمعدّل وسطي يبلغ نحو 3،07 أفراد أو بكلام آخر بنسبة 43% من مجموع عدد أفراد الأسرة).

[40] المادتان 617 و618 من قانون العقوبات اللتان تنصان على معاقبة أيّ شخص بالغ / الأهل يدفع قاصراً دون الثامنة من عمره إلى التسوّل/العمل في الشوارع. قانون العقوبات (المرسوم رقم 340) الصادر بتاريخ 1 آذار 1943.

[41] المادة 586 (5) التي تنص على عقوبات أكثر صرامة لجرائم الاتجار والاستغلال التي تجبر الأطفال على المشاركة في مخالفة القانون، والدعارة، والاستغلال الجنسي، والتسوّل، والاسترقاق، والعمل القسري، وتجنيدهم في النزاعات المسلّحة، وتوريطهم في أعمال إرهابية ونزع الأعضاء. القانون رقم 164 الصادر بتاريخ 14 آب 2011.

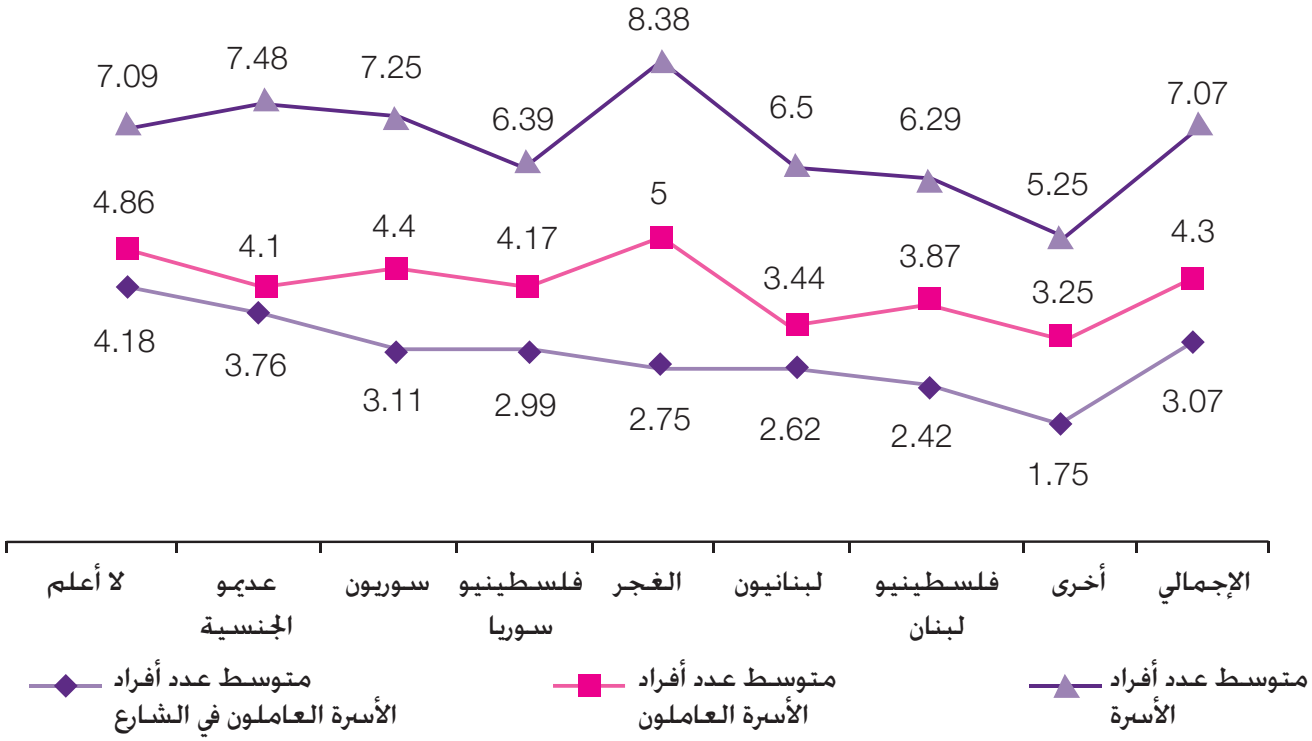

الرسم البياني رقم *34*: متوسط عدد أفراد الأسرة بحسب العمل والجنسية

سجّل لدى فئة الأطفال الذين لا يعرفون إلى أيّ جنسية ينتمون أعلى معدّل لأفراد الأسرة العاملين من إجمالي عدد أفراد الأسرة (69%). كما سجّل لدى هذه الفئة من الأطفال، أيضا، أعلى معدّل من العاملين في الشوارع من إجمالي عدد أفراد الأسرة (59%). أمّا فئة "عديمي الجنسي" فقد سجّلت أعلى نسبة من الأفراد العاملين من إجمالي عدد أفراد الأسرة.(لمزيد من المعلومات حول العاملين في الشوارع بحسب كلّ من الجنسية (راجع الرسم البياني رقم *35*).

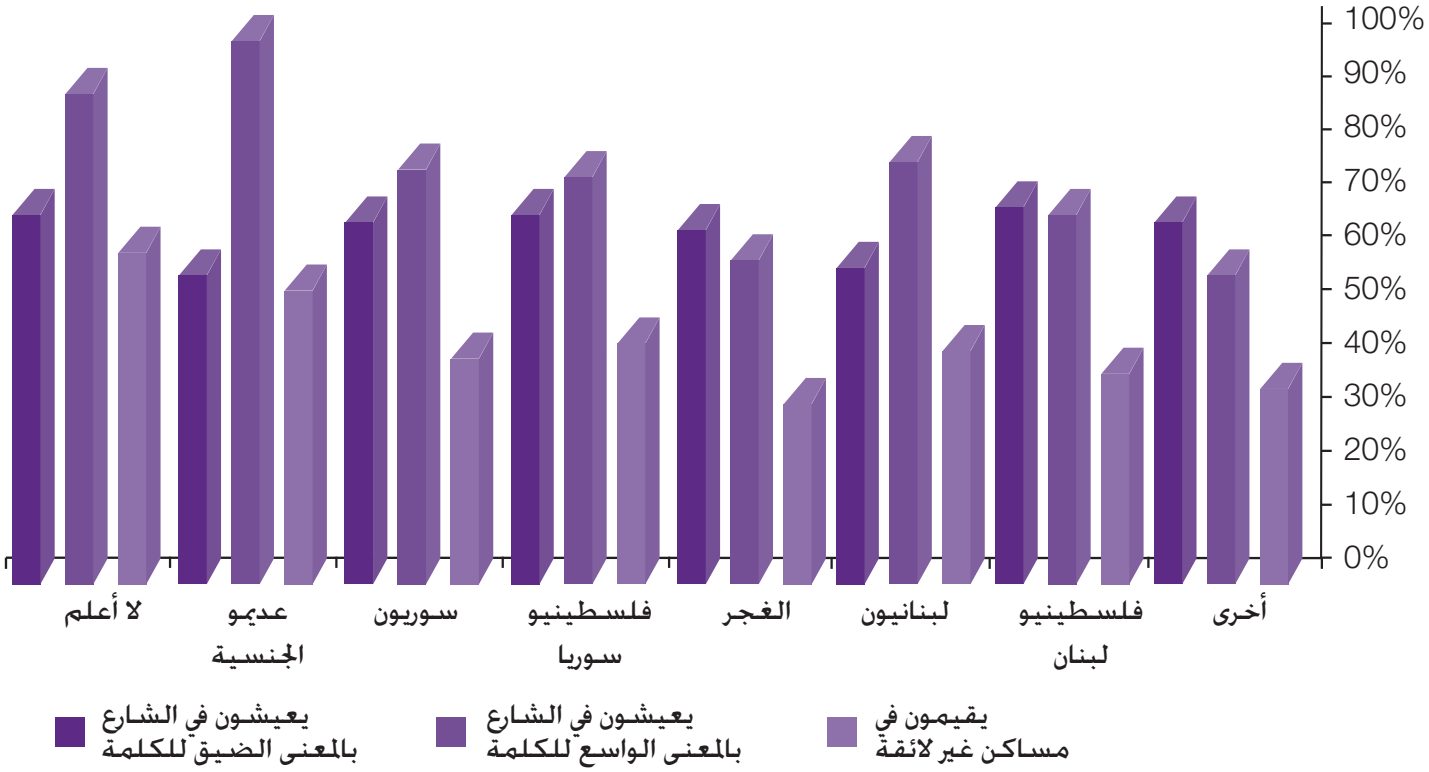

الرسم البياني رقم *35*: نسب أفراد الأسرة العاملين من إجمالي عدد أفراد الأسرة، ونسب أفراد الأسرة العاملين في الشوارع من إجمالي عدد

العاملين في الأسرة، بحسب الجنسية

ه) ربّ الأسرة

54% من الأطفال في الشوارع لديهم الأب هو رب الأسرة.
7% من الأطفال في الشوارع يقومون بدور رب الأسرة.

وفي ما يتعلّق بربّ الأسرة، تبيّن النتائج أنّه لدى أكثر من نصف الأطفال في الشوارع الأب هو ربّ الأسرة (54%). وفي ما عدا ذلك، نجد أنّ ربّ الأسرة قد يكون، سواء فرد من أفراد الأسرة النواة كالأمّ (في 10 % من الحالات)، أو احد الأشقاء أو الشقيقات (في 8% من الحالات)، أو في بعض الحالات القليلة قد يكون زوج الأم أو زوج الأب (2%)؛ أو قد يكون أحد أفراد الأسرة الممتدة، مثل الخال/ الخالة أو العمّ/العمّة (6%)، الجد أو الجدة (2%):أو حتى أن يكون أحد الأقرباء البعيدين (2%).

هذا بالإضافة إلى أنّ 7% من الأطفال في الشوارع الذين تمّ استجوابهم هم أنفسهم أرباب أسرهم، سواء كانوا يعيشون بمفردهم (منفصلون عن العائلة) أو مع أسرهم أو حتى مع غرباء عنهم (في مآوٍ جماعية أو مع الأطفال في الشوارع آخرين). وبلغت نسبة الأطفال الذين أفادوا عن عدم وجود ربّ أسرة نحو 5%، ومن ضمنهم الأطفال الذين لا يزالون يعيشون مع أفراد من أسرتهم النواة (في أغلب هذه الحالات، يتبيّن أنّ كلا الأبوين متوفيان). وثمّة بعض الحالات التي يكون فيها أحد الغرباء عن العائلة هو ربّ الأسرة (4%)، وفي أكثر من نصف هذه الحالات يكون هذا الغريب الريّس أو صاحب العمل، في حين أنّ ربّ الأسرة في أغلب الحالات المتبقية هو طفل آخر من الأطفال في الشوارع.

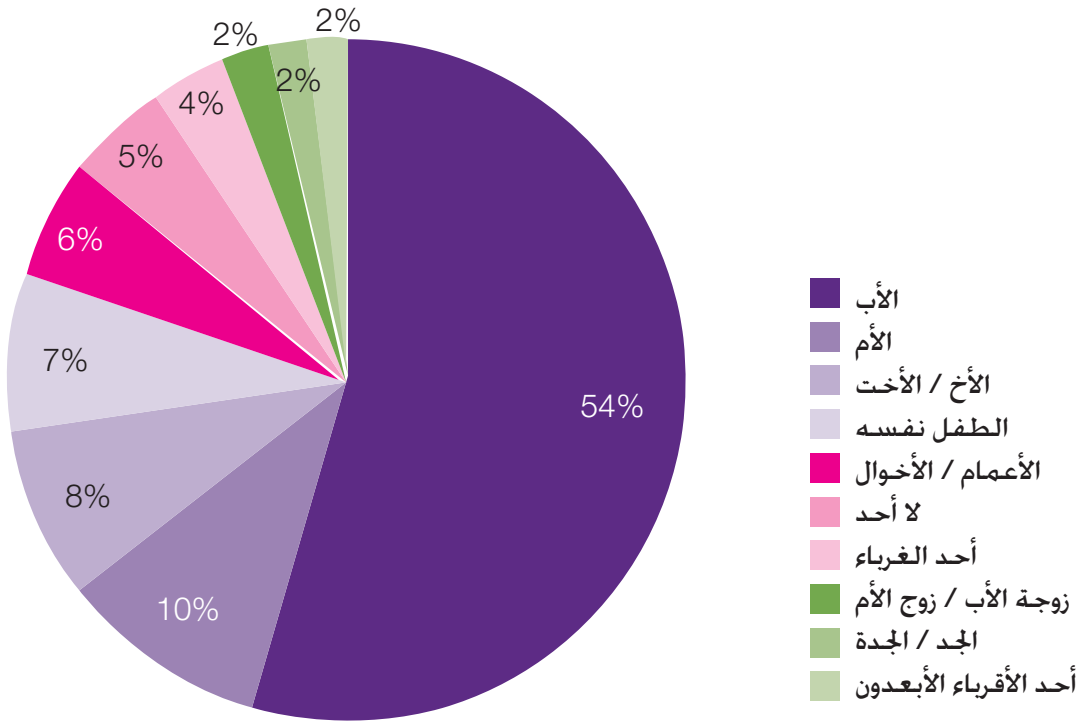

الرسم البياني رقم 36: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب ربّ الأسرة

و) التواصل مع الأسرة

44% من الأطفال في الشوارع الذين لا يعيشون مع أفراد أسرتهم النواة، يحافظون على التواصل مع عائلاتهم.
99% من الأطفال في الشوارع الذين لديهم حالة أسرية عادية، يحافظون على التواصل مع عائلاتهم.

سئل الأطفال في الشوارع الذين لا يقيمون مع أفراد أسرتهم النواة عمّا إذا كانوا لا يزالون على اتصال بأهلهم أم لا؟ وفي حال الإيجاب، سئلوا عن وتيرة هذا الاتصال.

وقد أظهرت النتائج أنّ غالبية الأطفال الذين لا يقيمون مع أسرهم (يشكّلون نحو 28% من إجمالي العينة) لا تربطهم أيّ علاقة بأسرهم على الإطلاق (56%)، إمّا بسبب فقدان الاتصال بأسرهم (47%)،أو بسبب التفكك الأسري (9%).

أمّا الجزء المتبقي فقد توزّع على الشكل التالي:نحو 10% يتصلون بأسرهم أسبوعياً، ونحو 20% يتصلون شهرياً، في حين تبلغ نسبة الأطفال الذين لا يتصلون إلاّ نادراً بأسرهم نحو 13% (سواء في المناسبات أو مرة إلى مرتين في السنة على الأكثر)

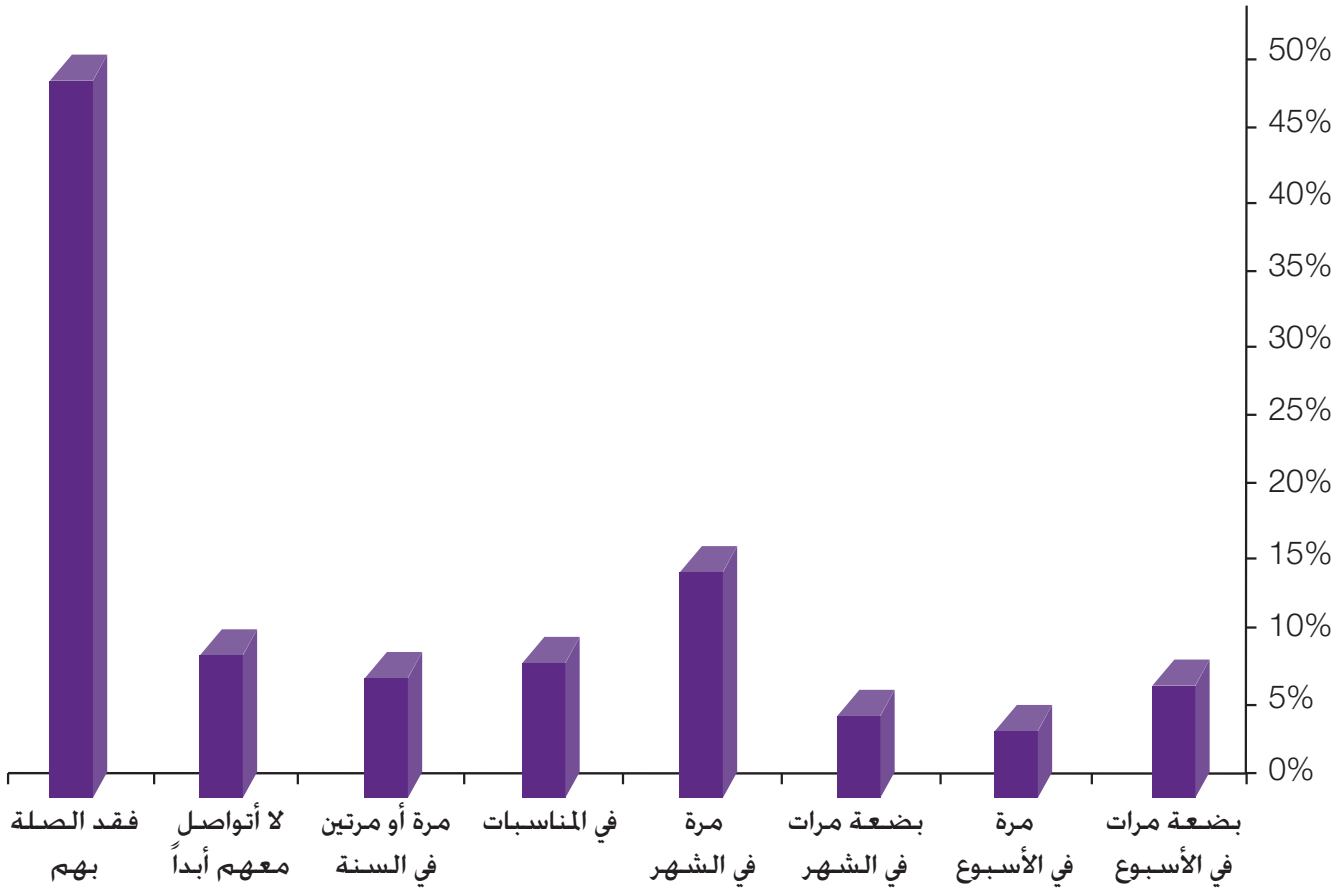

الرسم البياني رقم *37*: وتيرة الاتصال بالأسرة، بالنسبة للأطفال الذين لا يقيمون مع أسرهم

ولكن إذا أخذنا العينة بأكملها بالحسبان، واعتبرنا أنّ الأطفال الذين يقيمون مع أسرهم هم أساساً على تواصل معها، عندئذٍ يمكن إضافة هذه الفئة الأخيرة إلى فئة الأطفال الذين يحافظون على شكلٍ من أشكال التواصل مع أسرهم. وبالتالي، تظهر النتائج أنّ نحو 91% من الأطفال في الشوارع هم على صلة بأسرهم، في مقابل 9% من الأطفال الذين ليسوا على صلة بتاتاً بأسرهم (7% من هؤلاء فقدوا الاتصال بأسرهم و2% لا يريدون الاتصال بهم).

ويلحظ أنّ ثمّة ترابط وثيق بين فقدان الاتصال بأفراد الأسرة والتفكك الأسري. فقد أظهرت النتائج أنّ ما يقارب ربع الأطفال الذين يعانون من أحد أشكال التفكك الأسري لا يتواصلون مع أسرهم (24%). وفي المقابل، يتبيّن أن نحو 99% من الأطفال الذين يعيشون في ظروف عائلية طبيعية يبقون على تواصل مع أسرهم.

وبصورة مماثلة، تبيّن النتائج أنّ نحو 98% من الأطفال الذين يعيشون مع أفراد من أسرتهم (بما في ذلك الأسرة الممتدة) يبقون على تواصل مع أسرتهم النواة. ومن الملفت أنّ هذه النسبة تنخفض إلى أقلّ من الثلث لدى الأطفال الذين يقيمون مع غرباء عنهم (31%)، وتسجّل أدنى مستوياتها لدى الأطفال الذين يعيشون بمفردهم (6%).

ومن منظور آخر، فإنّ غالبية الأطفال "بلا مأوى" لا يقيمون أيّ علاقة مع أسرهم (66%). في حين يحافظ جزء قليل منهم نسبياً على أشكال من التواصل مع أسرهم (44%). وفي المقابل، فإنّ غالبية الأطفال الذين يقيمون في مساكن يتواصلون مع أسرهم (56%)، في حين أنّ 34% منهم لا يتواصلون مع أسرهم.

4- التعليم

أ) مستوى الأمية

42% من الأطفال في الشوارع أميون.
52% من الأطفال في الشوارع الإناث أميات.
32% من الأطفال في الشوارع يجيدون القراءة بشكل جيد أو مقبول.

أظهرت النتائج أنّ نحو ما يزيد عن 42% من الأطفال في الشوارع هم أميون لا يجيدون الكتابة أو القراءة. وهي نسبة تعادل نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق (40%). إلاّ أنّ ذلك لا يعني أن الأطفال الذين التحقوا بالمدارس يجيدون القراءة والكتابة. فقد بيّنت الدراسة أنّ نحو ثلث أطفال العينة فقط اكتسبوا مهارة القراءة بمستويات جيدة أو مقبولة (32%)، ونحو 29% منهم يجيدون الكتابة، وإن بمستويات متفاوتة ومحدودة. وهذا يعني أنه حتى الأطفال الذين تمكنوا من الالتحاق بالمدرسة، إمّا أنهم تسربوا في سنّ مبكرة، أو أن ظروفهم شكّلت عائقا أمام تقدّمهم ونجاحهم، أو أنّهم لم يتلقوا نوعية جيدة من التعليم. ولكن، نظراً إلى أنّ هؤلاء الأطفال، في الواقع، يعملون ويتعاملون مع الأموال يومياً، فإنّ ما يفوق الثلثين منهم يتمتّعون بمهارات حسابية، وإن بمستوات متفاوتة.

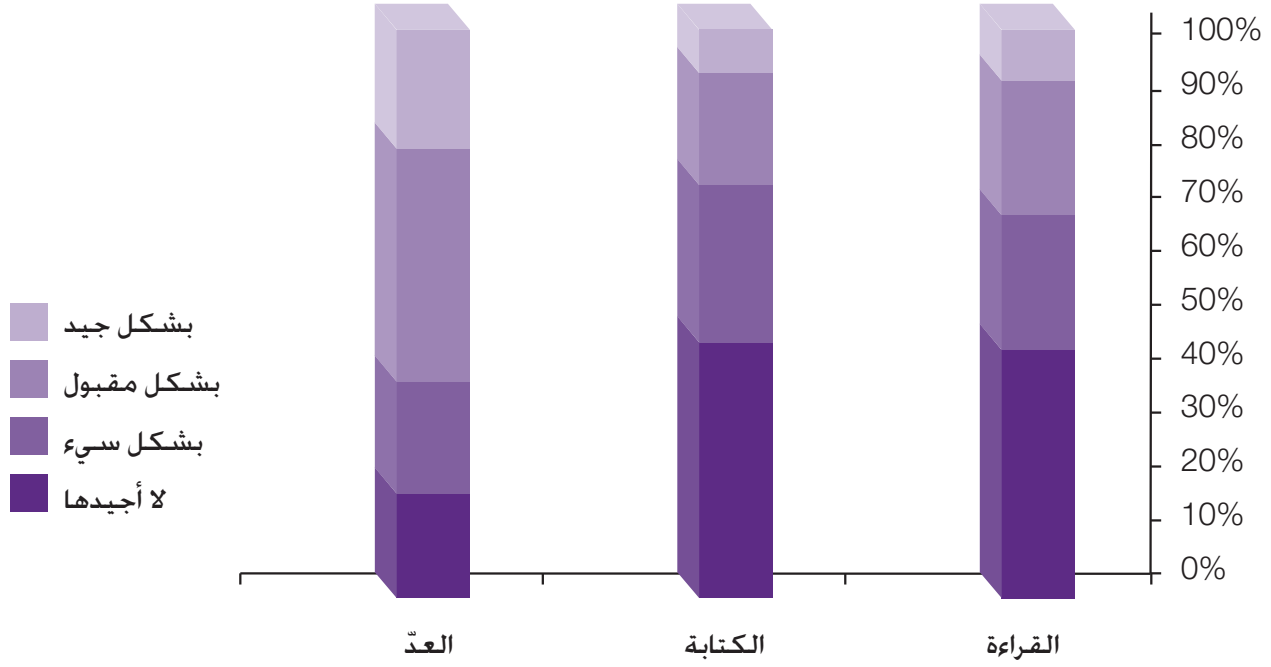

الرسم البياني رقم 38: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب مستوى جودة القراءة والكتابة والحساب

بمقدار ما تبدو هذه النتائج صادمة، فإنّ معدلات الأمية هي أسوأ بكثير على مستوى النوع الاجتماعي. فقد أظهرت النتائج أنّ أكثر من نصف عدد الإناث من الأطفال في الشوارع (52%) لا يجيدون القراءة والكتابة على الإطلاق، مقابل 38% من الذكور. وعلى الرغم من أنّ الأطفال في الشوارع، بشكلٍ عام، يكتسبون مهارات حسابية بمستويات أفضل من القراءة والكتابة، فإنّ نسبة الإناث الذين لا يجيدون الحساب هي مرتفعة جداً، حيث أنّ طفلة واحدة لكلّ أربع أطفال من الإناث لا تجيد الحساب على الإطلاق (24%)، بما يوازي، على هذا الصعيد، ضعف نسبة الأطفال من الذكور(11%).

ب) الالتحاق بالمدرسة

40% من الأطفال في الشوارع لم يلتحقوا بالمدرسة أبدا.
57% من الأطفال في الشوارع تسربوا من المدرسة.
62% من الأطفال في الشوارع الذين تعود أصولهم الى لبنان لم يلتحقوا بالمدرسة أبدا.
72% من الأطفال في الشوارع الذين يزاولون التسول لم يلتحقوا بالمدرسة أبدا.
9 سنوات و7 أشهر، هو متوسط عمر الأطفال في الشوارع عند تسربهم من المدرسة.

وتبدو هذه النتائج مفهومة تماماً متى كانت نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق توازي 40% من إجمالي عدد أطفال العينة، ونسبة الذين تسربوا من التعليم نحو 57%. وفقط 3% من الأطفال لا يزالون ملتحقين بالمدرسة ويعملون في الشوارع في آنٍ واحد. وهنا أيضاً يظهر عدم التكافوء بين الجنسين، حيث أنّ ما يوازي نصف عدد الإناث لم يسبق وأن التحقن بالمدرسة على الإطلاق (50%)، في مقابل ما يقارب ثلث الذكور. ومن اللافت أنّ نسبة الإناث اللواتي لا يزلن ملتحقات بالمدرسة حالياً (5%) هي أعلى من نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم حالياً (2%). وهذه الأرقام تعني أنّ معدّل الالتحاق لدى الذكور – في وقت معيّن- هو أعلى من معدّل الالتحاق لدى الإناث، في حين أنّ نسبة أكبر من الإناث يواصلن دراستهن؛ مما يشير إلى معدّل التسرب لدى الذكور (62%) هو أعلى، بشكلٍ ملحوظ، مقارنة بمعدّل تسرّب الإناث (45%). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من أنّ كلا الجنسين قد سجّلا معدلات عالية جداً من التسرب المدرسي، وأنّ الفرق في المعدلات بين الجنسين قد بلغ نحو 17 نقطة، فإنّ ذلك مردّه إلى أنّ الأطفال في الشوارع من الإناث هنّ، بالأساس، أقلّ حظاً من الذكور في ما يتعلّق بفرصة الالتحاق بالتعليم.

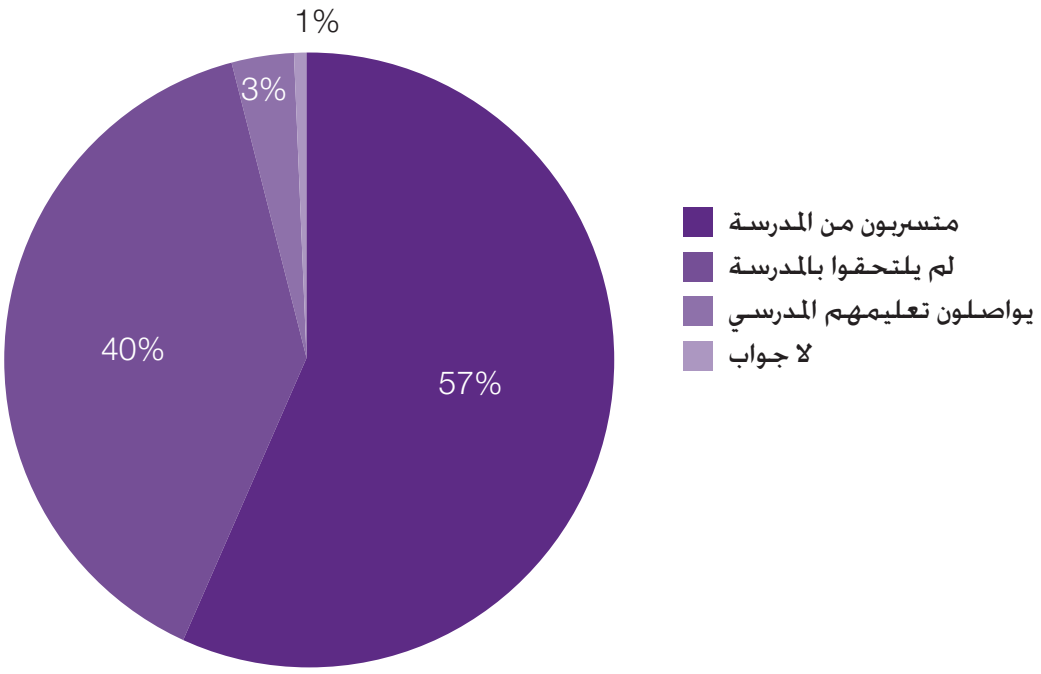

الرسم البياني رقم 39: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب التحاقهم بالمدرسة

ولدى جدولة معدلات الالتحاق بشكلٍ متقاطع مع فئات النشاط في الشوارع، برزت نتائج مثيرة للاهتمام. فقد تبيّن أنّ النسبة الأكبر من الأطفال في الشوارع الذين لم يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق، هم الأطفال المنخرطون في أنشطة التسوّل (72%)، في حين سجّلت أدنى النسب لدى الأطفال الذين يمارسون أنشطة التسوّل المقنّع (26%). ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة التسرّب لدى الأطفال الذين يمارسون أعمال التسوّل نحو 25%، في مقابل 71% لدى فئة الأطفال الذين ينشطون في أعمال التسوّل المقنّع.

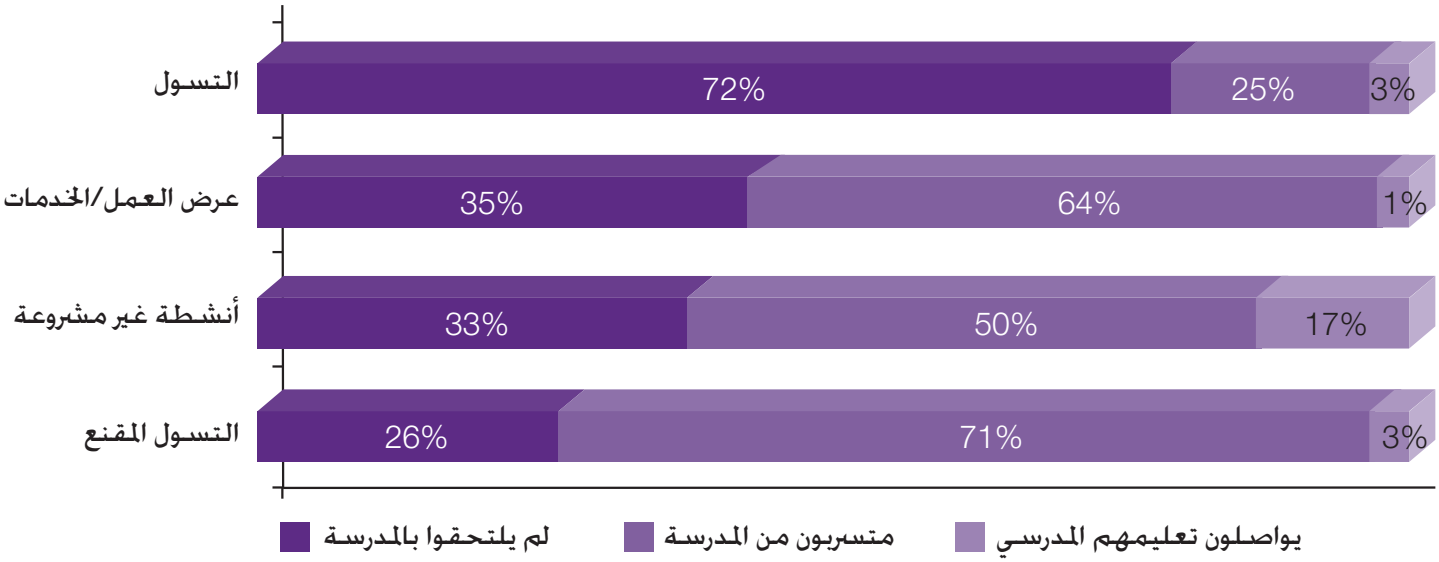

الرسم البياني رقم *40*: :توزّع معدلات الالتحاق بحسب نوع النشاط

كما أظهرت النتائج أنّ نحو ثلثي الأطفال (65%) قد تسرّبوا من المدرسة مؤخراً. في حين بلغت نسبة الأطفال الذين تسرّبوا قبل هذا التاريخ، أي منذ أكثر من أربع سنوات، نحو 35%. وبلغ متوسط فترة التسرّب (أيّ منذ كم من الوقت ترك الأطفال المدرسة) 3سنوات وثلاثة أشهر. أمّا متوسط عمر الأطفال المتسرّبين عندما تركوا المدرسة، فقد بلغ 9 سنوات و7 أشهر.

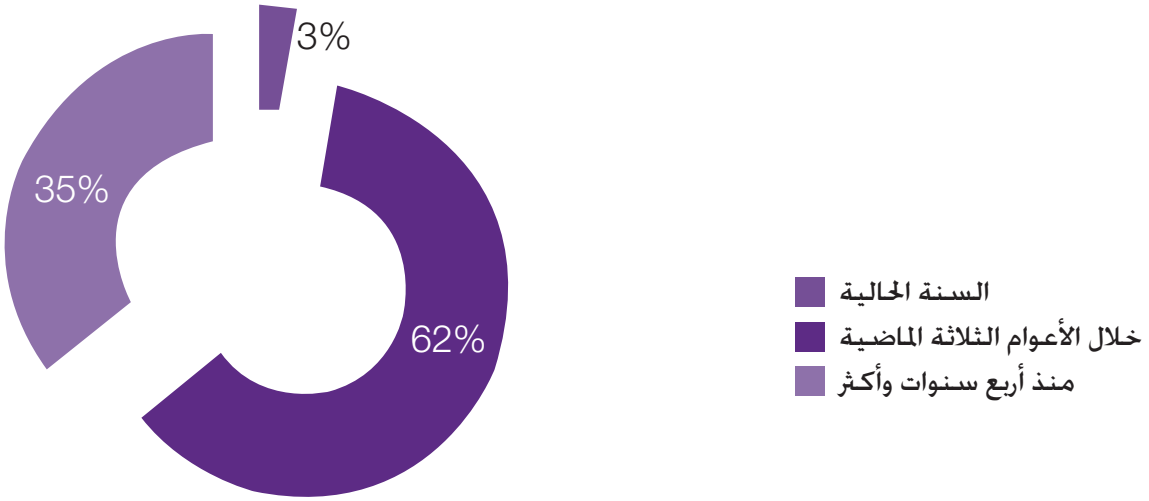

الرسم البياني رقم *41*: فترة التسرّب من المدرسة

ج) مستوى التحصيل العلمي

8% فقط من الأطفال في الشوارع قد تجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائية.
2% فقط من الأطفال في الشوارع الإناث قد تجاوزن مرحلة التعليم الابتدائية.
98% من الأطفال في الشوارع الذين يبلغون ما بين 15 و 17 سنة من العمر، لم يصلوا الى مرحلة التعليم الثانوية.

تبيّن الدراسة أنّ 50% من الأطفال في الشوارع لم يتعدّى تعليمهم المستوى الابتدائي، في حين أنّ 8% فقط بلغوا المرحلة المتوسطة (بالإضافة إلى بعض الحالات القليلة جداً من الأطفال الذين بلغوا المرحلة الثانوية). وأخذا بعين الاعتبار أن نسبة 40% أخرى ممن لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة، فإن إجمالي نسبة الأطفال في العينة الذين لم يتجاوزوا مستوى التعليم المتوسط قد بلغت حوالي 90%. أمّا على مستوى النوع

الاجتماعي، فتظهر النتائج أنّ 27% من الأطفال في الشوارع الإناث بلغن المستويات الأولى للمرحلة الابتدائية، مقابل 30% من الذكور. ويتزايد التفاوت بين الجنسين بصورة تناسبية كلّما ارتفعت مرحلة التعليم، حيث تتسع الفجوة بين الإناث والذكور في المستويات المتقدمة من المرحلة الابتدائية (17% من الإناث بلغن هذه المرحلة مقابل 22% من الذكور)، وتبدو هذه الفجوة أكثر وضوحاً في المرحلة المتوسطة (فقط 2% من الإناث مقابل 10% من الذكور).

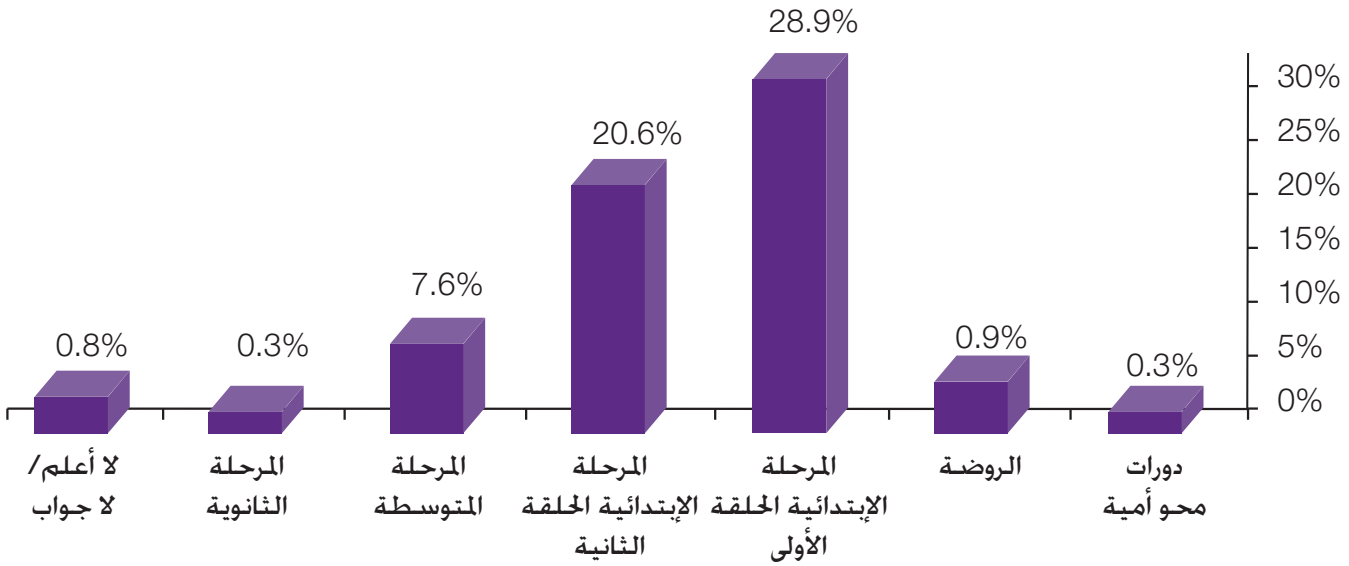

الرسم البياني رقم *42*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب مستوى التحصيل العلمي

ولدى جدولة النتائج المتعلقة بأعلى مستويات التحصيل العلمي التي بلغها الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة، في تقاطعاتها مع الفئات العمرية المختلفة، يتبيّن حجم الفجوة التعليمية القائمة بحسب العمر. فحوالي 7% من الأطفال في فئة الأعمار 8-6 سنوات، لم يحصّلوا المستويات الأولى من المرحلة الابتدائية[42]، ونحو 83% من الأطفال في فئة الأعمار 11-9 سنة لم يحصّلوا المستويات المتقدّمة من المرحلة الابتدائية[43] ؛ في حين بلغت نسبة الأطفال الذين لم يحصّلوا المرحلة المتوسطة من مجموع الأطفال في الفئة العمرية 12 – 14 سنة نحو 89%، والأطفال الذين لم يحصّلوا المرحلة الثانوية من مجموع الأطفال في الفئة العمرية 15 – 17 سنة نحو 98%. وفي الخلاصة تشير هذه النتائج إلى تزايد حجم الفجوة التعليمية كلما ارتقينا صعوداً على سلّم الفئات العمرية.

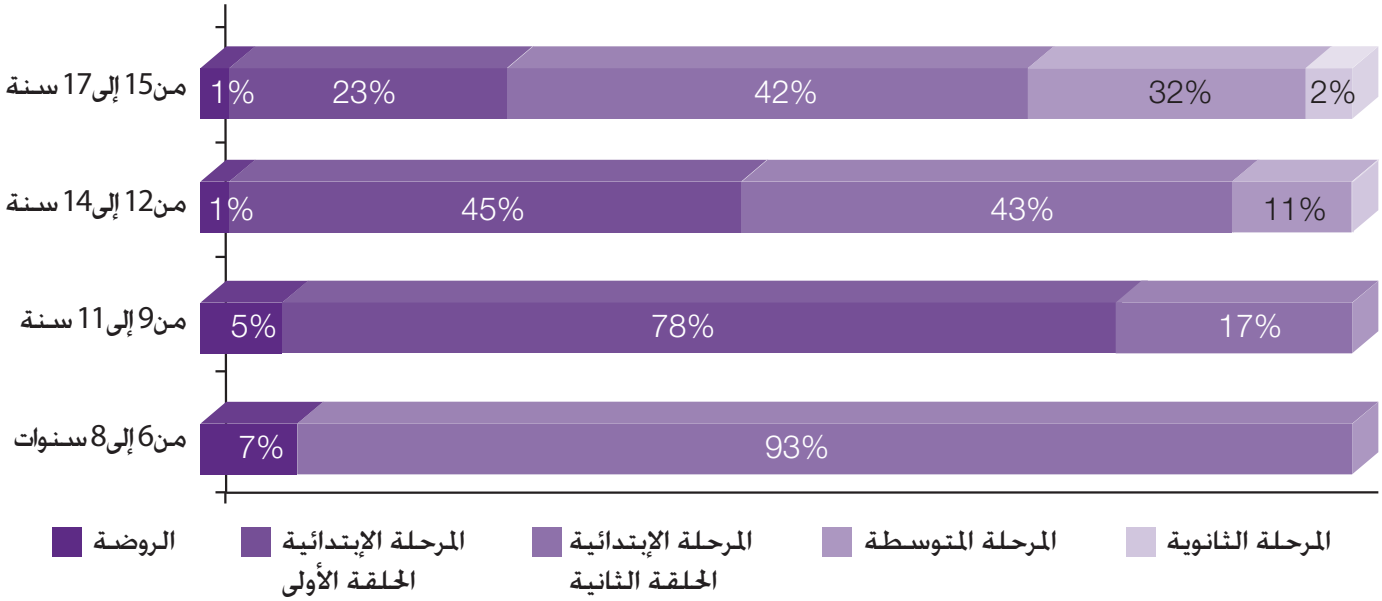

الرسم البياني رقم *43*: توزّع مراحل التعليم بحسب الفئات العمرية (للأطفال الذين التحقوا بالمدرسة)

[42] هي السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية
[43] هي السنوات الرابعة والخامسة والسادسة من المرحلة الابتدائية

5- ظروف العمل

أ) الدخول الأوّل الى العمل في الشوارع

39% (النسبة الأعلى) من الأطفال في الشوارع بدأوا مزاولة العمل في الشارع في الفترة العمرية الممتدة بين 12 و 14 سنة.
9 سنوات و5 أشهر، هو العمر الوسطي للأطفال في الشوارع عند بدء مزاولة العمل.
8 سنوات و11 شهرا، هو العمر الوسطي للأطفال في الشوارع من الإناث عند بدء مزاولة العمل.
8 سنوات هو العمر الوسطي للأطفال في الشوارع الذين يزاولون التسول عند بدء مزاولة العمل.

في أيّ عمر يبدأ الأطفال في الشوارع بالعمل؟ والإجابة هي كالأتي:في العمر نفسه الذي بدأوا فيه العمل في الشارع، ذلك أنّ أيّ من هؤلاء الأطفال لم يمارس أيّ عمل آخر غير عمل الشوارع. وقد سجّل لدى الأطفال في فئة الأعمار من 12 إلى 14 سنة أعلى نسبة من الدخول الأوّل إلى عمل الشوارع، وجاء في المرتبة الثانية الأطفال بين 7 و11 سنة من عمرهم (36%)، تلاهم الأطفال بين 15 و17 سنة من عمرهم (نحو 21%)، في حين سجّلت أدنى النسب لدى الأطفال في الفئة العمرية 3 – 6 سنوات (ما يقارب 5%).

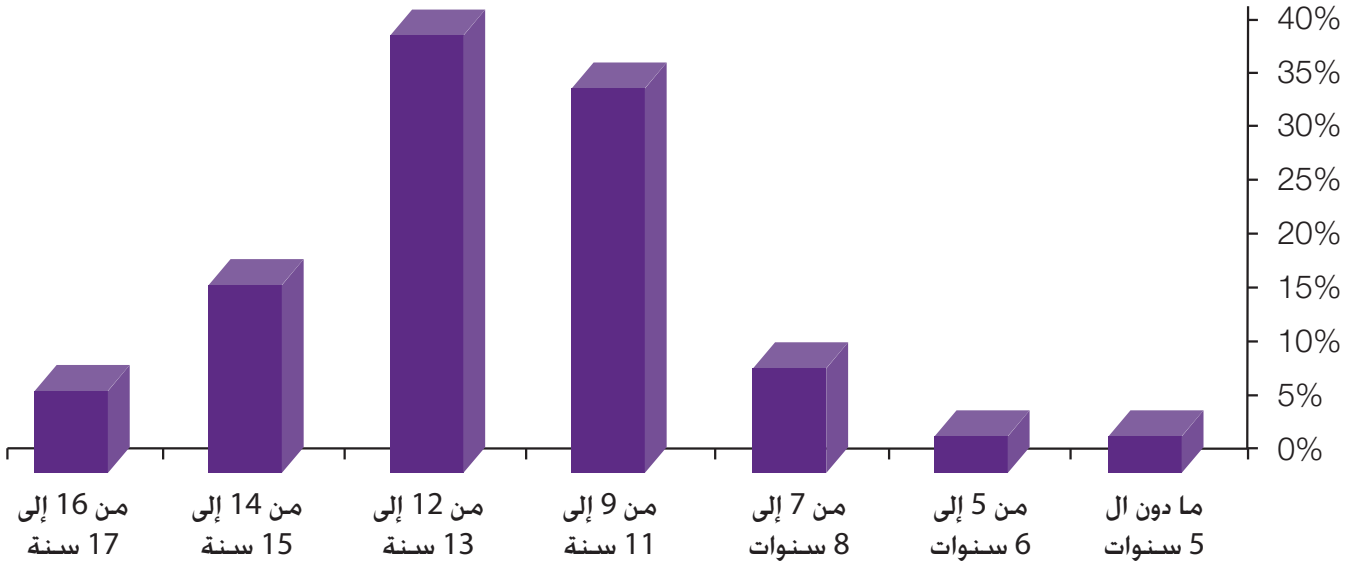

الرسم البياني رقم *44*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عمر الدخول الأوّل إلى عمل الشوارع

والجدير بالذكر أنّ متوسط أعمار أوّل دخول إلى عمل الشوارع بلغ نحو 9 سنوات و5 أشهر. ويبدو أنّ الإناث يبدأن العمل في الشوارع في عمر مبكر (8 سنوات و11 شهراً) مقارنة بالذكور (9 سنوات و11 شهراً). وقد تراوح متوسط أعمار أوّل دخول إلى عمل الشوارع بحسب النشاط بين ما يقارب 8 سنوات لدى الأطفال الذين يمارسون التسوّل، و 10 سنوات ونصف لدى الأطفال في فئة "عارضي الأعمال والخدمات"، ذلك أنّ هذه الأخيرة تتضمّن أعمالاً صعبة تتطلّب قدرات جسدية أكبر.

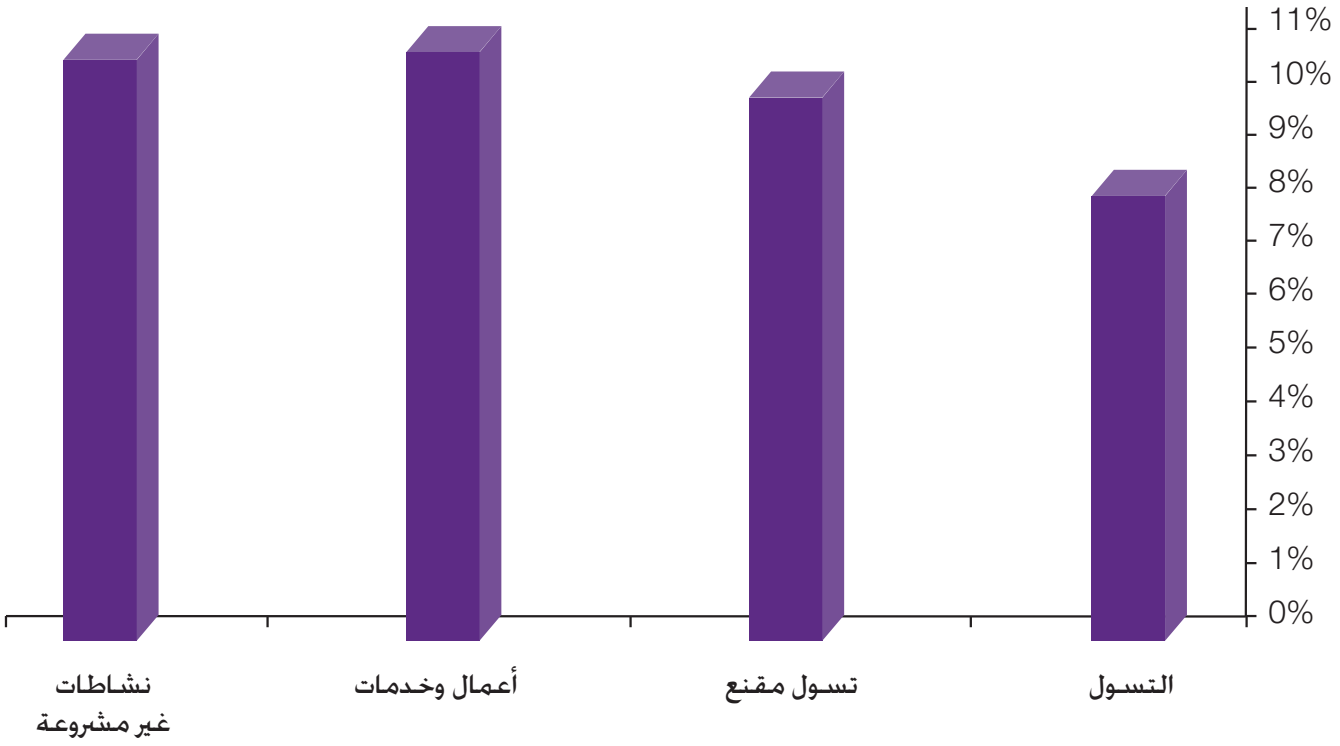

الرسم البياني رقم *45*: متوسط أعمار أوّل دخول إلى عمل الشوارع بحسب نوع العمل/النشاط

ب) مدّة العمل

8 ساعات و 46 دقيقة، هو متوسط فترة العمل اليومي للأطفال في الشوارع.
6 أيام، هو متوسط عدد أيام العمل الأسبوعية للأطفال في الشوارع.
57% من الأطفال في الشوارع لا يحصلون على أي يوم من الراحة (يعملون 7 أيام في الأسبوع).
6 أيام ونصف اليوم، هو متوسط عدد أيام العمل الأسبوعية للأطفال في الشوارع الذين يزاولون عرض الأعمال والخدمات.

يحظّر القانون رقم 91، الصادر بتاريخ 14 حزيران 1999، استخدام أو عمل الأطفال الذين يقل سنهم عن الثامنة عشرة أكثر من ست ساعات يوميا، يتخللها ساعة للراحة على الاقل اذا تجاوزت ساعات العمل اليومية اربع ساعات متواصلة. كما ينصّ على فترة من الراحة لا تقل عن 13 ساعة متعاقبة بين كل فترتي عمل. وقد بيّنت الدراسة أنّ عدد ساعات العمل اليومية تشهد تفاوتاً كبيراً يتراوح بين 4 ساعات و16 ساعة يومياً. كما بلغ متوسط عدد ساعات العمل في اليوم نحو 8 ساعات و46 دقيقة، بما يتجاوز عدد ساعات العمل العادية للبالغين. بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون لمدة 10 ساعات يومياً نحو 19% من مجموع العينة، تلاها نسبة الأطفال الذين يعملون لمدة 8 ساعات يومياً (18%)، في حين سجّلت أدنى النسب لدى الأطفال الذين يعملون 13 ساعة وما فوق يوميا.

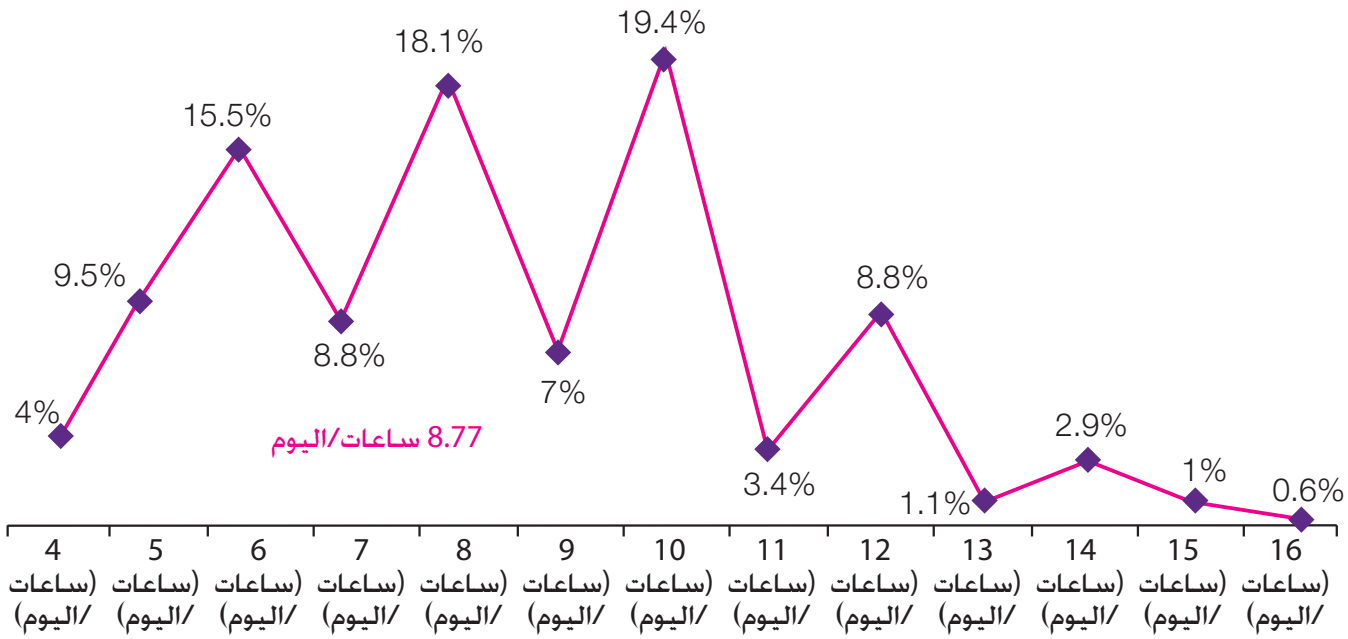

الرسم البياني رقم *46*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عدد ساعات العمل اليومي

أمّا بالنسبة لعدد أيام العمل في الأسبوع، فإنّ القانون رقم 183، الصادر بتاريخ 25 أيار 2000، قد حدّد فترة الراحة الأسبوعية للأطفال دون الثامنة عشرة من عمرهم بـ 24 ساعة متواصلة. ويظهر المسح الميداني وجود ميل تصاعدي حاد، بدءاً من جزء ضئيل جداً من الأطفال في الشوارع الذين يعملون فقط ليوم واحد في الأسبوع (تمّت معاينة حالتين= 0،3 % من العينة)، لتصل إلى الأطفال الذين يعملون 6 أيام في الأسبوع ويشكلون ربع العينة؛ والأسوأ من ذلك أنّ ما يوازي 57% من الأطفال الذين شملتهم العينة لا يتمتعون بأيّ يوم راحة على الإطلاق ويعملون على مدار أيام الأسبوع. وبالتالي، يتبيّن أنّ الأطفال في الشوارع يعملون، وسطياً، لأكثر من 6 أيام في الأسبوع.

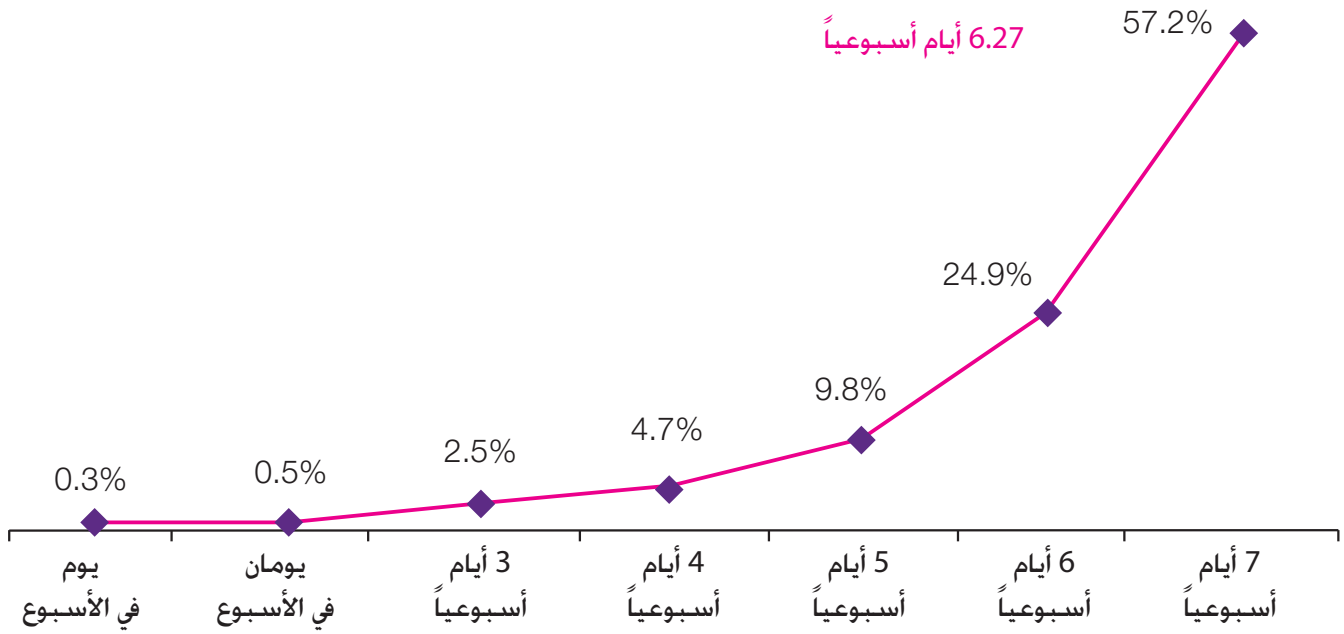

الرسم البياني رقم *47*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب عدد أيام العمل في الأسبوع

ولدى مقاربة النتائج من منظور نوع العمل، تبيّن أنّ أنشطة التسوّل المقنّع قد سجّلت أدنى معدلات ساعات العمل اليومي (أكثر من 8 ساعات يومياً)؛ في حين سجّلت الأنشطة غير المشروعة أعلى هذه المعدلات (12ساعة يومياً). ومن جهة أخرى، سجّل لدى الأطفال المنخرطين بأعمال التسوّل أدنى معدّل لعدد أيام العمل في الأسبوع (6 أيام تقريباً) مقارنة بباقي أنواع النشاط؛ في حين يعمل الأطفال في فئة "عارضي العمل والخدمات" بمعدّل ستة أيام ونصف اليوم في الأسبوع، مسجلين أعلى معدل مقارنة بباقي فئات العمل /النشاط.

وتشير النتائج المتعلقة بمعدّلات عدد ساعات عمل الأطفال في الشوارع في الأسبوع وفقاً لأنواع العمل/ النشاط المختلفة، إلى منحى تصاعدي لهذه المعدلات، بدءاً من ما يزيد عن 52 ساعة عمل أسبوعياً لدى الأطفال الذين يمارسون أنشطة التسوّل والتسوّل المقنّع، لتصل إلى أكثر من 68 ساعة في الأسبوع لدى الأطفال المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة.

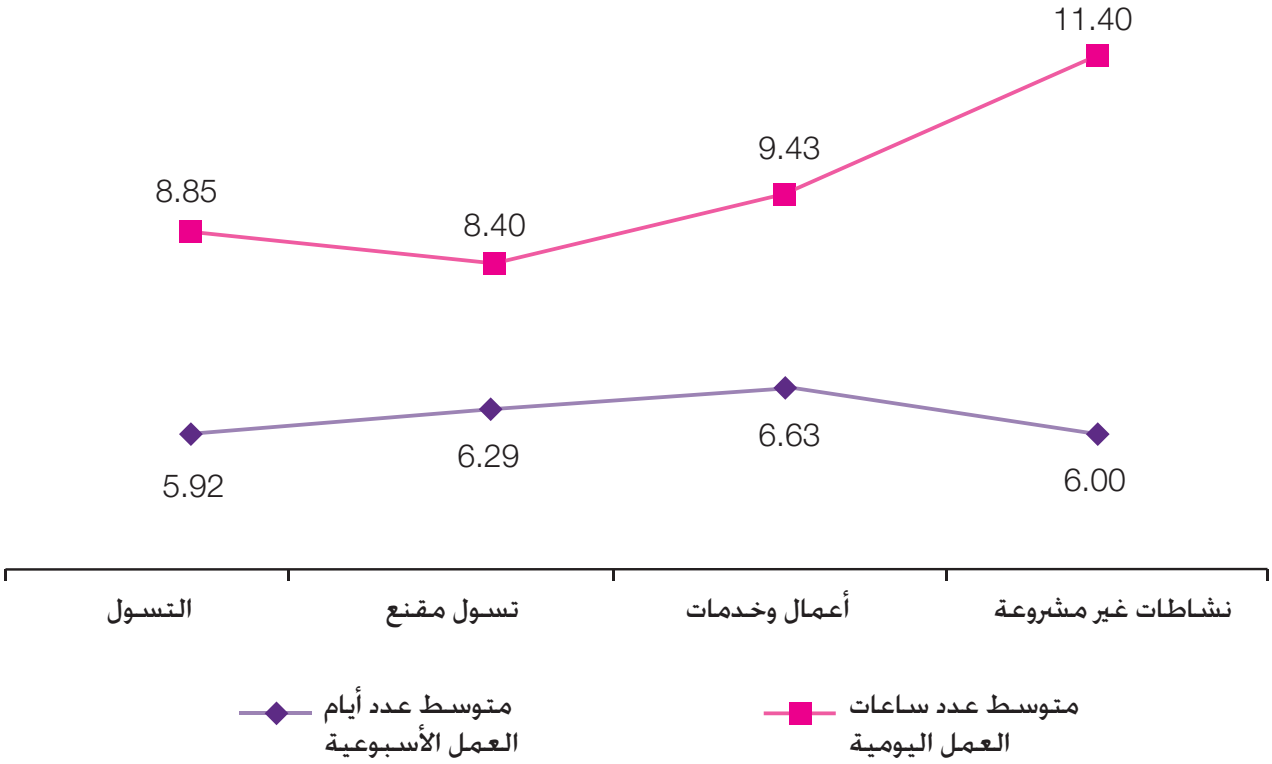

الرسم البياني رقم *48*: معدلات عدد ساعات العمل اليومية وعدد أيام العمل الأسبوعية بحسب نوع العمل/النشاط

ج) العمل الليلي

49% من الأطفال في الشوارع يعملون خلال الليل.
83% من الأطفال في الشوارع الذين يزاولون أنشطة غير مشروعة يعملون خلال الليل.

يحظّر العمل الليلي (من الساعة السابعة مساء إلى الساعة السابعة صباحاً) للأطفال دون سن الثامنة عشرة، وذلك بموجب القانون رقم 91. وفي الواقع، يعمل نحو نصف الأطفال في الشوارع خلال ساعات الليل (49%). ويتوزّع هؤلاء إلى مجموعتين:المجموعة الأولى التي تضمّ الأطفال الذين يعملون خلال الليل بشكلٍ متقطّع، ويشكلون نحو 34% من إجمالي العينة؛ والمجموعة الثانية التي تضمّ الأطفال الذين يعملون خلال الليل بشكلٍ منتظم، ويشكلون نحو 15% من إجمالي العينة.

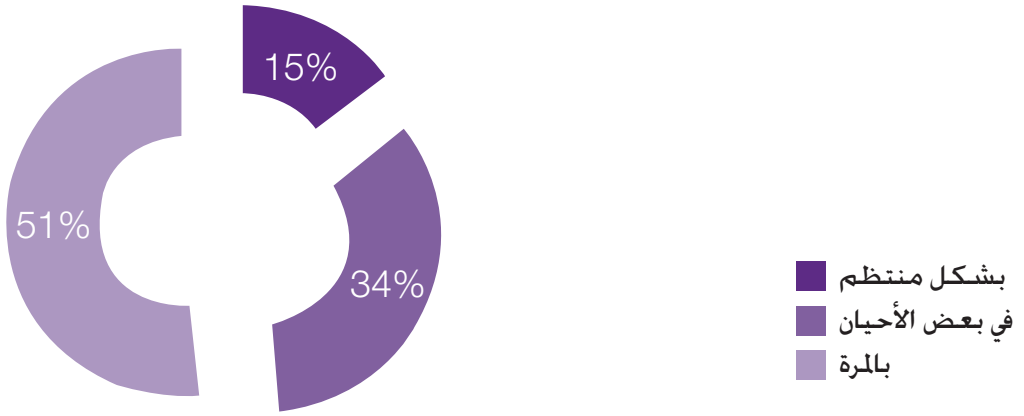

الرسم البياني رقم *49*: انتظام العمل الليلي في الشوارع

وقد أظهرت مقارنة انتظام العمل الليلي بين أنواع العمل/النشاط المختلفة، أنّ نحو 83% من الأطفال المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة يمارسون العمل الليلي (33% بشكلٍ منتظم). وتنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها لدى الأطفال الذين يمارسون أعمال التسوّل والأطفال في فئة "عارضي الأعمال والخدمات"، حيث ما يزيد عن نصف هؤلاء لا يعملون خلال الليل على الإطلاق (54%).

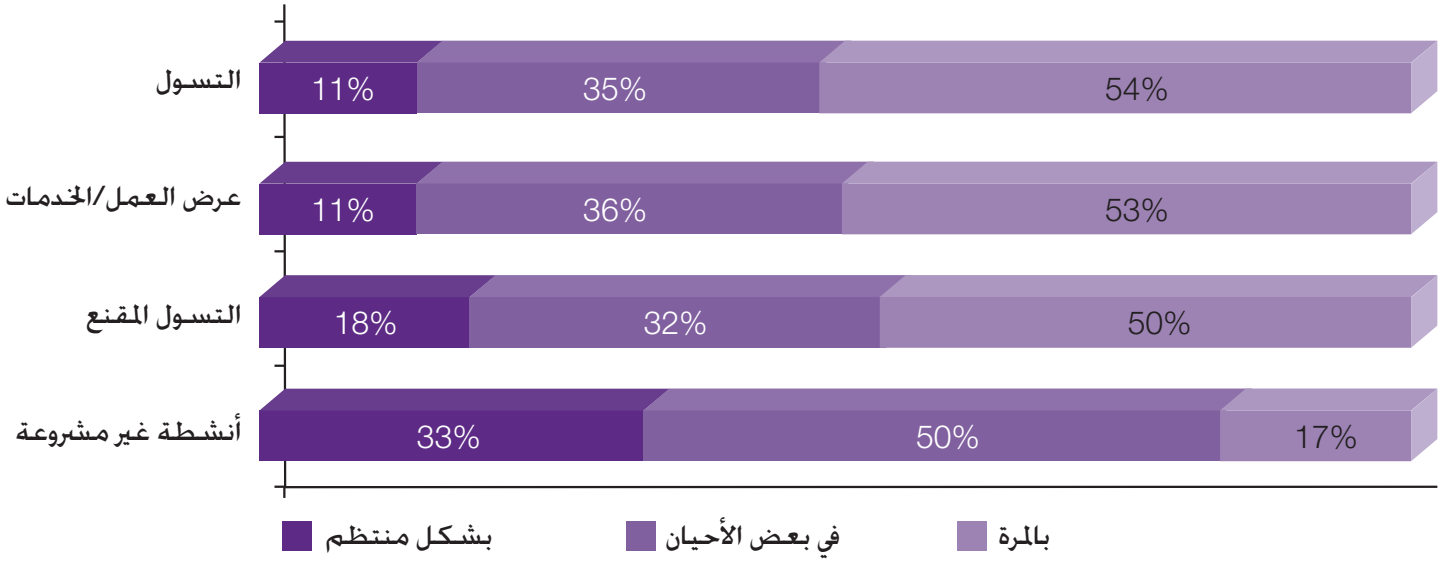

الرسم البياني رقم *50*: انتظام العمل الليلي بحسب نوع العمل/النشاط

د) فترات الراحة

26% من الأطفال في الشوارع لا يحصلون على استراحة غذاء خلال يوم العمل.
44% (النسبة الأعلى) من الأطفال في الشوارع يشترون طعام الغذاء خلال العمل.
57% من الأطفال في الشوارع الذين يزاولون التسول يحصلون على الطعام من المارة.

كما ذكر آنفاً، أعطى القانون الأطفال الحق بساعة راحة بعد أربع ساعات من العمل المتواصل. وقد أظهر المسح الميداني أنّ ما يقارب ثلاثة أرباع الأطفال في الشوارع لديهم فترة استراحة للغداء أثناء ساعات العمل (74%). ومع ذلك، فإنّ نسبة الأطفال الذين لا يتمتعون بفترة الاستراحة، بلغت ما يقارب الثلث لدى الأطفال المنخرطين في أنشطة التسوّل المقنّع (31%).

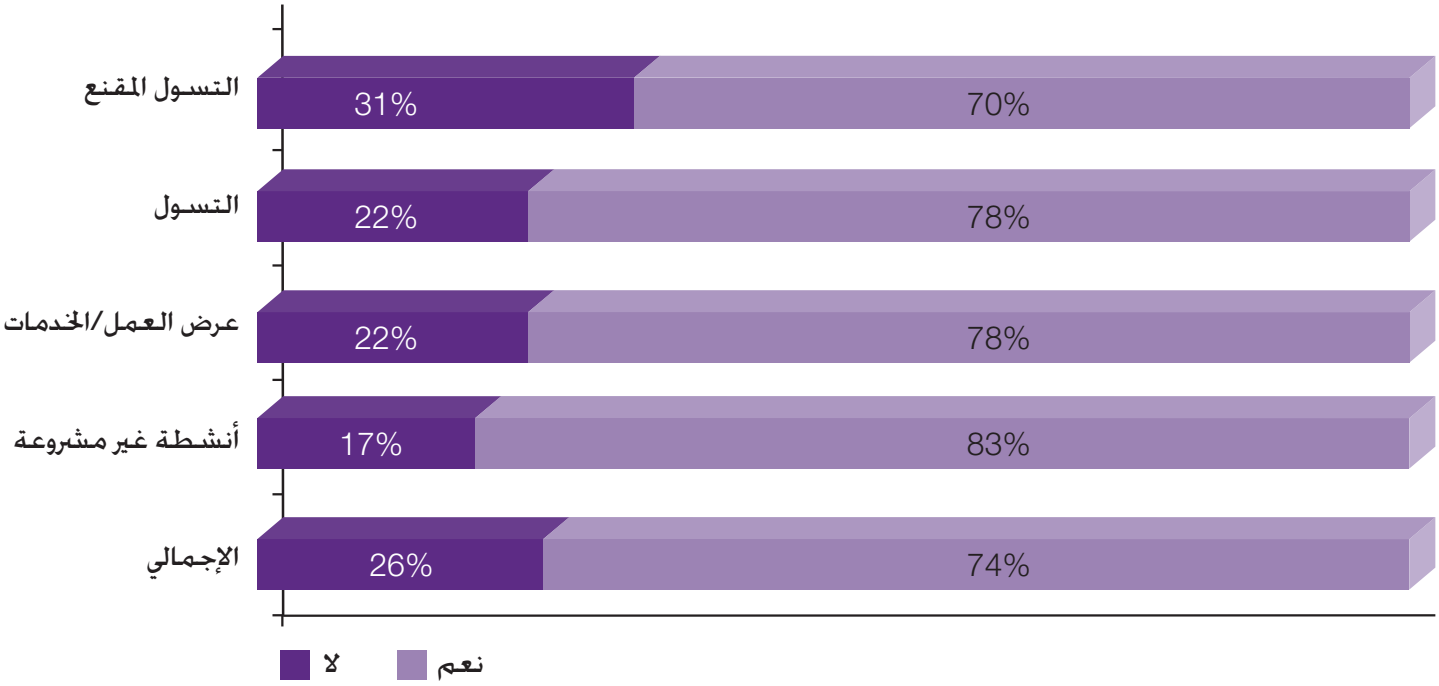

الرسم البياني رقم *51*: نسبة الأطفال في الشوارع الذين لديهم استراحة غداء بحسب أنواع العمل/ النشاط

وفي معظم الحالات، يشتري الأطفال وجباتهم الخفيفة أثناء قيامهم بالعمل في الشارع (44% من إجمالي العينة). وقد سجلت أدنى نسبة من هؤلاء الأطفال لدى الذين يعملون في أنشطة التسوّل (19%)، وأعلاها لدى "عارضي الأعمال والخدمات" (61%) والذين يمارسون أعمال التسوّل المقنّع (51%).

وقد بلغ عدد الأطفال الذين يحصلون على الطعام من المارّة نحو ربع إجمالي عدد الأطفال الذين تشملهم العينة (26%)؛ وتتضاعف هذه النسبة لدى الأطفال المنخرطين في أنشطة التسوّل (57%)، في حين أنها تسجّل أدناها لدى الأطفال في فئة "عارضي الأعمال والخدمات" (13%)، وفئة الأطفال الذين يمارسون أنشطة التسوّل المقنّع (14%).

والجدير بالذكر أنّه يتمّ توصيل الطعام إلى نحو 5% من إجمالي عدد أطفال العينة، وترتفع هذه النسبة قليلاً بين الأطفال الذين يمارسون أعمال التسوّل (7%).
وعلى صعيد آخر، تبيّن أنّ نحو 2% من " عارضي الأعمال والخدمات" يأكلون بقايا الأطعمة الموجودة في الشارع، وهم يشكّلون فقط نحو 0،4 % من إجمالي العينة. وقد تمّ العثور على هذه الحالات الطفيفة بين الأطفال الذين يعملون في جمع النفايات.

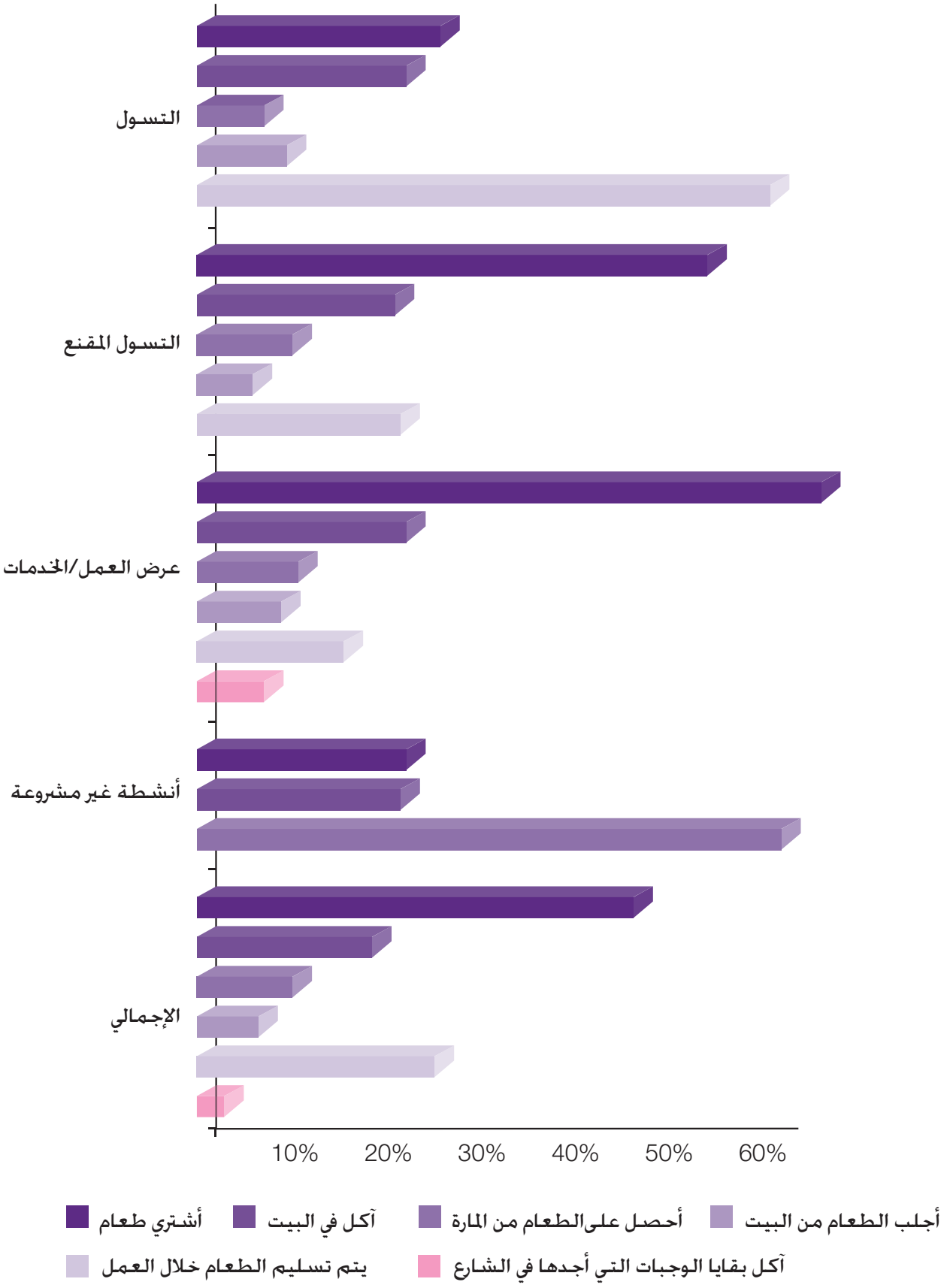

الرسم البياني رقم 52: مصادر الطعام لاستراحة الغداء، بحسب نوع العمل/النشاط

٥) وسائل التنقل

54% من الأطفال في الشوارع يتنقلون من و الى العمل مشيا على القدمين.
14% من الأطفال في الشوارع الذين يزاولون التسول تخصص لهم مركبات خاصة لنقلهم من والى العمل.
61% من الأطفال في الشوارع يتنقلون بين مواقع عمل مختلفة.

بيّنت الدراسة أنفاً أنّ الأطفال في الشوارع لا يأتون إلى العمل في المدن الرئيسية (مثل بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وبعلبك)، وفي البلدات الكبيرة (مثل حلبا والعبدة) من المناطق النائية؛ بل، وعلى العكس من ذلك، هم يقيمون أساساً في المناطق الفقيرة، سواء داخل المدن والبلدات أو في ضواحيها.

ويمكن تفسير النسب المرتفعة للأطفال الذين ينتقلون من و إلى العمل، سواء سيراً على الأقدام (54%) أو بواسطة النقل المشترك (38%)، بكون هؤلاء الأطفال يقيمون على مسافات قريبة نسبياً من مكان عملهم، فضلاً عن امكانياتهم المالية المتدنية. وذلك مقابل عدد قليل جداً من الحالات، حيث يتمّ استخدام السيارات الخاصة (6%) لنقل الأطفال إلى العمل وإعادتهم إلى منازلهم، أو أنواع أخرى من وسائل النقل المخصصة لنقلهم كالفانات والميكروباصات (1%). هذا بالإضافة إلى 3 حالات يستخدم فيها الأطفال الدراجات النارية في تنقلاتهم. ومن اللافت أنّ النتائج جاءت متطابقة على مستوى مختلف أنواع العمل، باستثناء تركّز أعلى في استخدام وسائل النقل الخاصة (السيارات الخاصة، والفانات والميكروباصات) في فئة أنشطة التسوّل (14%).

ومن الواضح أيضاً أنّ السير على الأقدام من وإلى العمل يمكن اعتباره امتداداً لنطاق العمل بالنسبة للأطفال في الشوارع كونه قد يوفّر فرصاً جيدة لممارسة أنشطة التسوّل و"التسوّل المقنّع".

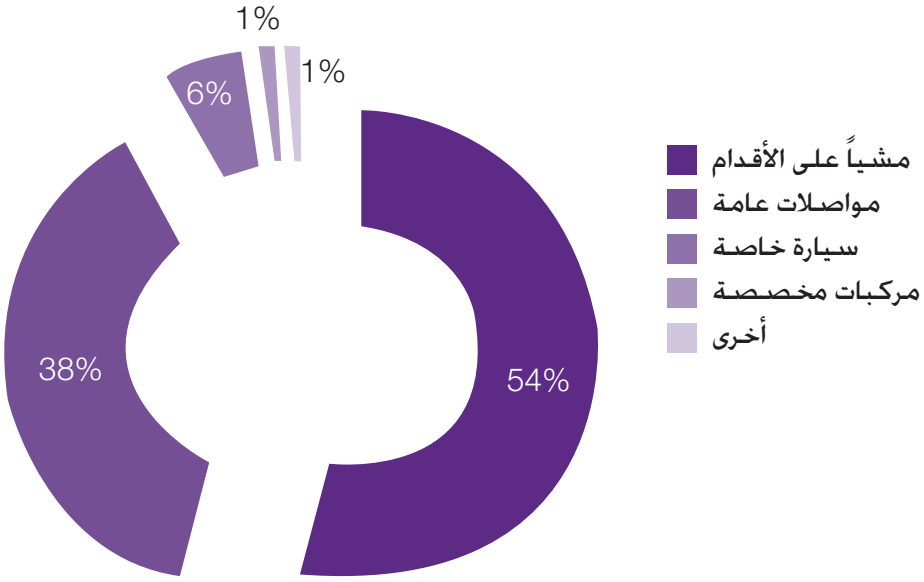

الرسم البياني رقم 53: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب وسائل الانتقال إلى مكان العمل

وعلاوة على ذلك، يمارس معظم الأطفال في الشوارع حرية التنقّل، فيجوبون مناطق المدينة ومواقع العمل المختلفة، فاسحين المجال أوسع لأعمالهم وأنشطتهم. وفي بعض الحالات، ومتى كان ذلك ملائماً، ينتقلون من مدينة إلى أخرى، ويغيرون أماكن عملهم. ومع ذلك، هناك نسبة كبيرة من الأطفال في الشوارع قد حدّدوا أماكن عملهم (39%)، مثل بعض الساحات والشوارع أو مفترقات الطرق وإشارات المرور وغير ذلك من مواقع. وقد سجّل الأطفال المنخرطون في الأنشطة غير المشروعة أعلى نسبة حراك بين المناطق (83%)، يليهم "عارضي الأعمال

والخدمات" (73%)؛ في حين سجّلت أدنى نسبة حراك لدى الأطفال المنخرطين في أنشطة التسوّل المقنّع، على الرغم من أنّ أكثر من نصفهم قد مارسوا التنقّل بين مختلف مواقع العمل (56%).

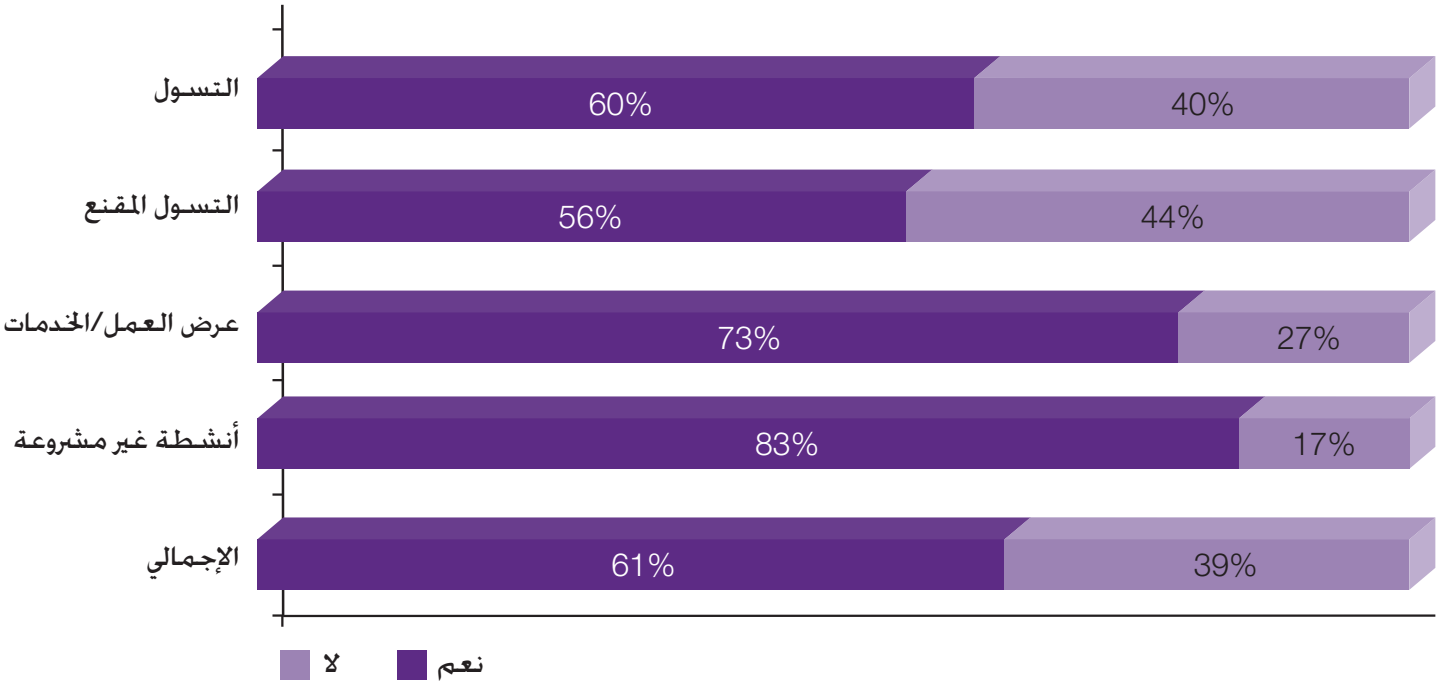

الرسم البياني رقم *54*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب الحراك بين مختلف مواقع العمل

و) مخاطر العمل في الشارع وتلك ذات الصلة بظروف العمل

75% من الأطفال في الشوارع تعرضوا لاعتداء لفظي من المارة.
59% من الأطفال في الشوارع اختبروا العراك والضرب من قبل أطفال شوارع آخرين.
46% من الأطفال في الشوارع تعرضوا لاعتداء جسدي من قبل المارة.
39% من الأطفال في الشوارع اضطروا لحمل أوزان ثقيلة.
30% من الأطفال في الشوارع تعرضوا لحوادث سير.
29% من الأطفال في الشوارع تعرضوا لملاحقة الشرطة.
17% من الأطفال في الشوارع الإناث تعرضن لاعتداء جنسي أو اغتصاب.
47% (النسبة الأكبر) لا تلجأ الى أي شخص أو جهة عندما يتعرضون للمخاطر.

تضمّنت الاستمارة لائحة من المخاطر التي قد يتعرّض لها الأطفال أثناء عملهم في الشوارع. ثمّ طرح على الأطفال سؤالاً مفتوحاً حول مإذا كانوا قد واجهوا أو تعرّضوا لأيّ أخطار أخرى خلال عملهم في الشارع. وقد تطرقت الإجابات إلى نوعين من المخاطر: **المخاطر التي يواجهها الأطفال في الشوارع نتيجة ظروف العمل؛ والمخاطر ذات الصلة بنوع العمل.**

فعلى صعيد المخاطر ذات الصلة بنوع العمل، بيّنت النتائج أنّ عدداً كبيراً من الأطفال يواجه مخاطر رفع الأوزان الثقيلة (39% من إجمالي العينة، و45% من الذكور، و23% من الإناث)، فضلاً عن أنواع مختلفة من حوادث السير والمرور (30%). وقد اشتكى بعض الأطفال من الظروف السيئة للطقس (البرد، الحرّ، المطر، وغير ذلك)، ومن الظروف الصحية السيئة، والظروف القاسية والصعبة في الشوارع (الجوع، العطش، الإرهاق، وغير ذلك).

ولكن، يبدو أنّ الأطفال في الشوارع يعانون بالدرجة الأولى من موقف وسلوك الأفراد والمؤسسات التي تشتمل على أطراف عدّة. وتأتي في الدرجة الأولى المخاطر ذات الصلة بالمارة، حيث يقع الأطفال في الشوارع ضحايا التحرّش اللفظي (75%)، والتحرّش الجسدي (46%)، وحتى الاعتداءات الجنسية والاغتصاب (6%). والجدير بالذكر أنّ الإناث يعانين أكثر من الذكور من التحرّش الجسدي (55% مقابل 42%)، والاعتداءات الجنسية (17% مقابل1%)، ويبدو أنهنّ أكثر عرضة للمخاطر.

ويأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الضرر الذي يلحق بالأطفال في الشوارع، الأقران والمنافسين الآخرين. وتظهر النتائج أنّ أكثر من نصف الأطفال الذين تمّ استجوابهم واجهوا الاعتداءات بالضرب من قبل الأطفال في الشوارع الآخرين (59%)، فضلاً عن حوادث سرقة الأموال والطعام أو انتزاعها منهم بالقوّة (37% من إجمالي العينة؛ 42% من الإناث و35% من الذكور).

وجاءت في المرتبة الثالثة المؤسسة المولجة بإنفاذ القانون، باعتبارها أحد الأطراف التي هم في نزاع معها. وفي الواقع أفاد نحو 29% من الأطفال في الشوارع أنهم طوردوا أو اعتقلوا من قبل الشرطة.

وأخيراً وليس آخراً، يأتي أصحاب العمل في المرتبة الرابعة. فقد أقرّ عدد من الأطفال أنهم يواجهون بعض المشاكل مع رؤسائهم (حوالي 3%) في حال كان مجموع ما كسبوه من أموال هو أقلّ من الحدّ الأدنى المطلوب يومياً؛ وفي بعض الحالات، يكون صاحب العمل هو نفسه الأبّ أو زوج الأمّ أو أي فرد آخر من الأسرة.

وقد أفاد عدد من الأطفال من "عارضي الأعمال والخدمات" أنهم أحياناً يتفقون مع صاحب العمل على تأدية عمل أو خدمة، ولكن يقوم هذا الأخير بخداعهم ولا يدفع لهم أتعابهم (اقتباس لإجابة أحد الأطفال في الشوارع الذين أجابوا على السؤال المفتوح:" **مرة كنت أعمل صباحاً في محطة وقود، ولكن صاحب المحطة كان عصبي جداً، فضربني وطردني من دون أن يدفع لي**").

يواجه الأطفال المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة مخاطر مختلفة، وأحياناً غير عادية. فقد شكت بعض الفتيات اللواتي يمارسن الدعارة أنّه، في بعض الأحيان يأخذهن الرجال إلى مناطق نائية لا يعرفنها، ويخرجوهنّ من السيارة من دون أن يدفعوا لهنّ. وبما أنهن لا يعرفن المنطقة المتواجدات فيها، فإنهن أحياناً يتهن ويجدن صعوبة في العودة.

وقد أفاد أيضاً أحد الفتيان أنّه أحياناً يجبر على تعاطي المخدرات من قبل الأطفال في الشوارع آخرين.

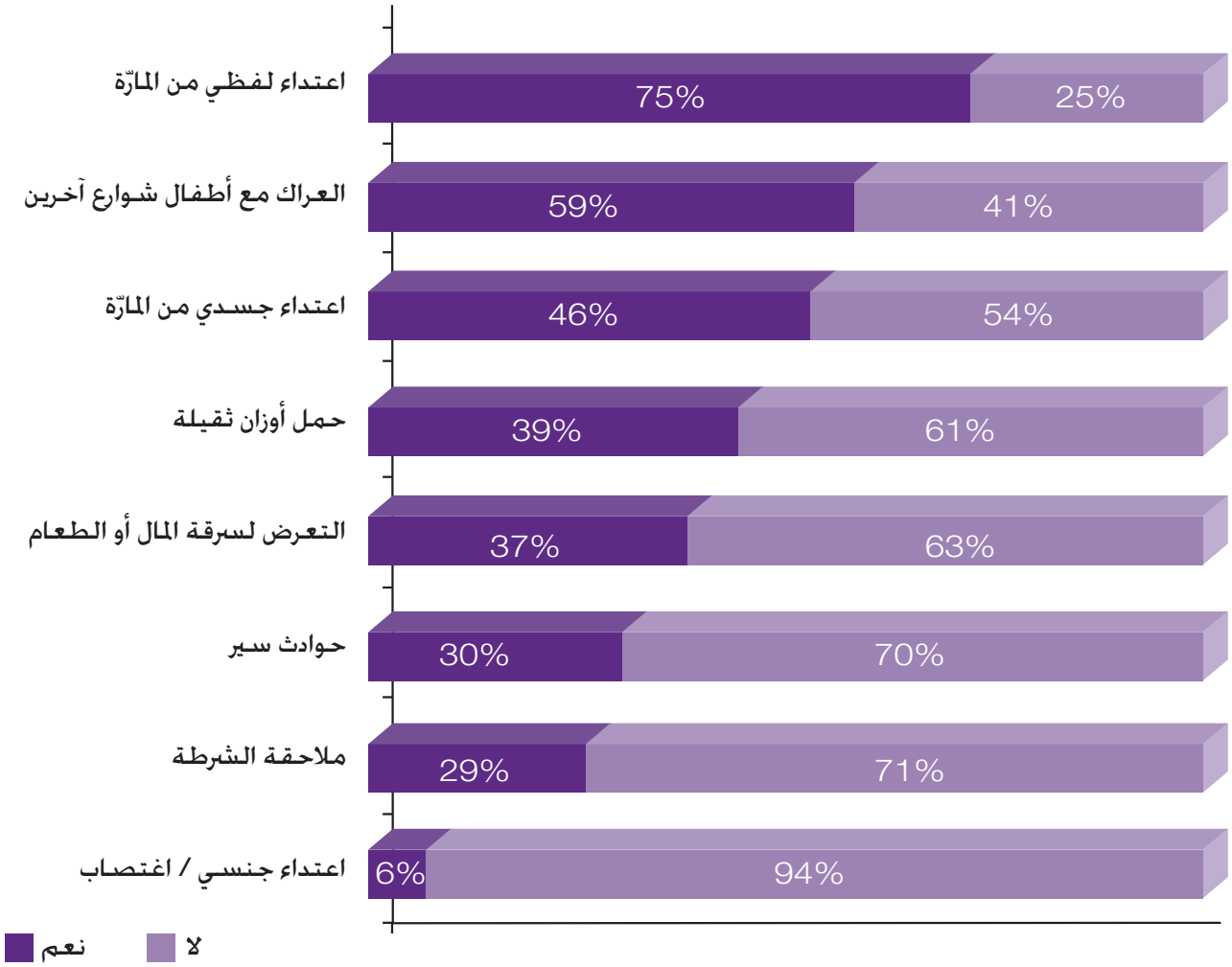

الرسم البياني رقم 55: نسبة الأطفال في الشوارع الذين واجهوا أشكالا من مخاطر العمل

سئل الأطفال عن الجهة التي يلجأون إليها بالشكوى أو طلب الحماية أو المساعدة في حال واجهتهم مثل هذه الحوادث، وجاءت الإجابات على الشكل التالي: لا أحد (47%)، أحد أفراد الأسرة (35%)، زملاء في العمل- من الأطفال في الشوارع- (10%)، صاحب العمل " الريّس" (4%). ومن الملفت أنّ نسبة الأطفال الذين يلجأون بالشكوى إلى الشرطة لا تتعدّى 4%. وهذا ربما يشير إلى أنّ الأطفال يلجأون إلى الشرطة فقط عندما تكون المشكلة التي يواجهونها كبيرة أو أنّها خرجت عن السيطرة، أو ربما تشير إلى غياب الثقة، نظراً إلى أنّهم هم أنفسهم في نزاع مع القانون، فقط لأنّهم يعملون في الشوارع.

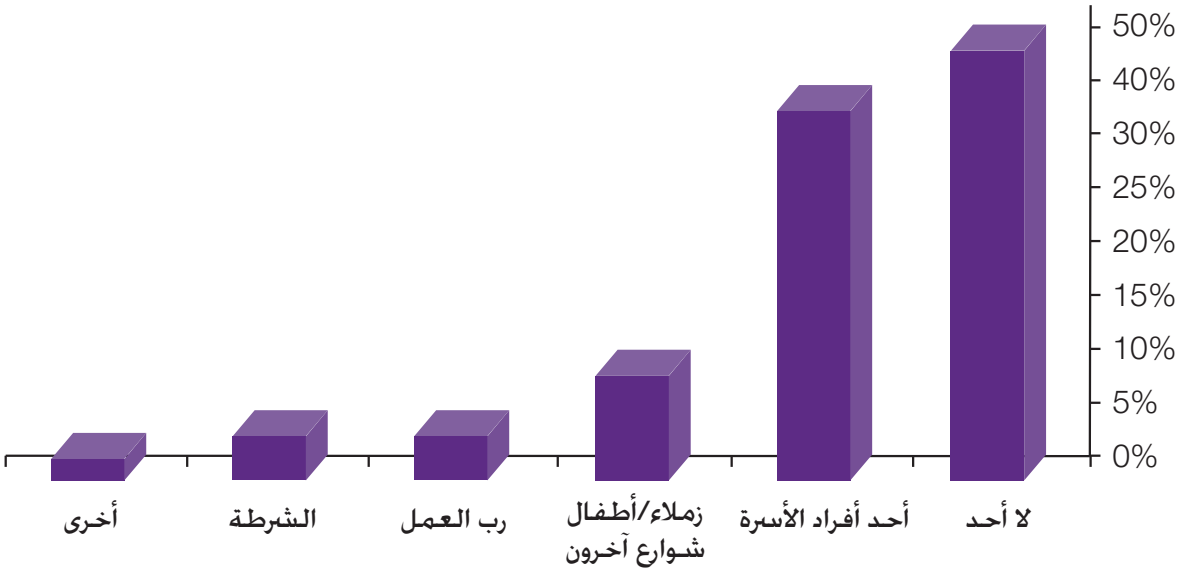

الرسم البياني رقم 56: نسب الأطفال في الشوارع بحسب الأطراف التي يلجأون إليها لدى مواجهتهم للمخاطر

ز) الدخل

16,700 ل.ل. متوسط الدخل اليومي للأطفال في الشوارع.
13,700 ل.ل. متوسط الدخل اليومي للأطفال في الشوارع الذين يزاولون التسول (المبلغ الأدنى).
11,000 ل.ل. متوسط الدخل اليومي للأطفال في الشوارع في صيدا (المبلغ الأدنى).
13,200 ل.ل. متوسط الدخل اليومي للأطفال في الشوارع الذين يبلغون بين 5 و 8 سنوات.
14,400 ل.ل. متوسط الدخل اليومي للأطفال في الشوارع من الإناث.
56% من الأطفال في الشوارع يعطون كل ما يجنون من عملهم للآخرين (غالبا لأفراد أسرتهم).

تبيّن النتائج أنّ متوسط الدخل اليومي للأطفال في الشوارع المشمولين بالعينة، بلغ نحو 16،700 ليرة لبنانية- أيّ ما يوازي 11 دولاراً أميركيا و13 سنتاً يومياً. وفي حال عمل الطفل طوال أيام الأسبوع، من دون تعطيل أياً كان نوعه، فإنّه يؤمّن دخلاً شهرياً يصل إلى نحو 500،000 ل.ل. – أيّ ما يوازي 334 دولاراً أميركياً شهرياً. وإذا أخذنا بالاعتبار أنّ الحدّ الأدنى للأجور في لبنان هو 675،000 ل.ل.؛ نخلص إلى القول أنّ متوسط دخل طفل الشارع هو دون عتبة الحدّ الأدنى للأجور.

وقد أظهرت النتائج أنّ التسوّل هو، من بين كافة أنواع النشاط/العمل، الأقل موردا للدخل؛ فإنّ متوسط الدخل اليومي للطفل المتسوّل لا يتعدّى 13،700 ل.ل. (أقلّ من 10 دولارات يومياً)؛ وتأتي أنشطة التسوّل المقنّع في مرتبة أعلى من حيث الدخل اليومي، حيث بلغ وسطياً نحو 17،300 ل.ل. يومياُ. ويتراوح الدخل اليومي بين 14،100 ل.ل. كحدّ أدنى في فئة تنظيف زجاج السيارات و18،100 ل.ل. كحدّ أقصى في فئة قراءة الطالع. وفي حين سجّل لدى "عارضي الأعمال والخدمات" متوسط دخل أعلى (18،400 ل.ل. يومياً)، إلاّ أن الأنشطة غير المشروعة هي الأنشطة الأكثر ربحاً (32،300 ل.ل. يومياُ)، وبخاصة الدعارة حيث بلغ متوسط الدخل اليومي نحو 55،000 ليرة لبنانية.

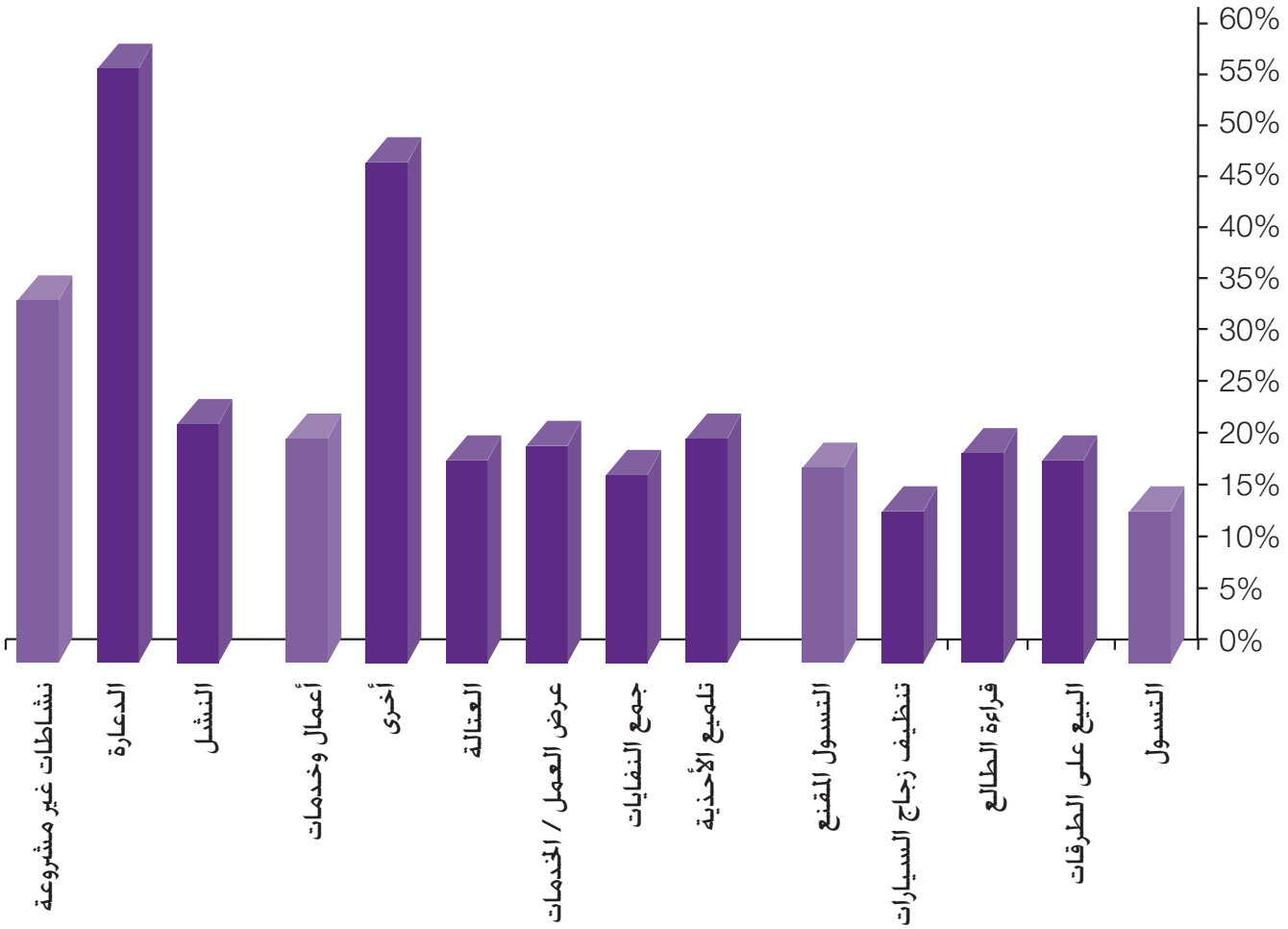

الرسم البياني رقم 57: متوسط الدخل اليومي (بآلاف الليرات اللبنانية)، بحسب نوع العمل

وتتفاوت مستويات الدخل، ايضاً، وفقاً للمناطق؛ فقد أظهرت النتائج أنّ مدينة بيروت هي المكان الذي يوفّر أعلى مستويات الدخل، حيث بلغ متوسط الدخل اليومي نحو 19،400 ليرة لبنانية. وعلى الرغم من أنّ المتوسط المسجّل على مستوى ضواحي بيروت هو أقلّ نسبياً (18،400 ليرة لبنانية يومياً)، إلاّ أنّه يبقى أعلى من المتوسطات المسجلة في كافة المناطق الأخرى. والملفت أنّ البقاع يحتلّ المرتبة الثانية بعد بيروت وضواحيها (بيروت الكبرى)، مسجلاً نحو 17،800 ليرة لبنانية في اليوم وسطياً، متفوقاً بذلك على طرابلس وعكّار وصيدا (بالتتابع، 14،000ل.ل. و 12،700 ل.ل. و11،000 ل.ل. في اليوم وسطياً).

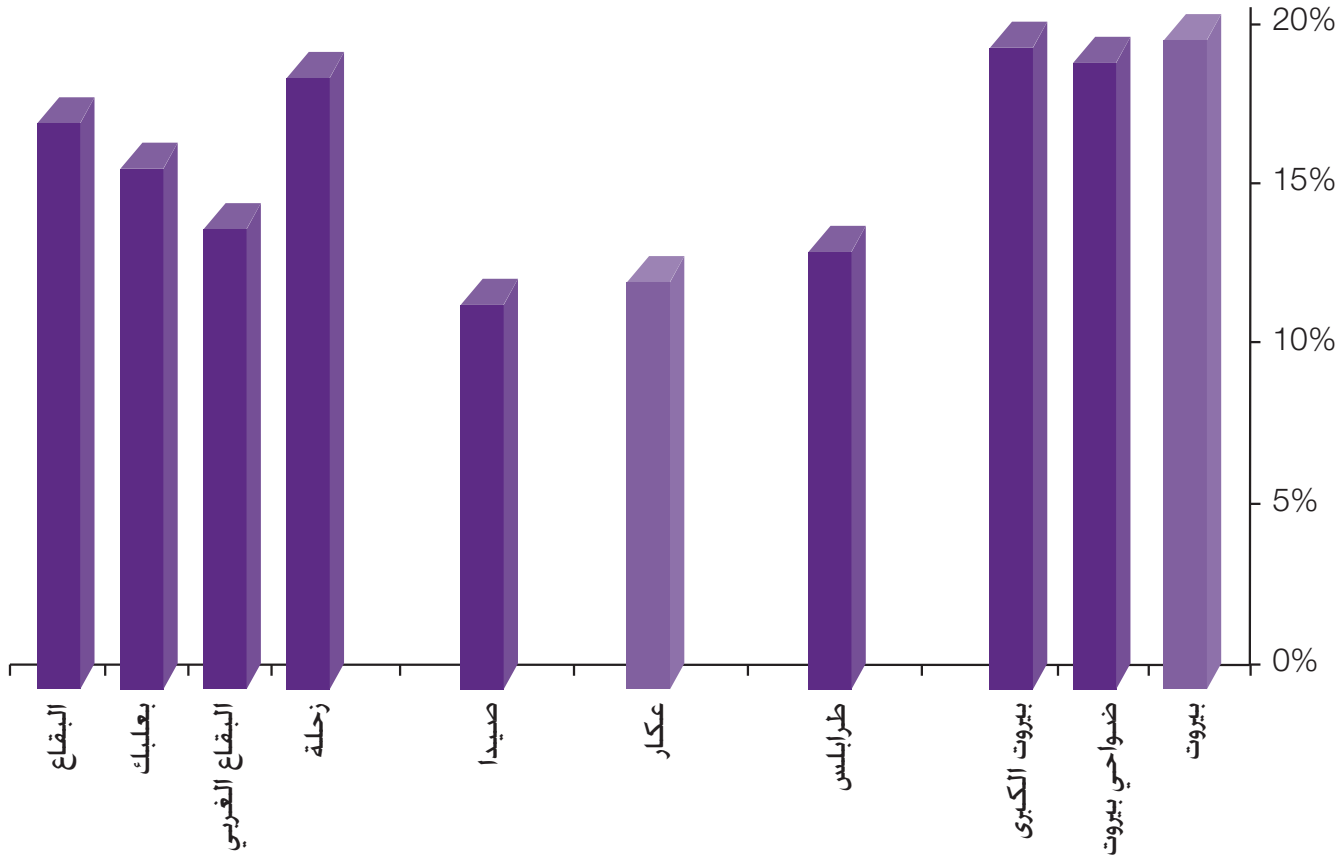

الرسم البياني رقم *58*: متوسط الدخل اليومي (بآلاف الليرات اللبنانية)، بحسب المناطق

والجدير بالذكر أنّ الدخل يميل نحو التزايد بشكلٍ متناسب مع العمر. وقد سجّل أدنى متوسط للدخل اليومي لدى الأطفال في الشوارع الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و8 سنوات (13،200 ل.ل.)؛ في حين سُجِّل أعلى المتوسطات لدى الأطفال في فئة الأعمار 14 – 17 سنة (20،300 ل.ل.). هذا بالإضافة إلى أنّ الأطفال في الشوارع من الذكور يحققون دخلاً أعلى من الإناث (الرسم البياني رقم *59*).

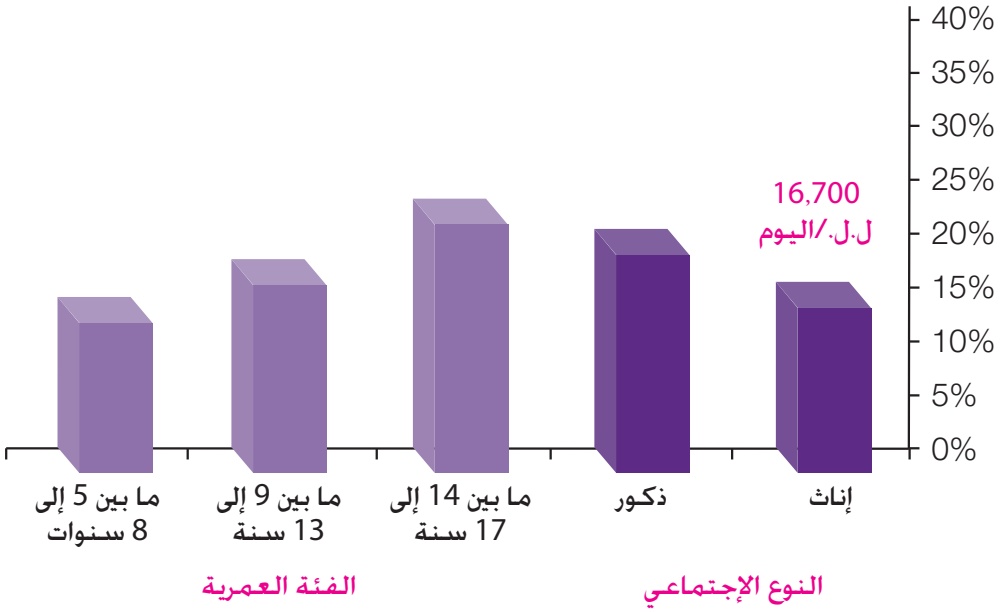

الرسم البياني رقم *59*: متوسط الدخل اليومي (بآلاف الليرات اللبنانية)، بحسب فئات الأعمار والنوع الاجتماعي

ويلحظ أنّ 13% فقط من الأطفال في الشوارع يحتفظون بالأموال التي اكتسبوها لأنفسهم. أما المتبقون منهم، فإنهم، إمّا يسلمون إيراداتهم بالكامل (56%)، أو يتشاركونها مع آخرين (31%). وأمّا الأطفال الذين يشكلون الأغلبية، ويعطون ما اكتسبوه إلى أشخاص آخرين، فإن معظمهم يعطونه لأفراد من أسرتهم (95%)، وهم يشكّلون نحو 53% من إجمالي العينة؛ في حين يسلّم الباقون الأموال التي اكتسبوها "لريّسهم"(5%)، وهم يشكّلون 3% من إجمالي العينة. وأمّا الأطفال الذين يتشاركون ما اكتسبوه مع آخرين، فإنّ معظمهم يتشاركونه مع أفراد من أسرتهم (94%)، وهم يشكّلون نحو 29% من إجمالي العينة؛ في حين يتشارك الباقون الأموال التي اكتسبوها مع "ريّسهم" (6%)، وهم يشكّلون 2% من إجمالي العينة.

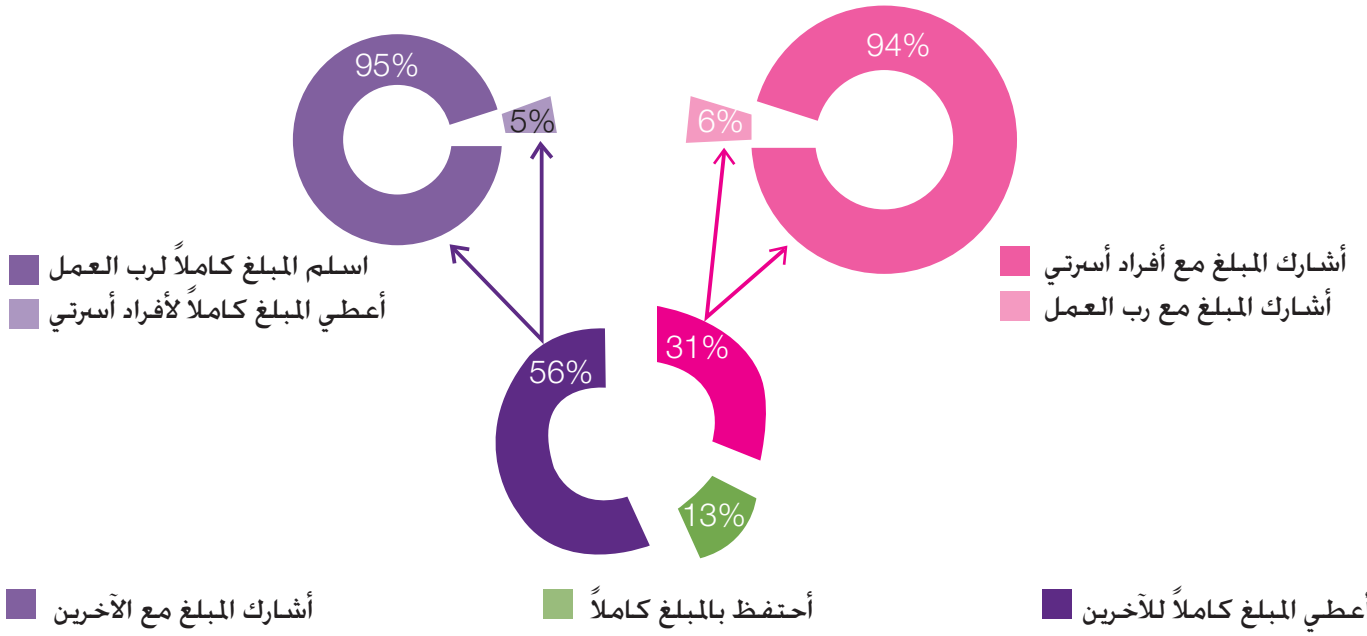

الرسم البياني رقم *60*: توزيع الدخل اليومي للأطفال في الشوارع

ح) مرافقو الأطفال العاملين في الشارع

39% (النسبة الأكبر) من الأطفال في الشوارع يعملون لوحدهم.
54% من الأطفال في الشوارع من الإناث يعملن برفقة أخوانهن وأخواتهن.
26% من الأطفال في الشوارع الأصغر سنا، ما بين 5 و 8 سنوات يعملون بدون مرافقة.

أظهرت نتائج المسح الميداني أنّ غالبية الأطفال يعملون في الشارع بمفردهم (39%)، من دون أيّ مرافقة.وهذا الأمر يبدو جلياً بين الأطفال في الشوارع من الذكور (46%)، مقارنة بالإناث (23%). وثمّة نحو 37% من الأطفال في الشوارع يعملون برفقة إخوة أو أخوات لهم أكبر سنّاً. وهذا يبدو مألوفاً لدى الأطفال في الشوارع من الإناث (54%)، اللواتي لا يسمح لهنّ بالتجوال في الشوارع من دون مرافقة من قبل أحد الإخوة أو الأخوات، مقارنة بنحو 30% فقط من الذكور. وثمّة أيضاً عدد قليل نسبياً من الأطفال الذين يعملون برفقة أقرانهم من الأطفال في الشوارع الغرباء عنهم، أيّ أنهم ليسوا من الأقارب(12%). وترتفع هذه النسبة لدى الذكور (15%)، في حين تنخفض إلى نحو 6% لدى الإناث. هذا بالإضافة إلى نحو 10% من الأطفال الذين يتجوّلون في الشوارع برفقة بعض أفراد الأسرة الممتدة أو أفراد من العشيرة نفسها التي ينتمون إليها. فضلاً عن 2% من الأطفال الذين ترافقهم أمهاتهم، وبخاصة الفتيات منهم (5%)، مقابل 0،2% من الفتيان.

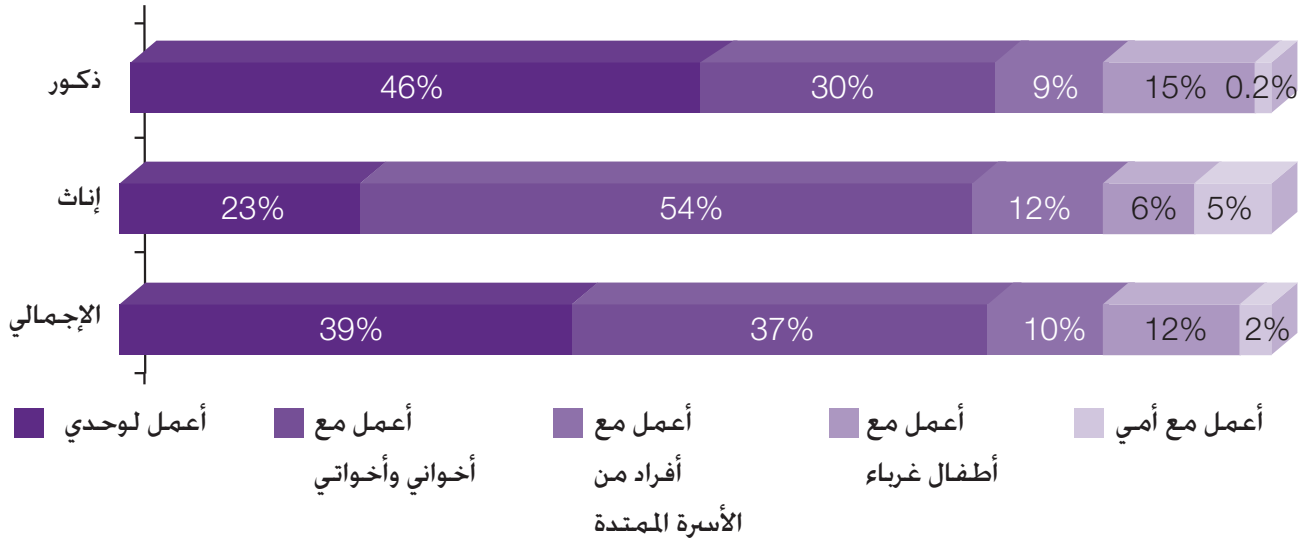

الرسم البياني رقم *61*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المرافقين والنوع الاجتماعي

ويلحظ أنّ الأطفال في الشوارع يميلون إلى العمل بمفردهم كلّما تقدّموا بالعمر. حيث أنّ ربع الأطفال فقط في فئة الأعمار 5 إلى 8 سنوات يعملون بمفردهم (26%)، في حين ترتفع هذه النسبة إلى نحو الثلث لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و13 سنة، لتشكّل أغلبية لدى الأطفال في الفئة العمرية -14 17 سنة(57%).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الارتفاع في نسبة الأطفال الذين يعملون بمفردهم كلّما تقدموا على سلّم الفئات العمرية للأطفال في الشوارع، يتمّ على حساب نسبة الأطفال الذين يعملون برفقة الإخوة والأخوات. فعادة، يعمل الأخوة والأخوات في العمر المبكر ضمن مجموعات في الشارع (في ما يقارب نصف الحالات)؛ ثمّ تنخفض نسبة هؤلاء تدريجياً في الفئة العمرية -9 13 سنة (45%)، لتبلغ نحو 19% لدى الأطفال بين 14 و17 سنة.

وتشير النتائج، أيضاً، إلى وجود بعض حالات الأطفال- بين 9 و17 سنة من عمرهم- الذين يعملون في الشوارع برفقة أمهاتهم. مع العلم أنّه في جميع هذه الحالات تقريباً، يكون الطفل من الإناث (الرسم البياني رقم 61)؛ وهذا يعني أنّ الأمهات يصبحن أكثر قلقاً على بناتهن متى بلغن سنّ المراهقة. وهذا يحصل فقط في حالة الفتيات المراهقات اللواتي ينشطن في أعمال التسوّل والتسوّل المقنّع (الرسم البياني رقم 63).

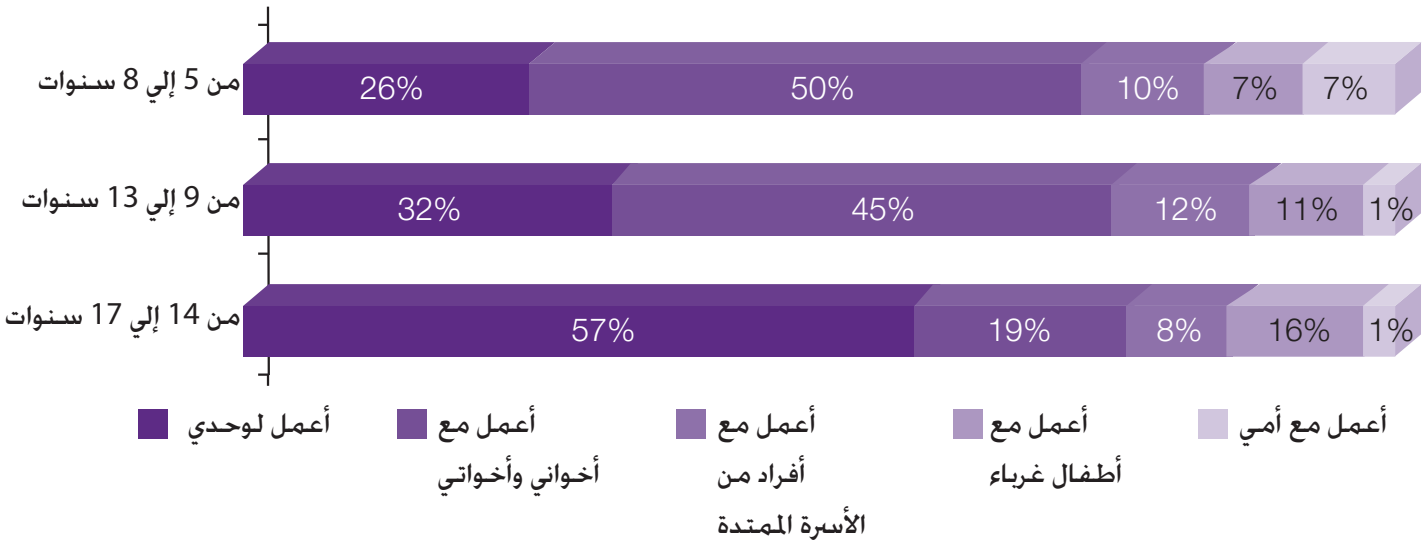

الرسم البياني رقم *62*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المرافقين والفئات العمرية

وبالإشارة إلى نوع العمل/النشاط، سجّل الأطفال في الشوارع العاملين بمفردهم أدنى النسب على مستوى أنشطة التسوّل (23%)، في حين بلغت نسبة الأطفال الذين يرافقهم الأخوة أو الأخوات نحو 51%. وتتساوى نسب هؤلاء على مستوى أنشطة التسوّل المقنّع حيث بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون بمفردهم نحو 41%، ونسبة الأطفال الذين يعملون برفقة الأخوة والأخوات نحو 39%. أمّاعلى مستوى فئة "عارضي الأعمال والخدمات"، فإنّ غالبية الأطفال يعملون بمفردهم (52%)؛ ويميل الأطفال في هذه الفئة للعمل مع الغرباء (22%) أكثر من الأطفال في فئات النشاط الأخرى. وبالنسبة للأطفال في الشوارع المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة، يتبيّن أنّ أكثر من نصف هؤلاء يعملون مع غرباء، ونحو الثلث يعملون بمفردهم.

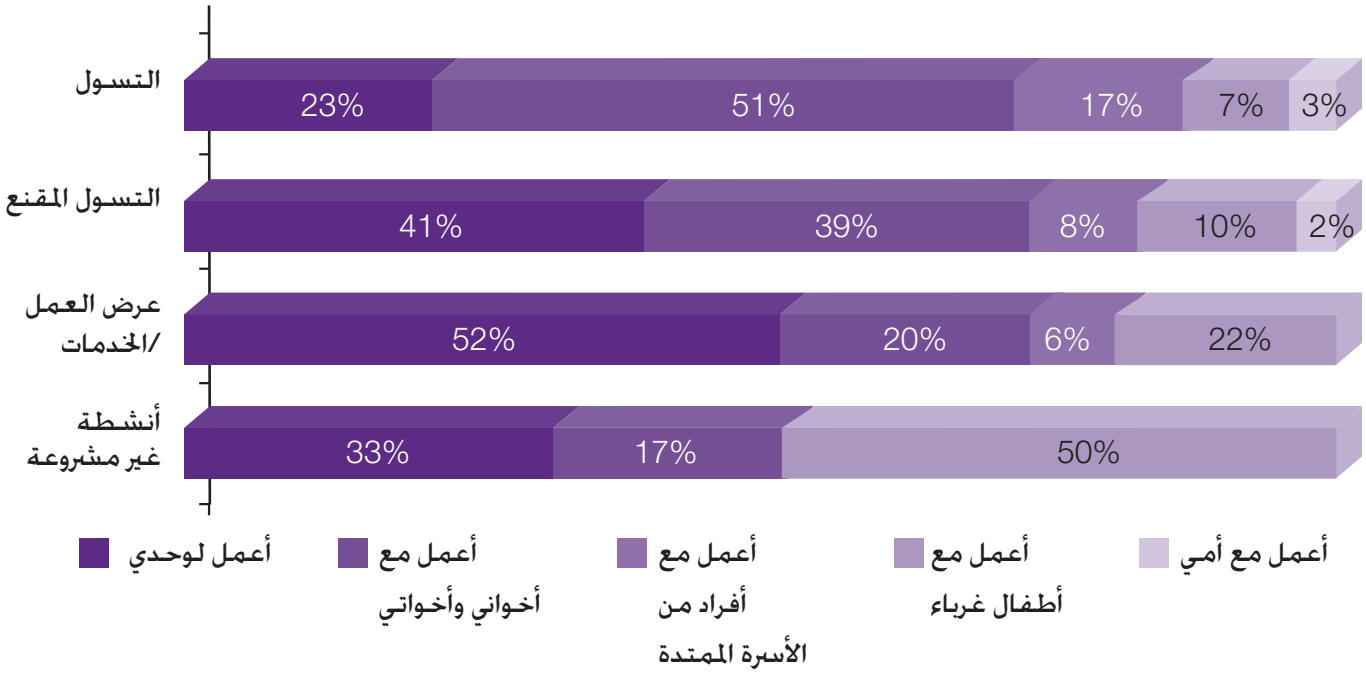

الرسم البياني رقم *63*: توزّع الأطفال في الشوارع بحسب المرافقين ونوع النشاط

6- الأوضاع الصحية والسلوكيات الخطرة

أ) الحالات الحساسة داخل الأسرة

18% من الأطفال في الشوارع وقعوا ضحية العنف وتعرضوا للضرب من قبل أفراد أسرتهم.
4% من الأطفال في الشوارع تعرضوا للتحرش والاعتداء الجنسي من قبل أفراد أسرتهم.
27% من الأطفال في الشوارع لديهم أفراد في الأسرة يعانون من حالات صحية تمنعهم من العمل.
13% من الأطفال في الشوارع لديهم أفراد من الأسرة معوقون.
12% من الأطفال في الشوارع لديهم أفراد أسرة مدمنون على الكحول.
7% من الأطفال في الشوارع لديهم أفراد من الأسرة في السجن.
5% من الأطفال في الشوارع لديهم أفراد من الأسرة يتعاطون المخدرات.

تمّ مسبقاً وضع لائحة مختارة من ثماني حالات ذات طابع حساس وهشّ، وطلب من الأطفال في الشوارع أن يحدّدوا ما إذا كانوا هم أنفسهم، أو أحد أفراد العائلة، قد عانوا أيّاً من هذه الحالات الصعبة. وقد أفاد نحو 15% من الأطفال أنهم تعرّضوا للعنف، ونحو 3% أنهم، وبالإضافة إلى أفراد آخرين من الأسرة، يعانون من العنف الممارس عليهم،في حين أفاد 8% من الأطفال أن أفراداً آخرون من الأسرة فقط هم ضحايا العنف والاعتداء عليهم بالضرب. أمّا ما تبقى من الأطفال (74% من إجمالي العينة) فقد نفوا تعرّضهم، أو تعرّض أيّ من

أفراد الأسرة إلى أيّ من هذه الممارسات.

وقد تطرّق الأطفال إلى أمور أكثر خطورة، حيث اشتكى نحو 4% منهم من تعرّضهم للتحرّش الجنسي ومن إساءة المعاملة، وأفاد نحو 2% أنّ أفراداً آخرين من الأسرة يتعرّضون لاعتداءات جنسية.

وبخلاف ذلك، أفاد الأطفال أنّ أفراداً آخرين من الأسرة فقط يعانون من بعض الحالات الصعبة. ويلحظ أنّ أكثر هذه الحالات انتشاراً بين أفراد أسر الأطفال في الشوارع، هي التالية:27% من الأطفال لديهم أفراد من الأسرة يعانون أوضاعاً صحية سيئة تمنعهم من العمل؛ ونحو ربع الأطفال لديهم أفراد من الأسرة يعانون من أوضاع صحية سيئة يتطلّب علاجها أموالاً كثيرة (24%)؛ ونحو 13% من الأطفال يعيشون مع أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة (معوّقون)؛ ونحو 12% مع مدمنين على الكحول؛ و7% لديهم أحد أفراد الأسرة في السجن؛ ونحو 5% لديهم في الأسرة مدمنون على المخدرات.

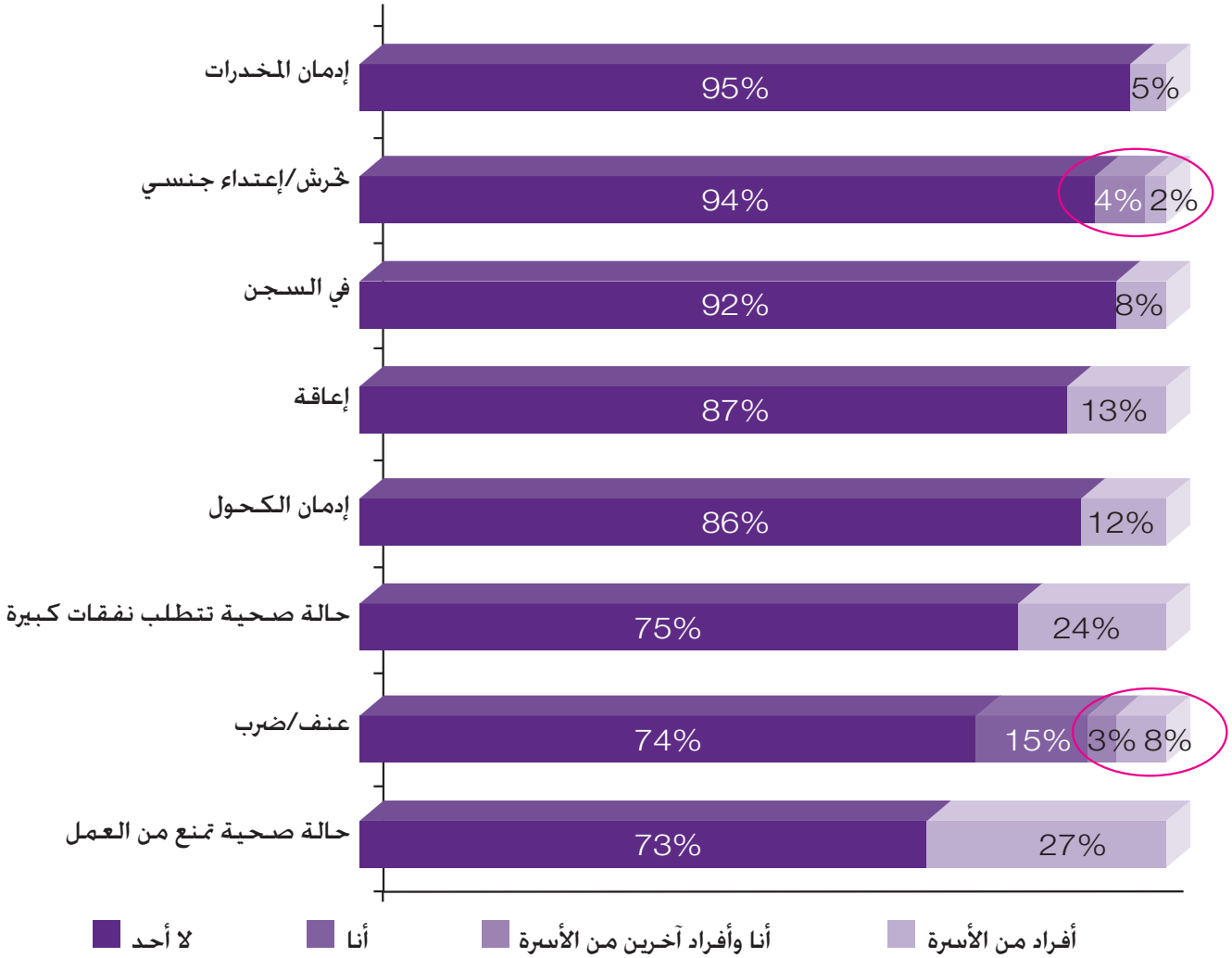

الرسم البياني رقم *64*: نسبة الأفراد في الأسرة الذين يعانون من حالات صعبة

ب) ممارسة السلوكيات الخطرة

44% من الأطفال في الشوارع يدخنون السجائر.
14% من الأطفال في الشوارع يشربون الكحول.
9% من الأطفال في الشوارع يشمون الغري.

ينقسم الأطفال في الشوارع على صعيد ممارسة السلوكيات الخطرة إلى مجموعتين وفقاً لمدى انتظام الممارسة:

- الأطفال الذين يمارسون السلوكيات الخطرة بانتظام:وتشير النتائج إلى أنّ نحو 14% من الأطفال في الشوارع يدخنون السجائر، ونحو 2% يشربون الكحول، ونحو 1% يشمّون الغري.
- الأطفال الذين يمارسون السلوكيات الخطرة بصورة غير منتظمة (أحياناً):وتشير النتائج إلى أنّ نحو 30% يدخنون السجائر، ونحو 12% يشربون الكحول، ونحو 8% يشمّن الغري، ونحو 3% يدخنون الحشيشة، ونحو 2% يتعاطون أنواع أخرى من المخدرات.

وبشكلٍ عام، ترتفع نسبة الأطفال في الشوارع الذين يمارسون هذه السلوكيات المحفوفة بالأخطار، كلّما ارتفعوا على سلّم الفئات العمرية؛ كما تسجّل هذه السلوكيات نسباً أعلى لدى الذكور مقارنة بالإناث. باستثناء شمّ الغري حيث نسبة الإناث (13%) تفوق نسبة الذكور (8%). هذا إلى جانب أنّ 13% من الأطفال بين 9 و13 سنة من العمر يشمّون الغري، مقارنة بنحو 4% من الأطفال في الفئة العمرية 14- 17 سنة

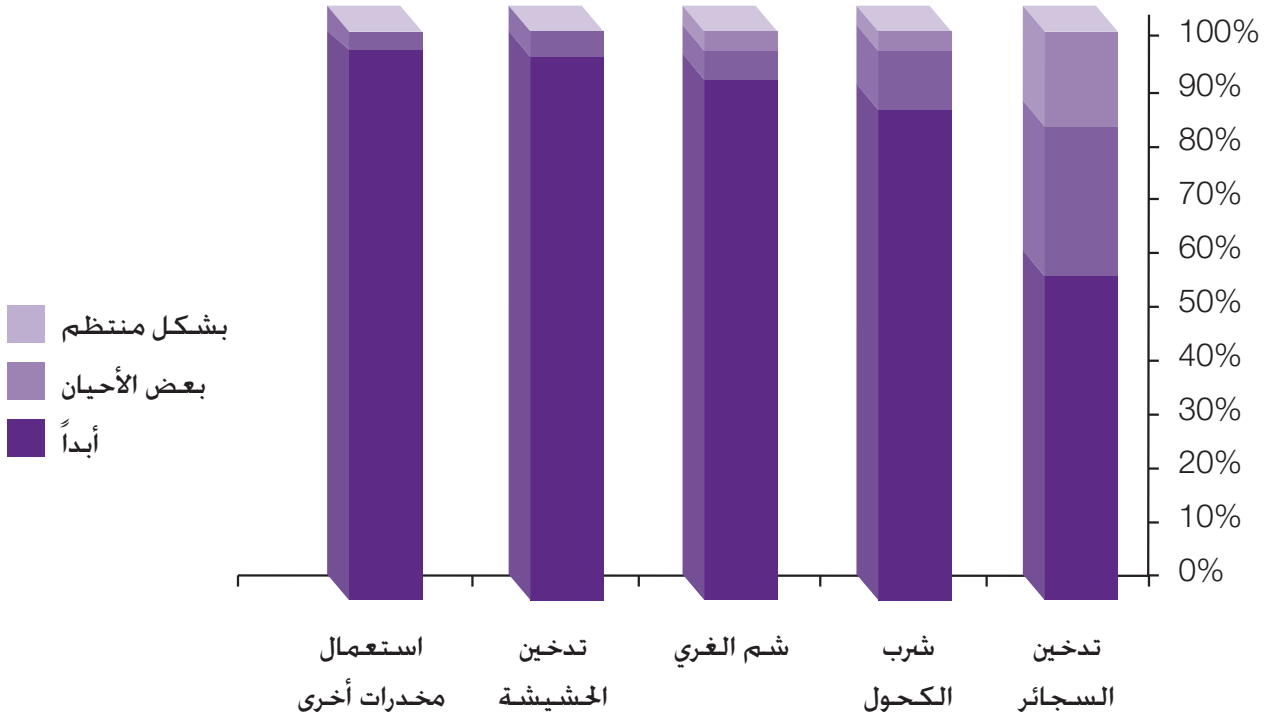

الرسم البياني رقم *65*: مدى انتظام ممارسة الأطفال في الشوارع للسلوكيات الخطرة

ج) الأوضاع الصحية

41% من الأطفال في الشوارع يعانون من مشاكل صحية.
51% من الأطفال في الشوارع من الإناث تعانين من مشاكل صحية.
14% من الأطفال في الشوارع يعانون من أوجاع الرأس والبطن.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أنّ 41% من الأطفال في الشوارع يعانون من بعض المشاكل الصحية، والإناث منهم بشكلٍ خاص؛ حيث بلغت نسبة الإناث اللواتي يعانين من مشاكل صحية نحو 51%، مقارنة بنحو 38% من الذكور.

" كيف لنا أن نتعامل مع حقيقة أنّ حياة الأطفال في الشوارع، في كثير من الحالات، هي، على الصعيدين الجسدي العاطفي، سليمة صحياً أكثر من حياة الأطفال في المنازل؟"
[لويس أبتيكار، *1994*]

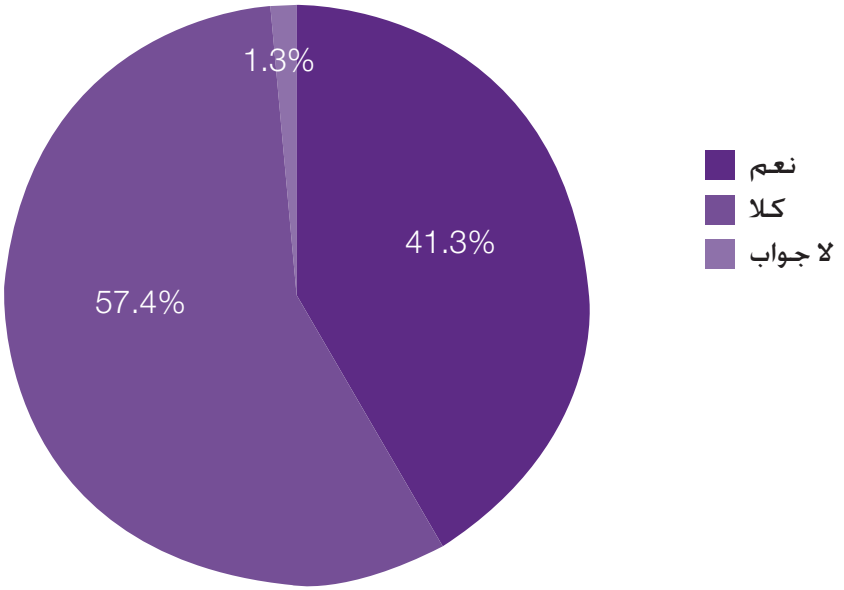

الرسم البياني رقم 66: نسبة الأطفال في الشوارع الذين يعانون من مشاكل صحية

وتشكّل الأوجاع في الرأس والمعدة المشكلتان الصحيتان الأكثر شيوعاً بين الأطفال في الشوارع، حيث بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من هاتين المشكلتين نحو 14% لكلّ منهما. وتليهما، بحسب الأهمية، أوجاع الظهر (12%)، والجروح (10%)، والسعال (8%)، والحرارة (6%)، ومشاكل العيون والتدرّن الرئوي (5% لكل منهما).. وإلى آخره.

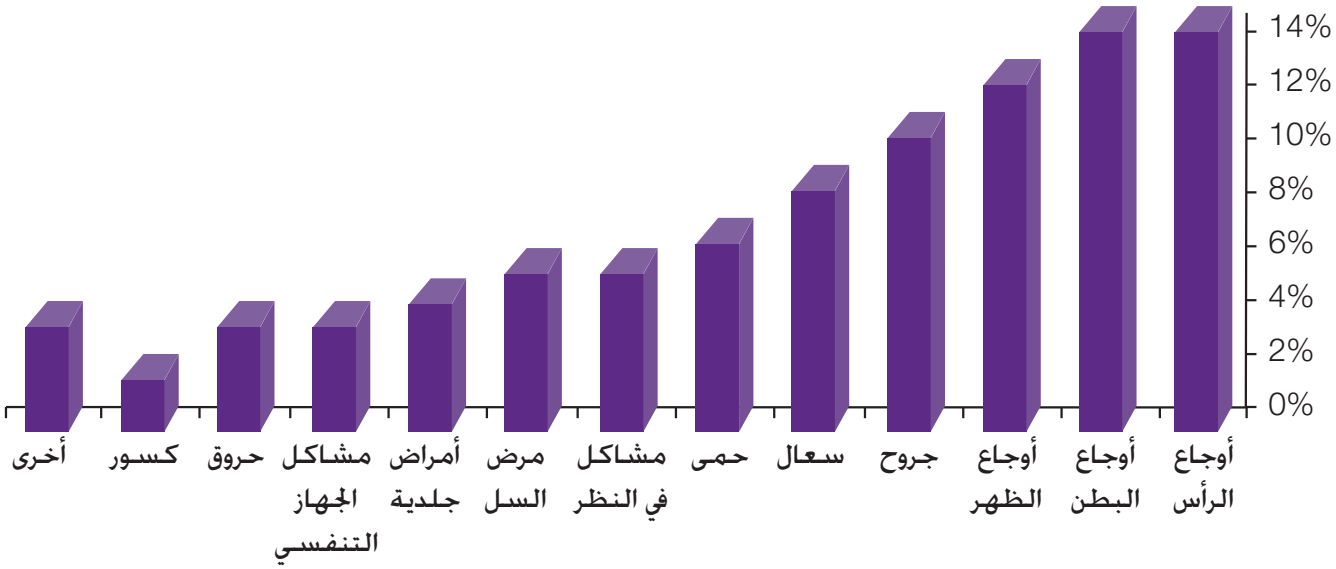

الرسم البياني رقم 67: نسب الأطفال في الشوارع بحسب المشاكل الصحية التي يعانون منها

د) الحصول على الخدمات الطبية

72% من الأطفال في الشوارع لم يزوروا الطبيب أبدا.
2% من الأطفال في الشوارع يزورون الطبيب بشكل متكرر.

على الرغم من أنّ 41% من الأطفال في الشوارع يعانون، بشكلٍ عام، من مشاكل صحية، 26% من الأطفال فقط زاروا الطبيب.

وتشير النتائج على هذا الصعيد أنّ 2% من إجمالي العينة زاروا الطبيب بشكلٍ متكرّر، و24% زاروا الطبيب لمرات قليلة، في حين أنّ 72% لم يسبق أن زاروا الطبيب على الإطلاق.

وبغض النظر عما إذا كان الأطفال في الشوارع في وضع صحي، جسدياً، أفضل من الأطفال الأخرين "في المنازل"، فإنّ العدد الكبير من الأطفال في الشوارع الذين لم يسبق لهم على الإطلاق أن زاروا الطبيب، هو تعبير عن أوضاعهم الاقتصادية- الاجتماعية السيئة، وعن مستويات دخلهم المتدنية، أكثر مما هو انعكاس لجودة أوضاعهم الصحية.

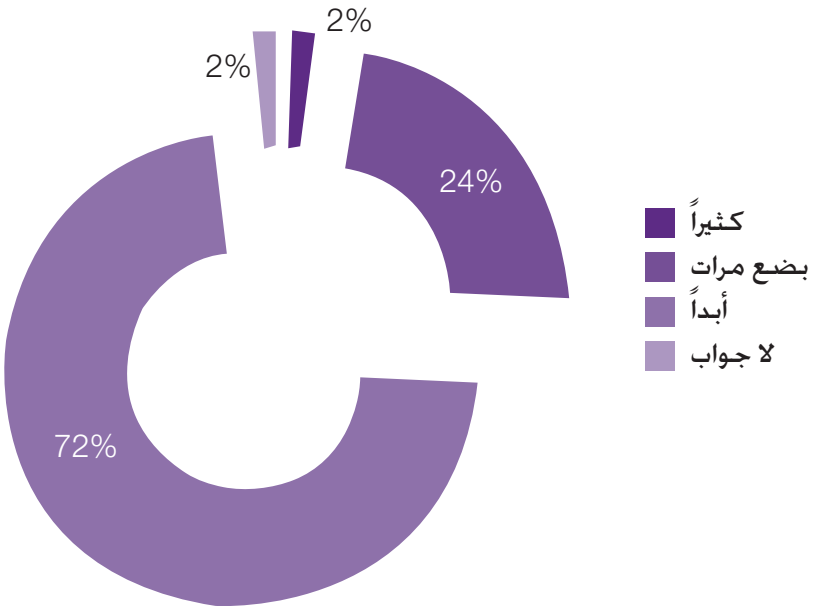

الرسم البياني رقم *68*: درجة انتظام زيارة الطبيب من قبل الأطفال في الشوارع

7- المواجهة مع القانون

أ) توقيفات الشرطة (الدرك)

14% من الأطفال في الشوارع تم القبض عليهم من قبل الشرطة.
33% (النسبة الأعلى) من الأطفال في الشوارع في زحلة تم القبض عليهم من قبل الشرطة.

لدى سؤال الأطفال ما إذا كانوا قد واجهوا مشاكل مع الشرطة، أفاد نحو 14% منهم أنّه سبق وأن تمّ توقيفهم من قبل رجال الشرطة. وتظهر النتائج أنّ الغالبية العظمى من هؤلاء تمّ توقيفهم لبضع ساعات فقط (86%)، وأنّ عدداً قليلاً منهم (10%) بقي رهن التوقيف في مركز الشرطة لأكثر من يوم، ولكن لأقلّ من أسبوع؛ في حين أنّ 4% منهم جرى توقيفهم لمدة تتراوح بين 7 أيام و16 يوماً. والجدير بالذكر أنّ جميع الإناث اللواتي تمّ توقيفهم، أمضين فقط بضع ساعات في مركز الشرطة، حيث بلغ متوسط مدة توقيفهنّ نحو نصف يوم، مقارنة بنحو يوم وسبع ساعات، وسطياً، لدى الذكور الذين تمّ توقيفهم.

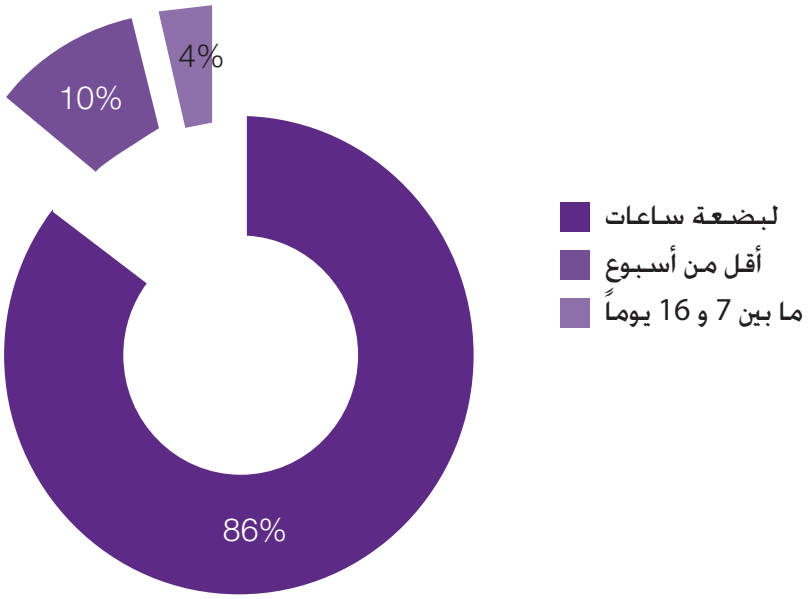

الرسم البياني رقم *69*: توزّع الأطفال في الشوارع الذين تمّ توقيفهم من قبل رجال الشرطة، بحسب مدة التوقيف

وسجّلت أعلى نسبة من الأطفال في الشوارع الذين تمّ توقيفهم من قبل رجال الشرطة لدى اولئك الذين يمارسون الأنشطة غير المشروعة (ينبغي التذكير أن الأطفال المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة لا يشكلون سوى 1% فقط من إجمالي العينة). وبالتالي، فإن عدد الأطفال المنخرطون في أنشطة التسول المقنّع (15%) الذين تمّ توقيفهم هو الأعلى مقارنة بباقي فئات النشاط.

وسجّل لدى الذكور (16%) نسبة أعلى من تلك المسجّلة لدى الإناث (11%). كما سجّل لدى الأطفال في الشوارع في الفئة العمرية 14-17 سنة أعلى نسبة من الأطفال الذين تمّ توقيفهم (17%)، في حين سجّل أدناها لدى الأطفال في الفئة العمرية من 5 إلى 8 سنوات (6%).
وبلغت نسبة الاطفال الذين تمّ توقيفهم في البقاع نحو 33%، وهي النسبة الأعلى المسجّلة مقارنة بباقي المناطق، وجاءت بيروت الكبرى في المرتبة الثانية (20%)، يليها صيدا (4%)، وطرابلس (ما يقارب 1%)، في حين لم يتمّ توقيف أيّ من الأطفال في الشوارع في عكّار.
أمّا على صعيد الجنسيات، سجّل لدى كلّ من السوريين وفلسطينيي لبنان أعلى نسبة من التوقيفات (17% لكلّ من الفئتين)، يليهما "عديمي الجنسية (145)، ثمّ فلسطينيي سوريا (13%)، وجاء الأطفال في الشوارع اللبنانيون في المرتبة الأخيرة (7%).

ب) الإجراءات القضائية

3% من الأطفال في الشوارع تم توجيه التهم القضائية لهم.
92% من الأطفال في الشوارع الذين تمت محاكمتهم، صدر عليهم حكم بالسجن.

بلغت نسبة الأطفال الذين أحيلوا إلى القضاء وأخضعوا للمحاكمة نحو 3%، وصدرت أحكام بالسجن على ما يوازي 8% منهم.

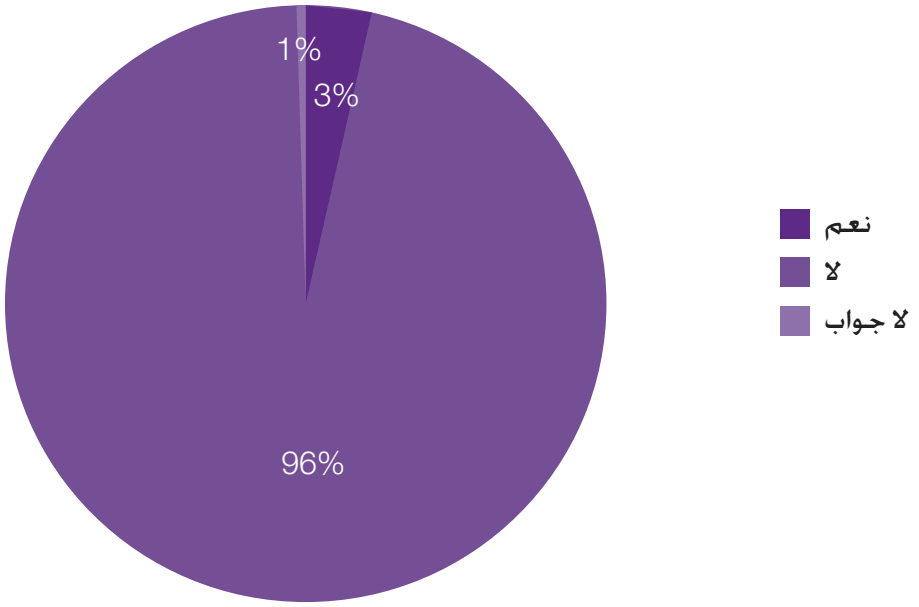

الرسم البياني رقم *70*: نسبة الأطفال في الشوارع الذين أحيلوا إلى القضاء

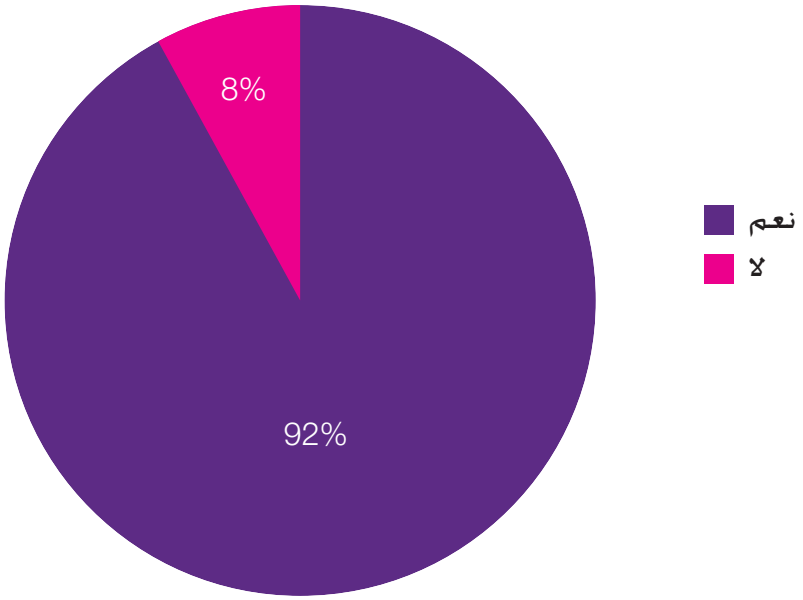

الرسم البياني رقم *71*: نسبة الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن من مجموع الذين أحيلوا إلى القضاء

تفاوتت مدة الأحكام بالسجن، وتوزّعت نسب الأطفال من إجمالي الذين تمّت محاكمتهم، بحسب مدة السجن، على الشكل التالي: 39% سجنوا لمدة تقلّ عن أسبوع؛ و22% بين أسبوع وأسبوعين؛ و22% بين أسبوعين وشهر؛ و13% بين شهر وستة أشهر؛ و4% لمدة تزيد عن 6 أشهر (وهذه النسبة تمثّل حالة واحدة فقط أمضى فيها الطفل 7 أشهر في السجن).

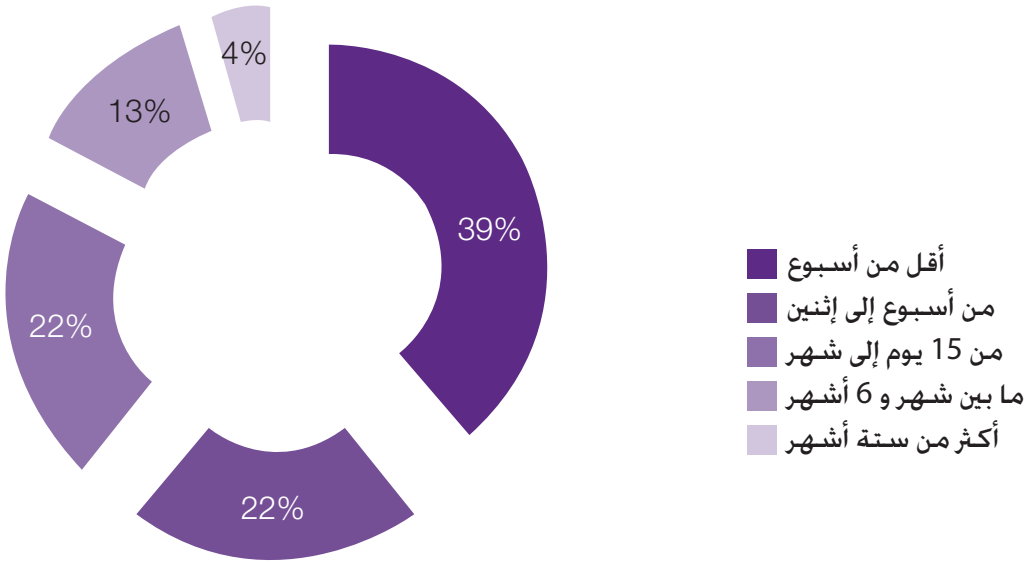

الرسم البياني رقم *72*: توزّع الأطفال الذين سجنوا بحسب المدة التي أمضوها في السجن

8- التقييم الذاتي والطموحات

أ) حرية الاختيار

لدى سؤال الأطفال عما كانوا يريدون أن يفعلوه حالياً في حال كان لديهم حرية الاختيار؛ كان خيار الأطفال الأوّل هو الذهاب إلى المدرسة (40%)، في حين اختار جزء كبير منهم أيضاً العمل لجني المال، ولكن في مجالات أخرى (30%). وهذا ما يؤكّد على أنّ الغالبية العظمى من الأطفال في الشوارع إذا ما منحوا الحق في تحديد خياراتهم والسعي إلى تحقيقها، كانوا ليغيّروا مساراتهم. وكانوا اختاروا، بشكلٍ رئيسي، سواء الذهاب إلى المدرسة للحصول على التعليم اللائق، أو التوجّه نحو مهنة مختلفة.

ويبدو أنّ الإناث هنّ أكثر توقاً للذهاب إلى المدرسة (56% من إجمالي عدد الإناث)، في حين شكّل الأطفال الذين يودّون تغيير مجال عملهم أغلبية لدى الذكور (39%). وقد شكّل الذهاب إلى المدرسة الخيار الغالب لدى الأطفال في الشوارع في سن الطفولة المبكرة (46% من الأطفال بين 5 و8 سنوات، و49% من الأطفال بين 9 و13 سنة)؛ في حين شكّل تغيير مجال العمل أولوية لدى الأطفال في سن المراهقة المتقدم (49%). كما برز هذا الخيار أيضاً لدى الأطفال في فئة "عارضي الأعمال والخدمات" (نحو نصف العدد)؛ ومن جهة أخرى، شكّل الذهاب إلى المدرسة أولوية بالنسبة لغالبية الأطفال المنخرطين في أعمال التسوّل (47%) وأنشطة التسوّل المقنّع (43%).

وتجدر الإشارة إلى وجود جزء كبير، نسبياً، من الأطفال الذين لا يودون تغيير أيّ شيء، بل مواصلة العمل في الشوارع (13%). وقد يكون هؤلاء راضين عن حياتهم وفخورين بهويتهم. هذا، ويبدو حجم هذه الفئة أكبر لدى الذكور (14% من إجمالي عدد الذكور)، ولدى الأطفال في فئة الأعمار 17-14 سنة (20% من هذه الفئة)، ولدى الأطفال المنخرطين في الأنشطة غير المشروعة (33% من هذه الفئة).

ومن اللافت أيضاً وجود نسبة من الأطفال الذين لا يودون فعل أي شيء على الإطلاق أو يودّون ممارسة اللعب واللهو (11%)، وربما يودّون فقط أن يعيشوا عمرهم الحقيقي. وقد تساوت أحجام هؤلاء بين الجنسين، وهم في معظمهم في سن الطفولة المبكرة، بين الخامسة والثامنة من عمرهم (29% من هذه الفئة)، ومنخرطون في أنشطة التسوّل (20% من الأطفال في هذه الفئة).
وقد اختارت نسبة ضئيلة من الأطفال في الشوارع البقاء في المنزل والاهتمام بأفراد الأسرة والمساعدة في الأعمال المنزلية (5%). وبدت غالبية هؤلاء الأطفال من الإناث.

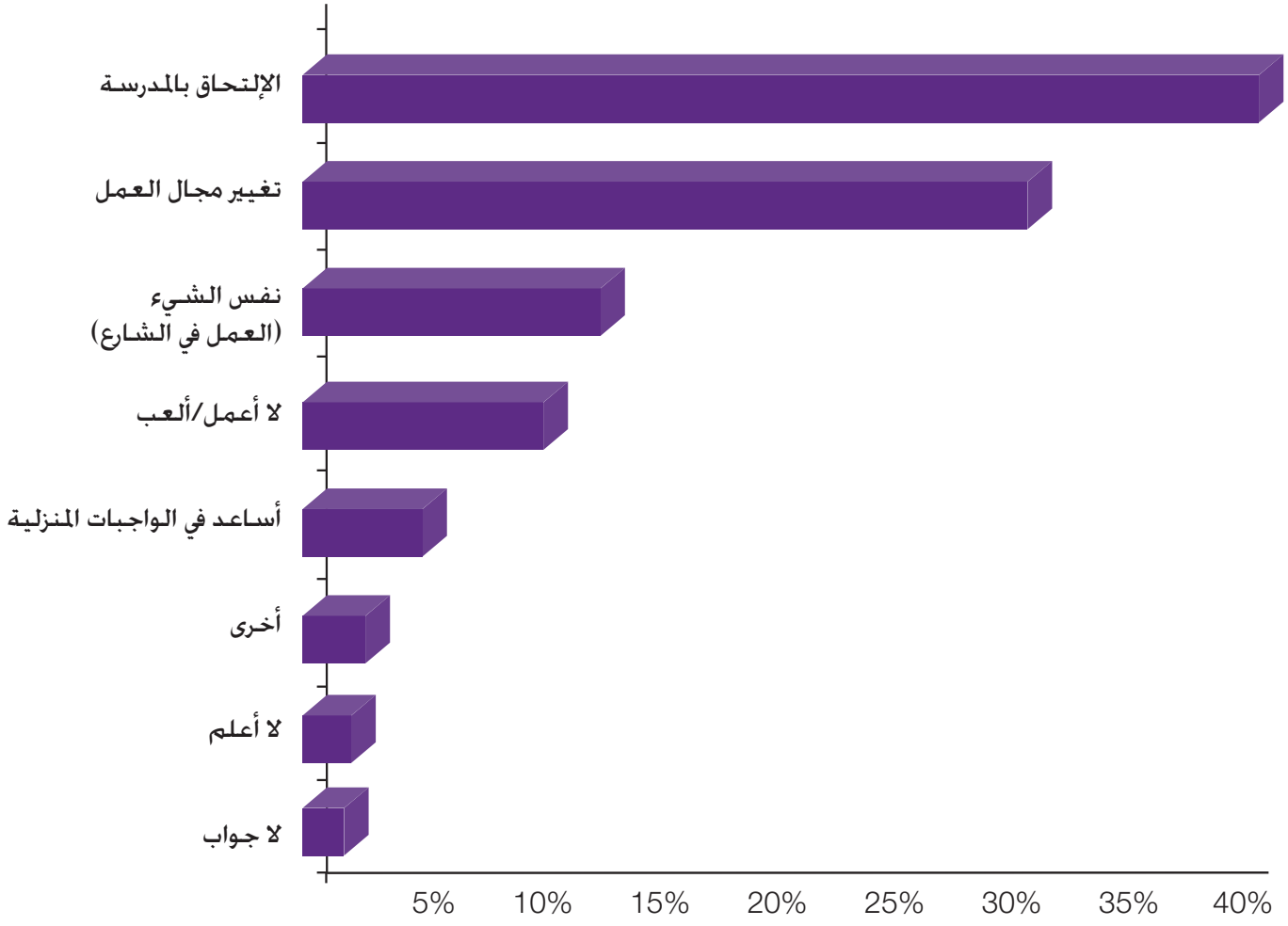

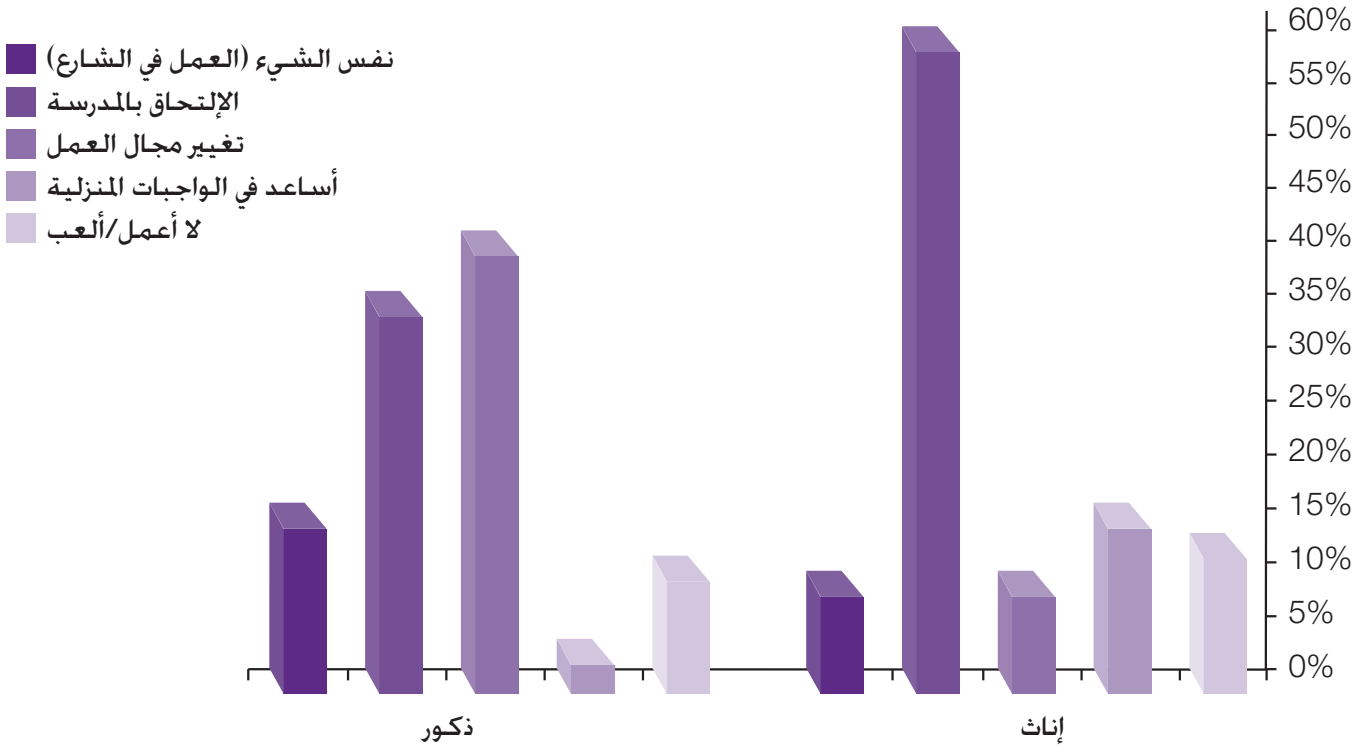

الرسم البياني رقم *73*: خيارات الأطفال في الشوارع بحسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية ونوع العمل/النشاط

ب) استمرارية العمل في الشارع

لدى سؤال الأطفال إذا كانوا يعتقدون أنهم سوف يتوقفون عن العمل في الشوارع في سنّ معينة، تبيّن أنّ 45% منهم لا يعرفون متى سينسحبون من العمل في الشارع. ويبدو أنّ غالبية الأطفال ليس لديهم رؤية واضحة حول مستقبلهم. هذا، في حين أنّ عدداً من الأطفال كانوا أكثر دقة في تقدير العمر الذي سوف يتوقفون فيه عن العمل في الشوارع، حيث رأى نحو 17% من إجمالي عدد الأطفال أنهم سوف يوقفون العمل في الشارع عندما يبلغون سن المراهقة، في حين رأى نحو 8% أنّ ذلك سيكون عند سن البلوغ. وفي المقابل، رأى نحو 5% استحالة التوقّف عن العمل في الشارع ما داموا على قيد الحياة، وكأن هذا هو قدرهم؛ في حين توقّع نحو 3% التوقف عن العمل في الشارع في أقرب وقت.

ولم يستطع الكثيرون تحديد سنّ معينة أوّ إطار زمني معيّن، فجاءت إجاباتهم عرضية وغير مشروطة بحدود زمنية واضحة المعالم، كالقول مثلاً، " عندما تنتهي الحرب في سوريا" (7%)، أو "إلى أن اعثر على عملٍ أفضل" (3%)، أو "إلى أن أتزوّج (3%)، وغيرها من الأمثلة.

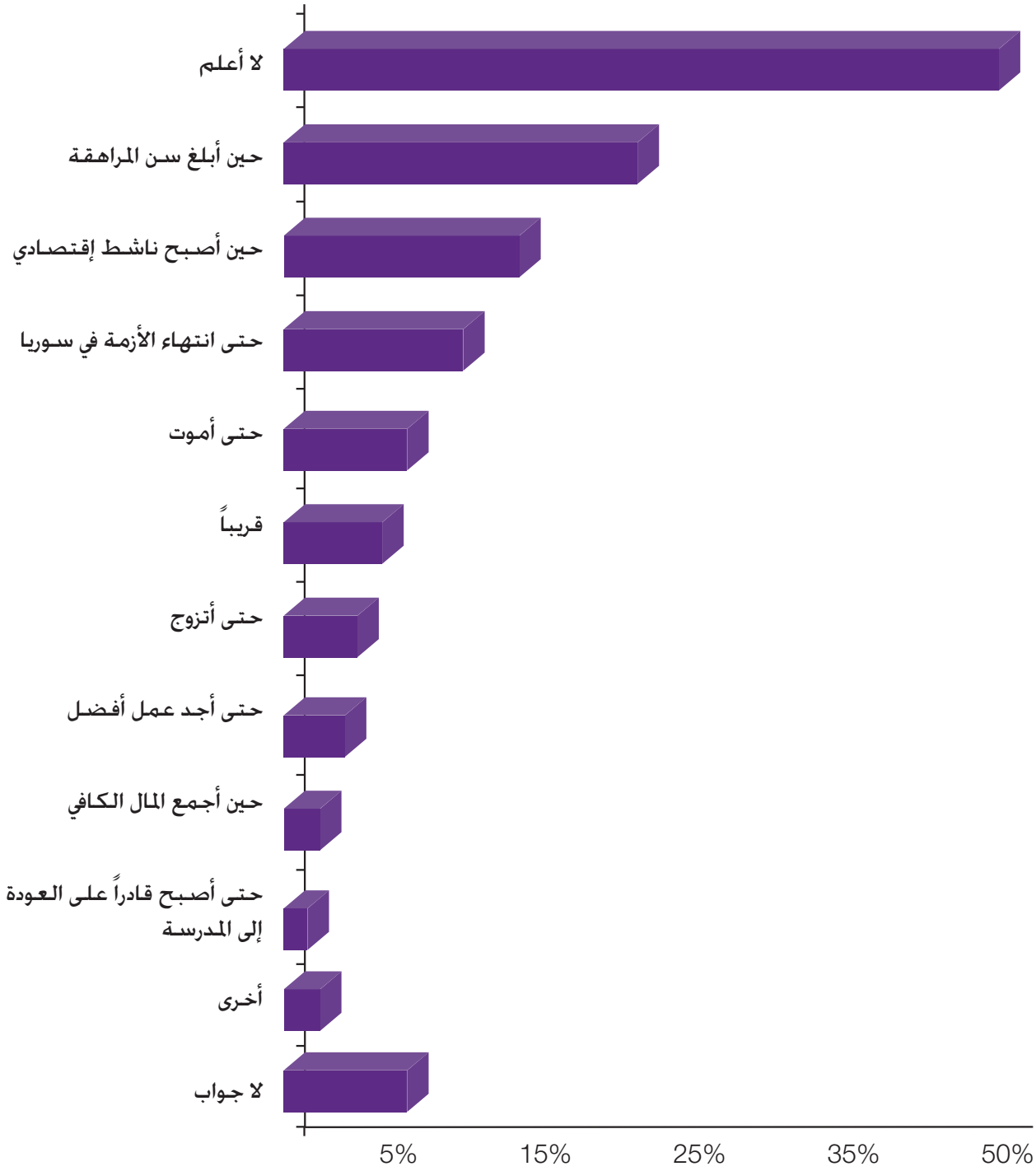

الرسم البياني رقم *74*: الإطار الزمني المتوقّع للتوقف عن العمل في الشارع

ج) المخاوف

طلب من الأطفال في الشوارع التعبير عن مخاوفهم؛ فادّعى نحو 34% منهم أنهم لا يخافون شيئاً، مقابل 1% من الأطفال الذين كشفوا عن خوفهم من كلّ شيء.

وذكر عدد من الأطفال أنهم يخافون من بعض الأشخاص، كرجال الشرطة على سبيل المثال، وذلك نظراً لإمكانية اعتقالهم وتوقيفهم (12%)، أو الأهل/أقرباء آخرين (12%)، أو المارّة/ والسيارات في الشارع (7%)، أو حتى " الريّس" (2%).
كما عبّر أطفال آخرون عن مخاوفهم من عدم التمكّن من العودة إلى سوريا (9%). في حين توزّع الأطفال الباقون بين الخوف من يقعوا ضحية اعتداء بأشكاله المختلفة (الضرب، الاختطاف، الاغتصاب، السرقة)، والخوف من الله والمصير، والخوف من الحيوانات أو أيّ ظواهر طبيعية أخرى (الظلمة،الموت، وغير ذلك).

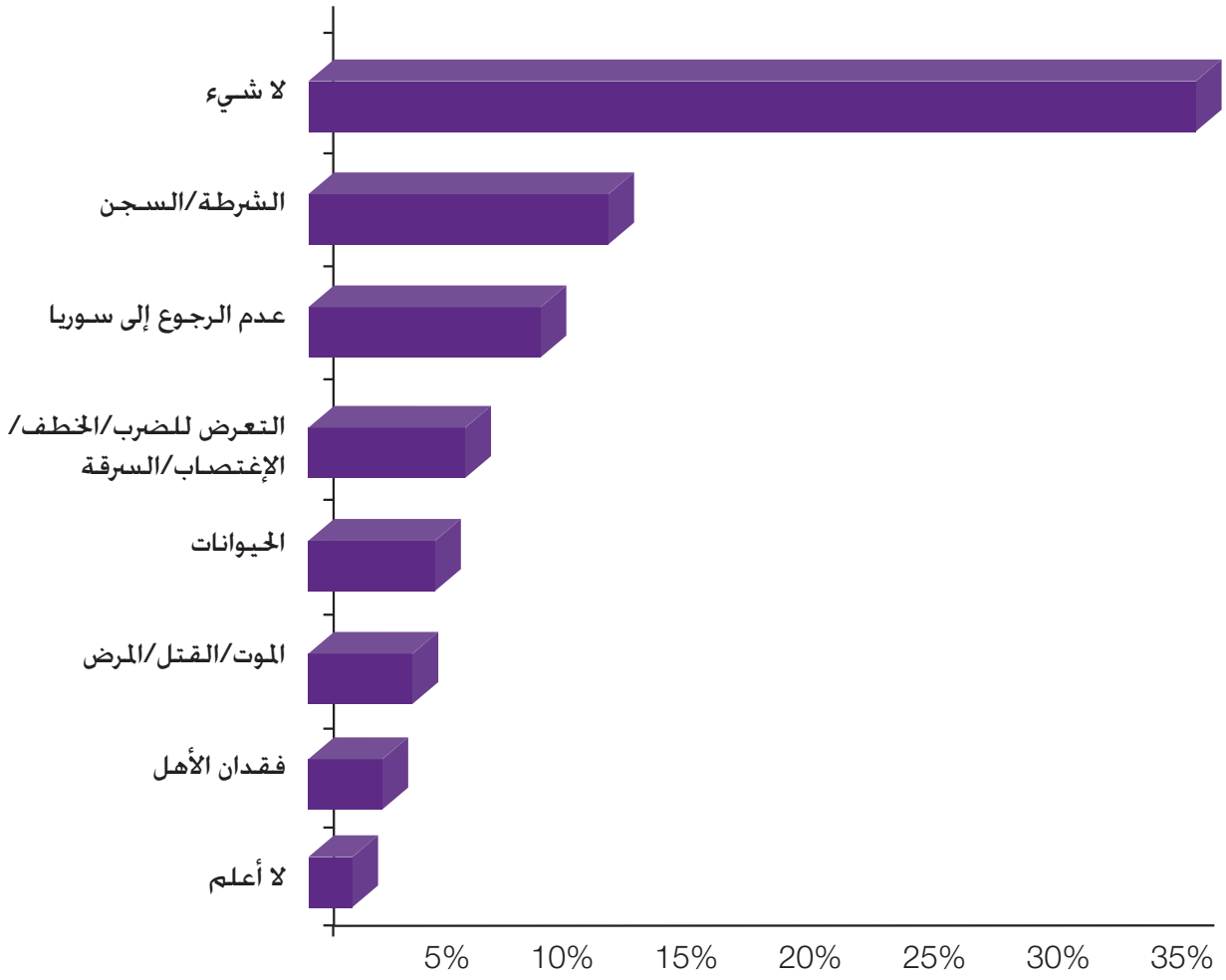

الرسم البياني رقم 75: أكثر الأمور التي يخاف منها الأطفال في الشوارع

د) التطلعات على مستوى المهنة

شكّل العمل في مهنة تتطلّب شهادات عالية، كالهندسة والطب والتعليم والمحاسبة، الطموح الأكبر لدى 29% من الأطفال في الشوارع. أمّا التطلعات الأكثر واقعية، فتراوحت بين العمل لحسابهم (متجر)، أو تعلّم التجارة، أو العمل في الزراعة (16% و14% و3%، بالتتابع). في حين يطمح بعض الفتيان والفتيات إلى أن يصبحوا أرباب أسر/ ربات بيوت (5%).

ومن الملفت أنّ بعض الأطفال في الشوارع يريدون البقاء في الشارع، والاستمرار في ما يقومون به من نشاط (5%)، وبعضهم الآخر يريدون القيام بأيّ عمل آخر مهما كان نوعه (3%)؛ في حين يتطلّع عدد من الأطفال إلى عدم القيام بأيّ نشاط (3%). هذا بالإضافة إلى عدد من الأطفال الذين، وبكلّ بساطة، لا يعرفون إلى ماذا يطمحون على صعيد مستقبلهم المهني.

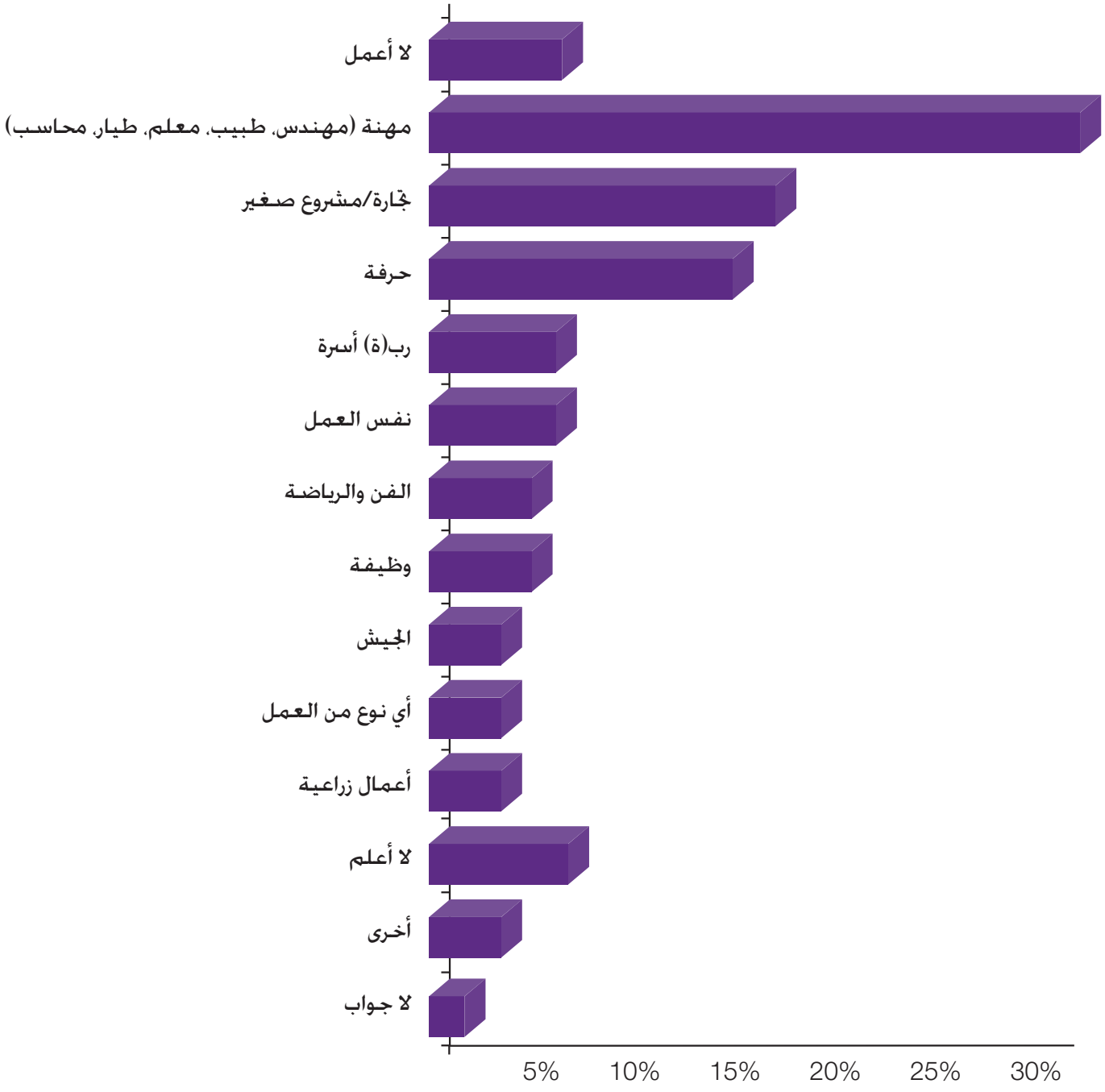

الرسم البياني رقم 76: تطلعات الأطفال في الشوارع على المستوى المهني

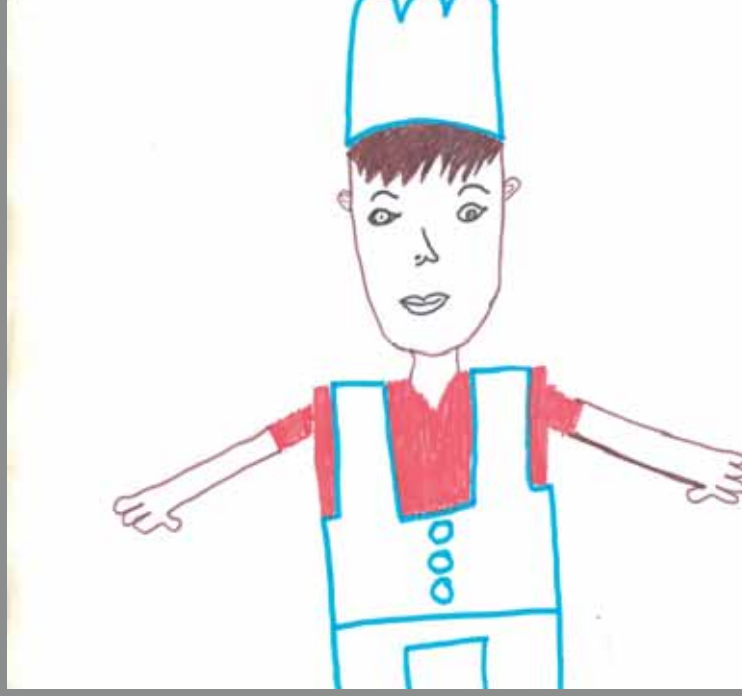

الأسباب والخصائص

VI- الأسباب والخصائص

من الصعب تمييز الأسباب وراء هذه الظاهرة وتحديد خصائص الأطفال في الشوارع، نظراً إلى العديد من أوجه التشابه في نمط عيشهم وأنشطتهم، وبسبب تعقيدات الحياة نفسها. فأنّ العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والمؤسسيةقد تتفاعل في ما بينها أو في تقاطعاتها بين مختلف الخصائص، لتشكّل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى العمل في الشارع. ومع ذلك، يسعى هذا القسم من الدراسة إلى تحديد العامل المسيطر أو" القائد" بين العوامل المسببة على مستوى كلّ من خصائص الأطفال في الشوارع.

أ) العامل الخارجي:تدفّق النازحين

أكّدت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتوزّع الأطفال في الشوارع وفقاً للجنسية، تصريحات الفعاليات والأطراف المعنية الذين شاركوا في المقابلات المعمّقة، والتي جاءت على الشكل التالي:**"إنّ أحد الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تفجّر ظاهرة الأطفال في الشوارع، في أعقاب الأزمة السورية، هو تدفّق النازحين السوريين" .**

وعلى الرغم من أنّ "الأزمة السورية" قد كثّفت من حجم ظاهرة الأطفال في الشوارع في لبنان خلال الثلاث سنوات الأخيرة، فإنّ هذه الظاهرة تجّذرت بشكلٍ أعمق نتيجة عوامل أخرى ذات صلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة قبل الأزمة في سوريا، كالتحوّلات البنيوية في الاقتصاد، والسياسات النيوليبرالية، وعدم التوازن في النمّو الاقتصادي بين المناطق والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد أدى ذلك إلى انحسار النمو، وتراجع المؤشرات الاقتصادية- الاجتماعية، والتفاوت في التنمية الاقتصادية، وبخاصة في المناطق الريفية والضواحي المدينية.

وقد كشفت دراسات الحالة عن مجموعة متنوّعة من الأسباب التي تدفع بالطفل السوري إلى العمل في الشوارع. وقد شكّل النزاع المسلّح والتدمير والقتل أحد هذه الأسباب أو العوامل، نظراً إلى انّ العديد من الأسر فقدت معيلها الأساسي ومسكنها وأعمالها وحتى مدخراتها

هي إحدى العائلات العراقية التي فرّت من بلادها في العام *1999*، في عهد صدام حسين، لأسباب سياسية. بداية، كانت العائلة المؤلفة من ثلاثة أشخاص – الأبوين وطفلهما - تعيش في شوارع بيروت (تحت الجسور). وكان الأبّ يضطر للعمل في الشوارع ليؤمن بقاءه وعائلته على قيد الحياة، إلى أن عثر على وظيفة في محل لبيع الخضار، وقد سمح المالك للعائلة بالعيش في المحل. ومع مرور الوقت أنجبت العائلة المزيد من الأطفال، وأصبحت الآن مؤلفة من *7* أفراد. وكان الأطفال، منذ ولادتهم، يرافقون الأم للعمل في الشوارع (ولم يلتحق أيّ منهم بالمدرسة). وكانت الأم تحمل

طفلها الرضيع أثناء التسوّل وتبقي العين على ابنتها ذات السنوات الخمس من عمرها والتي كانت ترافقها. و يعمل إثنين من أطفالها الذكور كبائعين في الشوارع، في حين أنّ طفلها البكر (الذي أتمّ، مؤخراً، الثالثة عشر من عمره) يعمل في تلميع الأحذية. ويعمل الأب حالياً في مصنع كرتون بأجر شهري قدره *500* ألف ليرة لبنانية (دون مستوى الحدّ الأدنى للأجور)؛ وانتقل مع عائلته للإقامة في شقة مستأجرة قرب المدينة الرياضية. وقد علّقت الأم قائلة: " نحن لا نخجل من العمل الذي نقوم به. فإنّ أي شخص يواجه ظروفاً مماثلة، لكان فعل الشيء نفسه، أو ربما، أسوأ. نحن لا ننتمي إلى أيّ بلد، لا العراق ولا لبنان؛ فالشارع – حيث نعيش ونعمل - هو الموطن الوحيد الذي نعرفه".

المربع رقم *1*: دراسة حالة مع أهل الأطفال في الشوارع العراقيين

هي عائلة فلسطينية من *7* أفراد (الأبوين و*5* أطفال بين *9* و*17* سنة من عمرهم) تقيم في مخيّم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين. في طفولته، كان الأبّ من الأطفال في الشوارع؛ وقد بدأ بالعمل في محل لصيانة السيارات بعد زواجه. وقد بدأت زوجته في سنّ مبكرة، بعد وفاة والديها، بالعمل في الخدمة المنزلية. وقد عاش هو وزوجته في ظروف صعبة للغاية. وعندما أنجبت الزوجة مولودها الأوّل، بدأت بممارسة التسوّل في الشوارع. ومنذ ذلك الحين وجميع أفراد العائلة - باستثناء الأبّ – يعملون في الشوارع دون هوادة على مدار أيام الأسبوع. ويتراوح دخل العائلة بين *80* ألف و*140* ألفاً يومياً. وتقول الأم حول أسلوب حياة عائلتها: "هكذا هي الحياة، هذا هو قدرنا"؛ في حين يعلن الأبّ ما يلي: " أنا ولدت وترعرعت في الشوارع، وسوف أموت في الشارع".

المربع رقم *2*: دراسة حالة مع أهل الأطفال في الشوارع فلسطينيين

ب) العوامل الداخلية: الإقصاء المجتمعي والأنماط الثقافية

يوجد على هامش المجتمع اللبناني بعض الجماعات التي تمّ إقصاؤها اجتماعياً، وهي تتميّز ببعض الخصوصية، وهي النّوَر، وعشائر البدو العرب، والتركمان. وقد حرم معظم أفراد هذه الجماعات من الجنسية اللبنانية[45] ، إلى أن صدر مرسوم التجنيس (رقم 5247) في العام 1994. وبالرغم من ذلك، ونتيجة العديد من الثغرات التي رافقت عملية تنفيذ القانون، لم يتمّ حلّ مسألة الجنسية إلاّ جزئياً؛ ولذلك، لا يزال العديد من أفراد هذه الجماعات يعملون قانونياً صفة "عديمي الجنسية". وفي الواقع، إنّ معظم الأطفال في الشوارع العديمي الجنسية الذين تمّت مقابلتهم أثناء الدراسة الميدانية، هم فعلياً ينتمون إلى أحدى الجماعات المذكورة أعلاه.

استقرّت هذه الجماعات في لبنان منذ زمن بعيد. وهي، في الغالب، تعيش في مجتمعات مغلقة، ومناطق طرفية؛ وثمّ عدد قليل من العائلات التي انتقلت للإقامة في أحياء معيّنة في ضواحي المدينة الرئيسية. ويقيم هؤلاء في الخيام والمساكن المرتجلة، أو حتى في مساكن خاصة - بفعل التمدّد المديني - في مناطق تحوّلت في ما بعد إلى قرى سميت تيمّناً بأسماء قبائل معينة. وبعد أن تخلّت هذه الجماعات عن نمط الحياة البدوية، ولكن من دون أن تنتمي تماماً إلى النمط الحضري، واستمرّ المجتمع في استبعادها وإقصائها، كان لا مفرّ من الإنخراط في سوق العمل غير النظامي، أو في العمل في الشوارع (الأطفال وأمهاتهم بشكلٍ رئيسي). وعلى مرّ العصور، تحوّل العمل في الشوارع، لدى النّوّر بشكلٍ خاص، إلى تقليد متوارث عبر الأجيال؛ لا بل تحوّل إلى نمط ثقافي[46] تتميّز به هذه الجماعة. فعلى مستوى جماعة النّور، يبدو العمل في الشوارع منظّماً بشكلٍ جيّد، فيتمّ توزيع الأطفال برفقة أمهاتهم على مناطق معيّنة ليمارسون التسوّل والبيع وقراءة الطالع وما شابه من أنشطة. ولدى بلوغ الأطفال سنّ الرشد، يتحوّل الذكور إلى عرض العمل والخدمات في سوق العمل غير النظامي؛ ولكنهم، في الغالب، يتزوجون في سنّ مبكرة، فتتحوّل دورة الحياة إلى ذرّيتهم لكي يصبحوا بدورهم الأطفال في الشوارع، ويتمكّنون تدريجياً من استيعاب مهنتهم ذات الصلة بالشارع، وثقافتهم ونمط معيشتهم كجماعة.

[45] على سبيل المثال، صدرت ساسلة من القوانين لتنظيم مختلف جوانب الإحصاء السكاني العام الذي أجري في 31 كانون الثاني 1932. ومن بينها المادة 12 من المرسوم 8837 الصادر بتاريخ 15 كانون الثاني 1932 المتعلّق بالقبائل الرّحل، والتي تنص على : «القبائل الرحل فلا تعد منها لبنانية الا القبائل التي تقيم كل عام أكثر من ستة اشهر في أراضي لبنان". وبالتالي، إنّ القبائل التي لا تستطيع إثبات إقامتها في لبنان لأكثر من 6 أشهر في السنة لا يمكن اعتبارها لبنانية.

[46] وفقاً فرايرغ وماركوس ، " تتكوّن "الأنماط الثقافية" من الأفكار والممارسات المستمدّة ثقافياً، والتي تتجسّد أو تسنّ أو تتشكّل في الحياة اليومية

Fryberg, S. A., & Markus, H. R. (2007)."Cultural models of education in American Indian, Asian American, and European American contexts. Social Psychology of Education".

"النوّر" هم أقلية إثنية تعيش في عدة بلدان شرق أوسطية، بما فيها لبنان وسوريا والأردن وتركيا والعراق. وقد حدّد علماء الألسنية بعض الروابط الوثيقة بين لغة "النّوَر"والدومارية واللهجة البنجابية الهندية. وهم يؤكدون أنّ النوّر هم أحفاد لمجموعة من المؤديين الرحّالة من شمال غرب الهند الذين هاجروا باتجاه الشرق بين القرنين الثالث والعاشر ميلادي[47]". وتنتشر جماعات "النوّر" في أقضية صيدا وصور وزحلة وعكار.

أمّا قبائل البدو العرب فإنها كانت، حتى بدايات القرن العشرين دائمة الترحال بين بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، دأبت قبيلتي أبوعيد والفاعور على الانتقال إلى سهول البقاع خلال فصل الصيف بحثاً عن المراعي الخصبة، في حين تنتقل إلى الصحراء السورية خلال فصل الشتاء[48]. وكذلك الأمر بالنسبة للقبائل التي قدمت إلى جنوب لبنان من الحولا في فلسطين (مثل بعض فروع قبيلة اللهيب:الأرامش والحمدون)، ومن الجولان (قبيلة كريدين)، والقبائل التي قدمت من حمص وأقامت في عكّار (قبيلة اللهيب).

أمّا بالنسبة للتركمان في لبنان:" هناك خمس جماعات تركية في لبنان. ولكلّ منها تاريخ مختلف. وهذه المجموعات، هي التالية:تركمان عكّار الذين يعيشون في قريتي كواشرة وأيدمون؛وتركمان بعلبك ويعيشون في 5 تجمّعات صغيرة حول مدينة بعلبك، وفي قرية على مقربة من مدينة الهرمل؛ والكريت الأتراك الذين جلبوا إلى الأراضي التي كانت تحت السيطرة العثمانية (لبنان وسوريا) عندما سقطت جزيرة كريت، وهم يقيمون حالياً في طرابلس؛ والمواطنون الأتراك في بيروت الذين نزحوا من جنوب شرق تركيا لأسباب اقتصادية وأقاموا في لبنان في أربعينيات القرن الماضي، والأتراك السوريون الذين نزحوا من سوريا إلى لبنان؛ وأخيراً الشركس الذين استقرّوا في الشرق الأوسط بعد الحرب العثمانية - الروسية بين عامي 1887 و1878 [49].

ج) عوامل اجتماعية أخرى:التفكك الأسري والتخلّي عن الأطفال

أظهر تحليل النتائج الكمية في فصلٍ سابق من الدراسة، وبخاصة الجزء المتعلّق بحيوية الأبوين، ارتفاع نسبة الأطفال في الشوارع اللبنانيو المنشأ الذين يعانون من فقدان أحد الوالدين أو كلاهما، مقارنة بالأطفال في الشوارع القادمون من سوريا (مع الأخذ بالاعتبار الحرب الدائرة هناك). وثمّة مؤشر آخر يتعلّق بالأطفال في الشوارع الذين لم يسبق أن التحقوا بالمدرسة، حيث يتبيّن أنّ نحو 62% من الأطفال الذين نشأوا في لبنان (بما في ذلك النّوَر وعديمي الجنسية والفلسطينيين) لم يلتحقوا بالمدرسة بتاتاً، أي ضعف نسبة الأطفال الذين نشأوا في سوريا ولم يسبق أن التحقوا بالمدرسة. ويستخلص من ذلك، أنّ الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الأطفال في الشوارع في لبنان، ناجمة إلى حدّ كبير عن التفكّك الأسري والتخلّي عن الأطفال وانفصالهم عن الأهل. وقد تبيّن في مناسبات عدة، أنّ هناك ترابط بين هذه الحالات وقسوة أحد الأبوين أو زوج الأم/زوجة الأب، أو العنف المنزلي، أو التحرّش الجنسي، أو الإدمان على الكحول، أو حتى تعاطي المخدرات.

هو طفل لبناني من طرابلس في السابعة عشرة من عمره. توفي والده وهو في عمر السنتين، ثم توفيت والدته وهو في السادسة من عمره. رباه عمّه لمدة سنتين، ثمّ أجبره على مساعدته في عمل السباكة وكان في المنزل عرضة لكلّ أشكال العنف الجسدي واللفظي. وقد اعتاد البقاء خارج المنزل مع الأطفال في الشوارع الآخرين، نظراً إلى أنّه كان محظراً عليه تناول العشاء مع عائلة عمّه لدى عودته من العمل. وبالتالي، ازدادت علاقته بالأطفال في الشوارع قوّة، فقرّر الهروب من المنزل بمؤازرتهم. وبدأ بالتسوّل والسرقة، حتى أنّه اقتحم منزل عمّه في إحدى المرّات. وبقي مع أقرانه لمدّة *4* سنوات، ينام في الشوارع أو في مركبات ومبانٍ مهجورة. وقد اكتسب عادة التدخين وشرب الكحول، كما أنّه شارك في المشجارات التي تحصل في الشوارع ونحى منحى السلوكيات الخطرة الأخرى. وبعد ذلك، بدأ العمل في تلميع الأحذية. ولكن منذ عام ونصف تعرّف على شخص أكبر منه سنّاً، وعمل معه في الإتجار بالبشر بين سوريا ولبنان. وقد صرّح قائلاً :" وقد عملنا أيضاً في تجارة السلاح، ولن أبوح لك بمقدار الأموال التي حصلت عليها من خلال هذا العمل ولكنني أقول لك أنني حصلت على أموال كثيرة جداً....أنا أقوم بأيّ عمل مهما كان نوعه، فأنا قويّ القلب ولا أخشى أحداً... أنا لا أعرف إلى أين سوف يؤدي مساري في الحياة، ولكنني أعرف أنني سعيد بأسلوب حياتي هذا ولا أريد أيّ أسلوب حياة آخر".

المربع رقم *3*: دراسة حالة مه أحد الأطفال في الشارع اللبنانيين

[47] "النور وأطفالهم في لبنان "

Terre des Hommes (2010): "The Dom People and their Children in Lebanon - A Child Protection Assessment".

[48] رامي زريق (2010) " State Made them Stateless"

د) أعمال جرمية منظّمة أو أعمال عائلية

عندما يتحوّل العمل في الشارع إلى نشاط منظّم، لا تعود معرفة من هو المحرّك الأساسي لهذا العمل أمراً مهماً، سواء كان جماعة إجرامية أو أحد أفراد الأسرة (عادة يكون أحد الأبوين). فهو عمل محظّر في القانون. وتنصّ المادتين 617 و618 من قانون العقوبات (المرسوم رقم 340 الصادر بتاريخ 3/1/1943) على معاقبة من دفع قاصراً دون الثامنة عشرة من عمره إلى التسوّل أو العمل في الشوارع. كما ينصّ القانون 164 الصادر بتاريخ 1 أيلول 2011، المادة(5) 586، على عقوبات أكثر صرامة لجرائم الاتجار والاستغلال التي تجبر الأطفال على المشاركة في مخالفة القانون، والدعارة، والاستغلال الجنسي، والتسوّل، والاسترقاق، والعمل القسري، وتجنيدهم في النزاعات المسلّحة، وتوريطهم في أعمال إرهابية ونزع الأعضاء؛ كما تشير المادة (1) 586 من القانون نفسه، إلى معنى أوسع للاتجار بالبشر، متى تعلّق الأمر بقاصر، حيث نصّت على ما يلي :"يعتبر اجتذاب المجنى عليه أو نقله أو استقباله أو احتجازه أو تقديم المأوى له، لغرض الاستغلال بالنسبة لمن هم دون سن الثامنة عشرة، اتجاراً بالأشخاص"، وذلك حتى في حال لم يترافق ذلك مع استعمال أي من الوسائل المبينة أعلاه.

وقد كشفت دراسة حالة انخراط أحد الأطفال في أنشطة الاتجار بالبشر (المربّع رقم 3)، وأنّ هذا الأمر له علاقة بنزوح السوريين عبر الحدود، بشكل عام، وليس بإتجار الأطفال في الشوارع بالبشر. ومع ذلك، تكشّف عبر المقابلات المعمّقة، أن العديد من الأطفال الذين يعملون في الشارع تسيطر عليهم وتديرهم شبكات الأعمال الجرمية المنظّمة التي اعتادت، حتى قبل الأزمة السورية، على ممارسة الاتجار بالبشرمن خلال نقل الأطفال في الشوارع إلى لبنان، وفي أكثر الحالات، برفقة أسرهم.وتشير نتائج البحث الكمي أيضاً إلى وجود هذه الشبكات، على مستوى العمل في الشارع، حيث أفاد نحو 5٪ من إجمالي عيّنة الأطفال في الشوارع أنهم سواء يعطون كلّ إيراداتهم اليومية "للرّيس" أو يتقاسمونها معه. كما تشير النتائج إلى أنّ نحو 2% من الأطفال يعيشون مع"الريّس"أوصاحب العمل الغريب عنهم.

وفي العديد من الحالات، تبيّن أنّ أحد أفراد الأسرة، وبخاصة الأب، هو الذي يلعب دور "الريّس"، ويقوم بتنظيم الأطفال وإدارتهم في جميع أنواع العمل في الشارع، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة. وقد كشفت دراسات الحالة عن عدّة حالات لأطفال يساعدون أهلهم في تجارة المخدرات، وذلك لأنهم، بشكلٍ عام، أقلّ عرضة للشبهات، ولأنّه في حال تمّ القبض عليهم من قبل رجال الشرطة المعنيين، إمّا ينجون من العقاب، أو تصدر بحقّهم أحكام مخففة نظراً لصغر سنّهم. هذا بالإضافة إلى حالة أخرى ذات صلة بخدمات البغاء المثلي لدى الذكور، فضلاً عن تجارة المخدرات.

وتبدو هذه الأعمال مربحة إلى حدّ تغري، حتى الأهل، بإدارتها وتنظيمها؛ وبالتخطيط أحياناً لإنجاب المزيد من الأطفال:" في البداية، عندما تزوجنا، كنت أنا وزوجتي لا نرغب بإنجاب الكثير من الأطفال. ولكن عندما أدركنا أنّ الطفل يمكن أن يكسب تعاطف الناس أكثر من أيّ شخصٍ آخر، وأنّه سوف يساعد في العمل ويرفع مستوى الدخل، قررنا إنجاب المزيد من الأطفال"[50].

ويأخذ هذا الاتجاه بعداً جديداً عندما يصبح تعدّد الزوجات وسيلة لتكثيف عملية إنتاج الأطفال في الشوارع، وتنظيم العمل في الشارع بشكلٍ أفضل، وتوزيع المهام بشكلٍ أكثر فعالية. وتشكّل دراسة الحالة الواردة أدناه مثالاً جيداً على هذا الاتجاه:

هو رجل من أصول سورية، ولِد في لبنان، وتمّ تجنيسه، فأصبح مواطناً لبنانياً. وكان، على مدار *15* عاماً، يقوم بتنظيم عمل أفراد أسرته في الشارع. وهو حالياً متزوّج من ثلاث نساء سوريات، ولديه *18* طفلاً، فضلاً عن طفلين آخريْن: أحدهما، جلبه إلى أسرته وهو طفل رضيع ولِد خارج رابطة الزواج؛ وثانيهما طفل متخلّى عنه، وجده في الشارع وكان آنذاك في الخامسة من عمره. ويعمل جميع أفراد العائلة في الشوارع وفقاً لنظام الورديتين: نصفهم يعملون خلال النهار ترافقهم إحدى زوجاته، والنصف الآخر يعملون خلال الليل وترافقهم زوجة أخرى؛ في حين تبقى الزوجة الثالثة في المنزل للقيام بالأعمال المنزلية وإعداد الطعام. كما عمد إلى تعيين مشرفٍ لكلّ *5* أطفال، ويتمّ تناوب المهام بين مختلف أفراد الأسرة. ويبلغ الحدّ الأدنى للدخل اليومي نحو *300،000* ليرة لبنانية. وهو يشير إلى نفسه بكونه "ربّ عمل" وإلى التسوّل بكونه "مهنة". ويقول متفاخراً: "أنا أعيش مثل الملك، ولديّ كلّ شيء، المنزل، والسيارة، والمال، والنساء...".

المربع رقم *4*: دراسة حالة لعائلة تمارس العمل في الشارع ضمن إطار "الأعمال العائلية المنظمة"

[50] مقتبس من دراسة حالة مع أهل أحد أطفال الشوارع في الخامسة من عمره (راجع المربّع رقم 2)

في عالم وسائل وشبكات الاتصالات العالية التقنية، وفي ظلّ انتشار الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع، لم يعد "التواصل عبر الشارع" الأداة الوحيدة أو الطريق الوحيد نحو الأنشطة غير المشروعة. وفي يومنا الحاضر، هناك مئات المواقع الالكترونية في لبنان التي تروّج للخدمات الجنسية. وعلاوة على ذلك، كشفت دراسة حالة عن استخدام الانترنيت لإغواء الفتيات وجذبهم نحو امتهان الدعارة:هي شابة في السابعة عشرة من عمرها، نزحت مع والدتها وأخيها الأكبر سناً من سوريا إثر مقتل والدها جراء القصف الذي طال متجره. واستقرّت العائلة في طرابلس، وبدأت الأم تعمل في مجال خدمة المنازل تاركة ابنتها وحيدة في المنزل لساعات طويلة. وقد تواصلت الفتاة عبر الانترنيت مع أصدقاء جُدُد أقنعوها بالإنخراط في الخدمات الجنسية. فانتقلت إلى شقة في بيروت للعيش بمفردها بعد أن أقنعت والدتها بأنّها وجدت عملاً في مصنع هناك. ويبلغ متوسط دخلها اليومي نحو 200 دولار أميريكي. وقد عبّرت عن شعورها حيال حياتها الجديدة، قائلة: **"حياتي رائعة... وأنا سعيدة بها".**

إنّ "الأعمال الجرمية المنظّمة" في لبنان تلتفّ على المفهوم التقليدي المتعلّق بعملية التحوّل إلى طفل من الأطفال في الشوارع؛ ويظهر الرسم الوارد أدناه الفرق بين هاتين العمليتين:

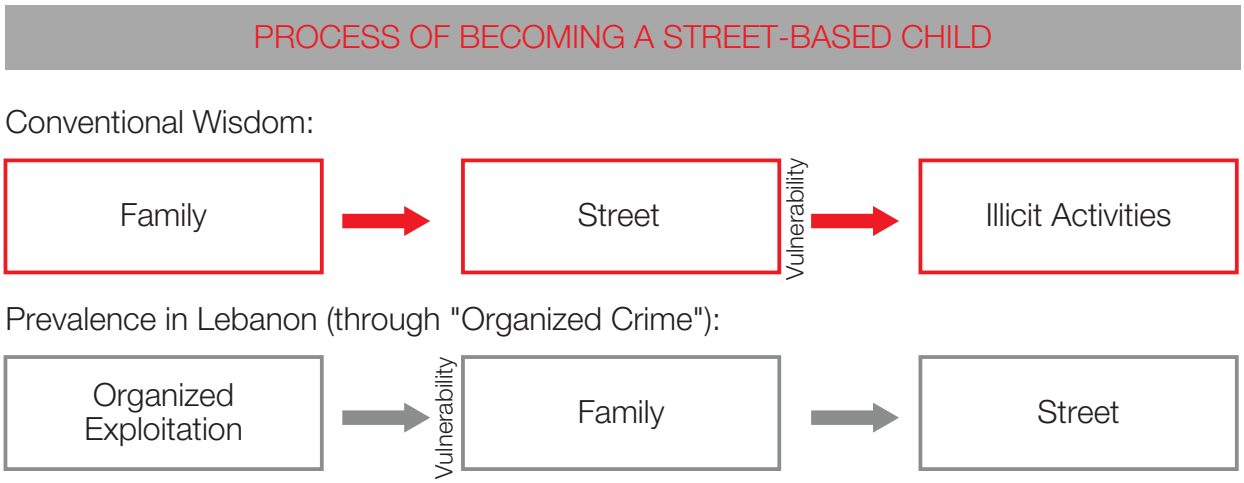

التوصيات

التوصيات

إن ظاهرة عمل الأطفال تتطلب معالجة كلية تشتمل على إجراءات تعني الدولة والمجتمع، على المستويات كافة. وأي مقاربة لهذه الظاهرة في لبنان تستدعي الأخذ في الإعتبار أيضا التزامن القائم بين المسائل الداخلية الأساسية المزمنة والمسائل الخارجية التي طرأت مؤخرا. والى ذلك، فان أيّ إصلاحات - كي تكون فعّالة - يجب أن ترتكز الى المصالح المثلى للإطفال، بغض النظر عن الجنسية أو العقيدة أو النشاط الاقتصادي ، وأن تندرج ضمن إلتزامات لبنان الدولية في هذا المضمار.

وإستنادا الى ذلك، وإستنادا أيضا الى الوقائع والمؤشرات المستخلصة من الدراسة، تقترح منظمة العمل الدولية واليونيسف رزمة من التوصيات، التي تتوجّه الى الحكومة والمجتمع المدني. وتتمحور هذه التوصيات حول أربع ركائز رئيسية، كالآتي:

- إنفاذ القوانين والتشريعات بما يحقق المصالح المثلى للأطفال؛
- إعادة دمج الأطفال في الشوارع في التعليم وتوفير الخدمات الأساسية لهم؛
- التدخّل على مستوى الأسرة والعمل على تنفيذ تدابير وقائية، وبخاصة لدى الأسر المعرضّة؛
- تعزيز التنسيق والتعاون تحت رعاية اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الاطفال.

إنفاذ القوانين والتشريعات ذات الصلة

لقد سبق للبنان أن وقّع معاهدات دولية حول حقوق الأطفال، مثل معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل (CRC)، ومعاهدة منظمة العمل الدولية الرقم 182 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال (WFCL) عام 1999، والمعاهدة الرقم 138 حول الحدّ الأدنى لعمر الأطفال المنخرطين في العمل. والى ذلك، يمتلك لبنان أدوات تشريعية وتنفيذية لمكافحة عمل الأطفال وظاهرة عمل الأطفال في الشوارع، مثل المرسوم الرقم 8987.

ولكي تكون هذه الأدوات فعّالة، يجب أن تضمن الحكومة اللبنانية حسن تنفيذ التشريعات الملائمة لحماية جميع الأطفال في الشوارع، بمعزل عن جنسيتهم، من كافة أشكال الإستغلال، وذلك من خلال:

- تعميم ومواءمة المعايير الدولية والقوانين المحلية ذات الصلة بحقوق الطفل وبأسوأ أشكال عمل الأطفال، وإعتماد تعريفات مشتركة حول الأطفال المقيمين والعاملين في الشوارع، من أجل ضمان مقاربة مشتركة للبرامج عبر المنظمات والسلطات المعنية؛
- إدراج الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع في فئة الأحداث "المعرضين للمخاطر" وتضمينهم في إطار القانون رقم

422 (2002)، بحيث لا تقف النظرة اليهم كمجرمين صغار؛
• تطبيق المرسوم رقم 8987 حول حظر الأعمال التي تشكّل خطراً على الأطفال دون سن الثامنة عشرة، بما في ذلك العمل في الشارع؛
• إنفاذ القوانين المتعلّقة بالتنظيمات الإجرامية التي تنظّم عمل الأطفال في الشارع، وبخاصة قانون الإتجار بالبشر 164 (2011)، لا سيما ما يتعلق به من أدوات مستخدمة لمواجهة الإتجار بالأطفال، الذي ينبغي أن يلتزم بدوره بأحكام القانون الرقم 422.

إن الحكومة اللبنانية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أن توفّر أنظمة الحماية الوطنية ورعاية الطفولة التي ترعى حقوق الأطفال في الشوارع، وذلك من خلال:

• تفعيل المرسوم 2003 الذي يوصي بإنشاء وحدة الأطفال في الشوارع ولجنة متعدّدة الأطراف متخصصة في التعامل مع الأطفال في الشوارع في وزارة الداخلية والبلديات، وتعزيز قدراتها.
• تحسين قدرات الموارد البشرية لهذه الوحدة ولأعضاء اللجنة المعنية، بهدف تنسيق الإستجابات الفعلية للأطفال الموجودين في الشوارع بحسب تعريف CRC.
• تدريب الجهاز الرسمي المعني بإنقاذ القانون المتصل بعمل الأطفال في الشوارع، بالتوافق مع UNCRC والمصالح المثلى للطفل،
• زيادة التوعية لدى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل ونظم الرعاية حول حقوق الأطفال في الشوارع، بما يشمل إنفاذ القانون، والتشريعات، والجهاز الصحي، والعاملين الإجتماعيين.

إن الحكومة اللبنانية تحتاج الى مراجعة مسودة مشروع "استراتيجية حماية وتأهيل ودمج الأطفال في الشوارع" التي وضعت في العام 2010. ومتى ما تمّت مراجعة هذه الوثيقة وجرى تعديلها في ضوء سياسات وأولويات لبنان الوطنية، فانه يوصى بوضعها موضع التنفيذ، الى جانب التوصيات الأخرى الواردة أدناه.

إضافة الى ما سبق، إن عمل الأطفال في الشوارع يشكل أحد أسوأ أشكال عمل الأطفال، التي تسعى خطة العمل الوطنية لمكافحتها وإلغائها بحلول عام 2016. لذلك، على الحكومة اللبنانية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إعطاء الاولوية للإجراءات التي تعالج هذه الظاهرة وفقاً لتوجيهات خطة العمل الوطنية، لا سيما أن نتائج الدراسة قد أظهرت وجود إمكانات واقعية للسيطرة على تلك الظاهرة.

إعادة دمج الأطفال في الشوارع

من أجل تجنّب وقوع الأطفال المعرّضين للمخاطر في أسوأ أشكال العمل، ينبغي على الحكومة اللبنانية والمنظمات الدولية أن تعمل جنباً إلى جنب لضمان حقوق الأطفال لجهة توفير التعليم والخدمات الأساسية. إن مثل هذا التوجه يقتضي وضع برنامج اجتماعي وصحي وتربوي شامل للأطفال في الشوارع من خلال توفير الرعاية البديلة الملائمة والقابلة للحياة، فضلاً عن خدمات الدعم الأسري للأطفال في الشوارع، تحقيقا لما يلي:

• توفير خيارات الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من رعاية الأهل بهدف إيجاد حلّ آمن ودائم؛
• إعادة دمج الأطفال في الشوارع في أسرهم ومجتمعاتهم، متى كان ذلك ملائماً للمصالح المثلى للأطفال؛
• وضع الأطفال في مؤسسات الرعاية، كملاذ أخير؛
• تأمين نظم حماية وطنية للطفل، وآليات لإدارة الحالات ذات الصلة تضمن حماية الأطفال في الشوارع.

القيام بتدابير وقائية

في الواقع، هناك عدد كبير من الخطط والبرامج التي تعالج مسألة الأطفال في الشوارع في لبنان. وبناء عليه، ينبغي على الحكومة اللبنانية

وهيئات المجتمع المدني زيادة التوعية بخطط وبرامج الحكومة والبلديات والمنظمات الأهلية حول الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع من خلال حملات وطنية وتعبوية على مستوى المجتمع ككل، وذلك من أجل:

- ضمان أنّ جهود الوقاية على مستوى المجتمع المحلّي تلقى الدعم على المستوى الوطني، من أجل معالجة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الأطفال في الشوارع؛
- استهداف الشرائح المجتمعية الأكثر عرضة لأشكال الاستغلال، وتوجيه إهتمام خاص اليهم كلما كان ذلك ممكنا؛
- رفع مستوى الوعي لدى أسر الأطفال في الشوارع بالمخاطر الطويلة الأجل التي يتعرّض لها الأطفال الذين أرغموا على العمل في الشوارع، وذلك من خلال دعم استهدافي ومحدّد للأسر، وبخاصة عبر دعم مشاريع مولّدة للدخل، بما يساعد على خفض المحددات السلبية التي تدفع الأطفال الى العمل؛
- ضمان أنّ الإجراءات والتدابير الآيلة إلى رفع مستوى الوعي وتوليد الدخل لأسر الأطفال في الشوارع قد صممت وفقاً لكلّ حالة على حدة، بما يتضمن الممارسات المثلى التي تأخذ في الإعتبار تفاوت الأوضاع الجغرافية في لبنان ومسألة النازحين السوريين.

تعزيز التنسيق والتعاون

إنّ توحيد الجهود والأنشطة المرتبطة بمكافحة ظاهرة الأطفال في الشوارع ضمن إطار استجابة شاملة ومتكاملة لهذه الظاهرة، يتطلّب تعزيز التعاون والتنسيق ضمن إطار خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الاطفال في لبنان بحلول عام 2016. وإرتباطا بذلك، فان هذا التنسيق يجب أن يتم في إطار اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الاطفال، التي تضم جميع الوزارات والمؤسسات العامة المعنية، إضافة الى النقابات العمالية وتجمعات أصحاب العمل والجمعيات الأهلية الأساسية المعنية بعمل الأطفال في لبنان. ويجب أن تشمل أعمال التعاون والتنسيق، ما يلي:

- تحسين آليات التنسيق بين الهيئات المحلية والدولية، وكذلك بين الحكومة وهذه الهيئات، ضمانا للوصول الى أوسع فئات العاملين في الشوارع؛
- تعزيز التعاون بين المؤسسات والهيئات المتخصصة التي يتركّز نشاطها على الأطفال في الشوارع والأطفال المحرومين من رعاية الأهل، وكذلك الهيئات التي تعنى بقضايا الأطفال عموما، بغية توفير إطار مشترك يغتني بعمل هذين النوعين من المؤسسات.